

فؤاد قاسم الأمير: ملاحظات حول "الجديد في عقود النفط والغاز، الموقعة من قبل حكومة إقليم كردستان، والسياسة النفطية للإقليم"

المقدمة

كنت قد كتبت في الموضوع أعلاه في كتابي: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"، الصادر في كانون الثاني 2008، وكذلك في مقدمة كتابي: "الجديد في القضية النفطية العراقية"، الصادر في شباط 2012. ولقد حدثت في هذه الأثناء تطورات عديدة بهذا الشأن رأيت من المهم أن يطلع عليها القارئ العراقي، والأهم أن يطلع عليها القارئ الكردي العراقي، إذ بالرغم من الأهمية البالغة للموضوع بالنسبة للعراقيين عامة، فإن الأمر يعني الفرد الكردي العراقي بالذات، سواء فيما يتعلق بالثروة الهيدروكربونية الموجودة في كردستان العراق، أم في سياسة وعلاقة حكومة الإقليم بالحكومة الاتحادية، ومستقبل الإقليم وثروته بسائر الشعب العراقي، وآمال الجميع في الاستفادة الأكبر من ثروة العراق الهيدروكربونية للعراقيين عامة.

إن ما جلب نظري مؤخراً هو "تهديد" الشركات النفطية العاملة في كردستان في أوائل تشرين الأول 2010، من أنها ستوقف تصدير النفط بسبب "تأخر" الدفعات من بغداد -حسب تقديرها-، إثر البدء بتنفيذ الاتفاقية التي تمت ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم، والتي صادق عليها مجلس الوزراء في 2012/9/18 لإعادة استئناف تصدير النفط المنتج من الإقليم، وذلك من خلال "الضغط" على وزير الموارد الطبيعية للإقليم الدكتور أشتي هاورامي، لإيقاف كميات النفط التي بُدء بتصديرها في أواسط شهر آب 2012 من خلال أجهزة التصدير الاتحادية وخط التصدير الاتحادي الذي يربط كركوك بميناء جيهان

التركي، بكميات تصل إلى (140) ألف برميل يومياً نهاية أيلول، و(200) ألف برميل يومياً لما تبقى من العام 2012.

لقد صدر مقال في 2012/10/4 في النشرة النفطية الإلكترونية ذات الثقة والموضوعية الجيدة، "تقرير نفط العراق Iraqi Oil Report"⁽¹⁾، يتحدث عن هذا الموضوع. وبعد أن ذكر أن معدلات نفط الإقليم الواصلة إلى خط التصدير كانت قد بلغت حوالي (155) ألف برميل/اليوم، وبحد أعلى قدره (170) ألف برميل/اليوم، تطرق إلى موقف الشركات من موضوع الاتفاقية ونقل عن أحد مسؤولي الشركات العاملة في الإقليم قوله من أن: "جميع الشركات قد ملّت هذا الوضع ككل... وأنهم سيناقدشون مع هاورامي مسألة وضع الدفعات وإنهاء التصدير". علماً أن دفعة السلفة البالغة (650) مليار دينار (أي حوالي 542 مليون دولار) كان قد صدّق عليها في مجلس الوزراء وتأخر في حينه وصولها لكرديستان بحوالي الأسبوع لأسباب فنية. أما مبلغ السلفة الثانية البالغ (350) مليار دينار (أي حوالي 292 مليون دولار)، فهناك تحفظ من قبل ديوان الرقابة المالية لعدم توفر مبالغها في عام 2012، ويحتمل تأجيلها إلى عام 2013، وأخذ مجلس الوزراء بهذا التحفظ.

إن ما ذكره المقال أعلاه عن مسؤولي الشركات العاملة في كردستان يثير الحيرة والاستغراب، حيث نقل المقال عنهم أيضاً قولهم: "كيف نستطيع أن نشرح الأمر إلى مالكي أسهم شركاتنا من أننا نصدر ولا نعرف متى يدفع لنا"، كذلك: "نحن نفضل أن نحصل من المبيعات الداخلية -أي داخل الإقليم- من أن لا نحصل على شيء من التصدير!!". إذ في هذا الحديث مغالطة، فما يدفع سلفة هو 50% من الوارد في بيع النفط لتغطية التكاليف، أي ان الدفع يتم إليهم فعلاً وليس الامر "عدم الحصول على شيء من التصدير". كما وأنهم يعترفون ببيع النفط داخلياً ويفضلون هذا الحل، وكأن العائد من البيع الداخلي يزيد عن نصف أسعار التصدير الرسمية والتي تتم من خلال التصدير المركزي!!.

ما أثار استغرابي أكثر هي الرسالة التي أرسلها في 2012/7/23 الدكتور أشتي إلى الشركات الثلاث، وهي الشركات التي سيُصدّر نفطها، أي DNO النرويجية (حقل طاوقة)، وإلى جنيل إنيرجي التركية (حقل طق طق)، وإلى مجموعة KAR العراقية (قبة خرمالة، حقل كركوك). يقول في تلك الرسالة أنه يكتب لهم للبحث في إعادة تصدير النفط المنتج من قبلهم، مع الأخذ بنظر الاعتبار أن مدفوعات كبيرة لم يستلموها نتيجة صادراتهم السابقة بسبب الوضع مع بغداد. وهو يسأل عن مدى موافقتهم للتصدير لفترة تصل إلى شهر أو شهرين، وذلك في محاولة حسن نية منه وخلق جو إيجابي للنقاش مع بغداد لإطلاق مدفوعات تصدير عام 2011، وهو ينتظر ردودهم!! أجابت الشركات الثلاث في 2012/7/26 في رسائل منفصلة وبنفس المعنى تقريباً، وهي عدم استعدادهم إلى إعادة التصدير للمرة الثالثة دون ضمان استلام مدفوعات كاملة، (ما يقصده هو ليس استلام الكلفة فقط وإنما أيضاً نفط الربح، إذ أن عقودهم عقود مشاركة)، ويتركون الأمر –على مضمّن- لوزارة الإقليم لاتخاذ القرار. وأضاف المدير التنفيذي لمجموعة كار أن جميع حساباته مدققة من قبل "الأجهزة المعنية في العراق"، (وأعتقد أن ما يقصده هو أنها مدققة من ديوان الرقابة المالية!!)، ورغم ذلك لم يستلم المدفوعات المستحقة له!! علماً أنه من المفروض أن عقد هذه المجموعة (لتطوير قبة خرمالة)، هو عقد خدمة وليس عقد مشاركة بالإنتاج.

وبالرغم من أنني سأرجع لهذا الموضوع ثانية، وبتوضيح أكثر، وذلك في الفصل الثاني من هذه الملاحظات، ولكنني وجدت أن مواقف الشركات تبين أن البديل عن التصدير الرسمي لنفطهم، هو طريقة عمل وبيع للمنتج يأتيهم بعوائد أكثر، وأنهم يريدون كسر احتكار الحكومة الاتحادية للتصدير، والذهاب إلى ما يسمونه "البيع الداخلي"، لهذا ارتأيت أن أطلع أكثر على آراء وأفكار وعمل هذه الشركات من خلال الرجوع إلى التقارير السنوية والنصف السنوية والدورية لهذه الشركات لمعرفة أدق للسبب الذي تعارض فيه الشركات التصدير الرسمي

واسترداد "نصف الاستثمارات" على الأقل (أي الحصول على نفط الكلفة)، بدلاً مما افترضته التوقف عن الإنتاج، إذ أن مصافي الإقليم الفعلية الصحيحة لا تستوعب إلا جزءاً قليلاً من الإنتاج، وكما سنوضحه لاحقاً.

ونجد في الفصل الأول من هذه الملاحظات كيفية عمل هذه الشركات وذلك من خلال ما جاء في التقارير التي تم إعدادها بالكامل من قبلهم، وهي موجودة على الإنترنت لمن يرغب بالاطلاع عليها، أو التوسع بالاطلاع على غيرها. لقد اخترت عدداً من الشركات، ولم أدخل إلى تقارير جميع الشركات، فالأمر يحتاج إلى وقت وتفرض كاملين، وأتمنى أن أرى غيري يكمل العمل بصورة أفضل، ويصح لي في حال ذكرت أمراً غير دقيق، وهي حالات نادرة في اعتقادي.

الفصل الأول

عمل الشركات العاملة في كردستان العراق من خلال تقاريرهم

كما يلاحظ القارئ بأننا اعتمدنا كثيراً على التقارير السنوية (لسنة 2011) للشركات، والتي تصدر عادة في الربع الأول أو الثاني من سنة 2012. كما أخذنا بنظر الاعتبار التقارير نصف السنوية لسنة 2012، وكذلك على التقارير والأخبار التي أعدت من قبل نفس الشركات أو من الجهات المؤيدة لها.

1- عقد شركة دانة غاز DANA GAS الإماراتية والمتعلق بتصنيع

الغاز

تم عقد اجتماع في دبي بتاريخ 2007/4/18 بين أعضاء مجلس النواب العراقي وعدد من الخبراء العراقيين لمناقشة مسودة (15 شباط 2007) لقانون النفط والغاز مع ملاحظتها، والتي سبق أن وافق عليها مجلس الوزراء وقدمها إلى مجلس النواب لإقرارها. في الوقت نفسه كانت هذه المسودة نفسها مرفوضة بقوة من العديد من الخبراء والسياسيين والنقائيين العراقيين المهتمين بالصناعة النفطية العراقية، وذلك

لأن هذه المسودة كانت تسمح بعقود المشاركة بالإنتاج، وتقلل كثيراً من الصلاحيات الواجب إعطاؤها للحكومة الاتحادية لوضع وتنفيذ السياسة النفطية. علماً أن هذه المسودة تضمنت جداولاً ملحقة تعطي إلى شركة النفط الوطنية العراقية (المزمع إعادة تشكيلها ثانية) عدداً جيداً من الحقول النفطية في جميع أنحاء العراق لتطویرها بصیغ مختلفة، بضمنها عقود مشاركة بالإنتاج Production Sharing Contracts PSC. في هذا الاجتماع أيضاً حدثت مفاجأة تناقشتها وكالات الأنباء، فحسب وكالة أخبار CNN -مثلاً-، تحدثت عن غضب ورفض وزير الموارد الطبيعية لإقليم كردستان لهذه المسودة (وهي نفسها التي وافق عليها مجلس الوزراء بكامل أعضائه!!)، واعتبرها "مخالفة للدستور"، ودعا إلى "رمي هذه المسودة في سلة المهملات"، متهماً إياها بأنها "بعثية وشوفينية وقومية"!!⁽²⁾. والأسباب التي قدمت لهذا الرفض هي من الناحية العملية عكس الأسباب التي كانت وراء رفض هذه المسودة من الجهات العراقية الأخرى المعارضة لها، إذ اعتبر الدكتور أشتي أن الصلاحيات المعطاة للإقليم والمحافظات محدودة جداً، وإن صلاحيات الحكومة الاتحادية عالية جداً تتجاوز الدستور!! إضافة إلى أن مسودة القانون لم تفتح باب مسألة "خصخصة النفط" على مصراعيها، أي شجعت المسودة عقود الخدمة (ولكن لم تضعها حصراً)، ولم تضع جميع الحقول النفطية أو غالبيتها تحت صيغ عقود المشاركة بالإنتاج، كما كان يريد البعض ومنهم حكومة الإقليم.

قبيل هذا الاجتماع وفي 2007/4/15، وبلا أية دعاية قامت حكومة الإقليم بتوقيع عدد من الاتفاقيات مع شركة "دانة غاز" الإماراتية لتطوير وتوسيع استخدامات الغاز الطبيعي في الإقليم، وكان أهمها توقيع ما كان في حينه يعتقد بأنه "عقد خدمة" اعتيادي لتطوير وتصنيع ونقل الغاز من حقل "خورمور الغازي"، وذلك لتجهيز محطتين غازيتين لتوليد الكهرباء، الأولى لخدمة أربيل، والثانية لخدمة السليمانية، واللتين كانتا تحت الإنشاء في ذلك الوقت.

إن حقل خورمور، هو حقل غازي صغير إلى متوسط يقع في محافظة "صلاح الدين"، في الشمال الشرقي لمدينة الطوز، وحوالي (35كم) عن الطريق العام (الطوز-كركوك). تم اكتشافه من قبل شركة نفط الشمال وكان يدار وحتى الاحتلال في سنة 2003 من قبل هذه الشركة، ويمتاز غازه بأنه من النوع "الحلو" الممكن استخدامه مباشرة من غير معاملة خاصة لرفع الكبريت منه. لقد وضعت مسودة 2007/2/15 لقانون النفط والغاز، (والمقرة من مجلس الوزراء بكامل أعضائه)، هذا الحقل ضمن الملحق الثاني، أي (الحقول غير المنتجة القريبة من حقول عقد الإنتاج)، وضمن حقول محافظة صلاح الدين. ولعل هذا الأمر هو أحد أسباب "غضب" السيد وزير الموارد الطبيعية للإقليم من مسودة القانون، والمشار إليه آنفاً (رغم إقرار هذه المسودة من الوزراء الكرد في مجلس الوزراء). وعندما أعدت حكومة الإقليم ملاحق جديدة قدمتها لاحقاً في 2007/4/27، طلبت نقل حقل خورمور إلى الملحق الرابع، أي (الرقع الاستكشافية)!! إذ اعتبرته "رقعة استكشافية" وهو حقل معروف ومحفور فيه آبار تقييمية استعملتها شركة دانة غاز لاحقاً للإنتاج!! وأضافت ملاحق الإقليم "حقل جمجمال الغازي" أيضاً إلى "الرقع الاستكشافية" وهو أيضاً حقل غازي من النوع الجيد، ومحفور فيه آبار ومقيم كحقل مستكشف جاهز للتطوير!!⁽³⁾. وفعلاً يتم تطويره حالياً من قبل حكومة الإقليم ومن قبل الشركة نفسها التي وقع معها لتطوير حقل خورمور.

ومما تجدر الإشارة إليه أن وزارة النفط كانت في ذلك الوقت تتفاوض مع شركات عالمية لتطوير حقل خورمور الغازي، ويقال إن العقد الذي توصلت إلى الاتفاق عليه (مع شركة هندية) كان بسعر يقل كثيراً عن العقد الذي وقعته حكومة الإقليم مع شركة دانة غاز. وفي الواقع لا أستطيع أن أجزم بذلك، إذ لا أعرف حجم عمل ومبلغ العقد الهندي.

إن المعلومات التالية حول تطوير حقل خورمور اعتمدت بالأساس على التقرير السنوي لشركة دانة غاز لسنة 2011⁽⁴⁾، والذي يقع في (104) صفحة، وكذلك على معلومات أخرى عن الشركة منشورة في موقعها على الإنترنت، وكما يلي:

أ- لقد حدثت في السنوات السابقة -وكما يظهر من التقرير-، وبعد توقيع العقد، بعض التغييرات في الحصص وإدارة العمل فيما يتعلق بأعمال الشركة في كردستان العراق وبموافقة حكومة الإقليم. إذ يقوم حالياً بإدارة تجمع شركات (كونسورتيوم) جديدة يسمى: "تجمع اللؤلؤة النفطي Pearl Petroleum Consortium PPCL". وهذا الكونسورتيوم مملوك بنسبة (40%) لشركة دانة غاز الإماراتية، و(40%) لشركة الهلال النفطية Crescent Petroleum الإماراتية، (وهي الشركة الشقيقة لشركة دانة غاز). وكذلك لشركة OMV النمساوية بنسبة (10%) من الكونسورتيوم، ولشركة MOL الهنغارية بنسبة (10%). وهما شركتان معروفتان في أوروبا الوسطى.

وهنا نرى بعض الملامح لما يحدث مؤخراً في كردستان من إعادة البيع أو التركيب للشركات كلاً أو جزءاً، مع إعادة تنظيم الحصص، وعلى ضوء تطور الشركة والعثور على مكتشفات نفطية أو غازية، وحاجة الشركات للاستثمارات اللازمة للتوسع والتطوير. فمثلاً في حال عقد شركة دانة غاز أعلاه، حصلت الشركة النمساوية MOV على حصة 5% من حصة شركة دانة غاز في تجمع اللؤلؤة PPCL مقابل (175) مليون دولار، كما حصلت شركة MOL الهنغارية على 5% مقابل حصول دانة غاز على 3% من أسهم MOL. ونفس الأمر حدث مع شركة كرسنت -الهلال- الإماراتية مع الشركتين الهنغارية والنمساوية.

ب- لقد قامت شركة دانة غاز، (وقد يستخدم اسم بيرل كونسورتيوم بدلاً من ذلك فيما يتعلق بأعمال العراق)، بإكمال خط أنبوب الغاز بطول (176 كم) من خورمور إلى محطتي الكهرباء المشار إليهما أعلاه، في فترة وجيزة أمدها (16) شهراً فقط. وبدأ إنتاج الغاز والمكثفات النفطية الخفيفة condensate (ويسمى أحياناً البنزين

الطبيعي أو النفط الخفيفة)، وذلك في آب 2008. جهاز الغاز لمحطتي الكهرباء- لأربيل والسليمانية وصُدرت "أو هُربت" المكثفات، وكما سنرى لاحقاً. وكما يظهر ولعدم وجود وحدات فصل الغاز السائل Liquefied Petroleum Gas LPG في ذلك الحين، فإن الغاز السائل كان يستعمل مع الغاز، وتفصل المكثفات النفطية فقط عن الغاز الخام.

تم في كانون الثاني 2011 إكمال نصب وتشغيل وحدة الغاز السائل الأولى، وتم في حزيران 2011 إكمال نصب وتشغيل الوحدة الثانية.

إن أنبوب الغاز المشار إليه أعلاه يمدد حالياً من قبل مجموعة كار KAR Group إلى محطة كهرباء دهوك الغازية والتي تقدر طاقتها الإنتاجية بـ (500) ميكاواط وتحتاج إلى (100) مليون قدم³ قياسي يومياً (مقمو) ليحل محل الغاز أويل -زيت الغاز- (الديزل أويل)، حيث تستهلك هذه المحطة ما يعادل (3) مليون لتر يومياً من زيت الغاز. والمعلومة الأهم أن خرائط العمل تبين أن خط الغاز الجديد هذا يدخل حتى الأراضي التركية وهو بهذا يثبت ما تقول به حكومة الإقليم من أنها سوف تصدر الغاز⁽⁵⁾.

ج- أمور مالية وإنتاجية

أدناه بعض الملاحظات الإنتاجية والمالية المهمة، والتي جاءت في تقرير دانه لسنة 2011.

أولاً: لقد أنتج في سنة 2011 "تجمع بيرل -اللؤلؤة- النفطي PPCL"، الذي يدير العمل في مشروع خورمور، والذي تملك دانه غاز 40% منه، من حقل خورمور، ما معدله (265) مليون قدم³ يومياً (مقمو) من الغاز الجاف. كما أنتج ما معدله (12415) برميل/اليوم من المكثفات (السوائل النفطية الخفيفة)، وكذلك أنتج ما معدله (203) طن/اليوم من الغاز السائل. أي أن مجمل إنتاج الكونسورتيوم من كردستان بلغ ما يعادل (23700) برميل نפט مكافئ يومياً (حيث حوّل الغاز المنتج إلى برميل نפט مكافئ باحتساب 6000 قدم³ يعادل برميل نפט).

كما تقول الشركة أن التجمع يعد خطة لإكمال تطوير خورمور، وكذلك لتطوير حقل جمجمال الغازي من أجل التوسع في الاستهلاك الغازي الداخلي و"التصدير إلى أوربا".

وتقول الشركة أيضاً إن عائداتها من العراق قد ارتفعت بصورة كبيرة بعد تشغيل وحدتي الغاز السائل. حيث أنها تسلم الغاز الجاف إلى حكومة الإقليم مجاناً، وتستلم الشركة عوائدها من بيع الغاز السائل والمكثفات إلى القطاع الخاص وبتوجيه من حكومة الإقليم. إضافة لذلك فإنهم استلموا مدفوعات مالية كانت قد صرفت من قبل الحكومة الاتحادية إلى حكومة الإقليم، ولكني لم أجد في التقرير مبلغ هذه المدفوعات أو إذا كانت أكثر من دفعة واحدة. علماً أن موقع دانة غاز على الإنترنت كان قد نشر في 2012/12/4: بأن "تجمع بيرل النفطي"، استلم مؤخراً (120) مليون دولار، وهي حصته من المدفوعات التي قدمتها الحكومة الاتحادية إلى حكومة الإقليم. إن حصة دانة غاز من هذه الدفعة هي (48) مليون دولار، والتي تمثل الـ40% من حصتها في هذا التجمع الذي يدير مشروع خورمور (وجمجمال).

ثانياً: يوجز الوضع المالي (العوائد والأرباح) لشركة دانة غاز بالجدول أدناه:

مليون دولار

2011	2010	
		العوائد والمبيعات
264	264	مصر
82	82	كردستان
		الربح الصافي
166		مصر
195		كردستان

من الملاحظ أن ما ذكر أعلاه من عوائد مالية وأرباح يمثل حصة شركة دانة غاز فقط (أي 40% من العوائد المتأتية من كردستان لتجمع بيرل النفطي)، وهناك 40% أخرى لشركة كرسنت (الشركة الشقيقة لدانة غاز). كما يلاحظ القارئ أنه

على الرغم من أن إنتاج الشركة في عام 2011 من مصر (والبالغ 42500 برميل نפט مكافئ يومياً)، يعادل ضعف إنتاج كل التجمع في كردستان والبالغ (23700) برميل نפט مكافئ يومياً، منه لدانة غاز 40%، أي 9480 برميل نפט مكافئ يومياً فقط)، ولكن صافي أرباحها من كردستان العراق يزيد عن أرباحها في مصر بما يقارب 18%، أي أن أرباحها من كردستان تزيد أكثر من خمس مرات عن أرباحها في مصر لكل برميل مكافئ منتج في كلا البلدين!!.

ثالثاً: عند حديثه عن الاستثمارات المطلوبة لسنة 2012، فإنه يؤكد أنه لا يحتاج إلى استثمارات إضافية في كردستان إلا بحدود (1,9) مليون دولار من أصل الاستثمارات الكلية المطلوبة من الشركة في سنة 2012 والتي تبلغ حوالي (364) مليون درهم إماراتي (أي حوالي 99,2 مليون دولار). إذ أن له أعمالاً أخرى وخصوصاً فيما يتعلق بالأعمال البحرية لغرب الشارقة Sharjah Western Offshore، ولذا فهو بحاجة إلى سيولة نقدية. وهنا يأتي موضوع ما يسمى "صكوك sukuk" شركة دانة بقيمة تصل إلى حوالي مليار دولار، (940 مليون دولار)، والتي تستحق الدفع في نهاية تشرين الأول 2012 وأن المجموعة واثقة من حلها -حسب ما جاء في التقرير-.

ولكن في أواخر تشرين الأول 2012، أثرت في أسواق الخليج المالية مسألة انخفاض "صكوك" شركة دانة غاز، جراء الأحداث في مصر والأزمة بين بغداد وأربيل!! وينقل موقع "دنانير" في 2012/10/30 عن (الفابننشال تايمز)⁽⁶⁾ من أن صكوك دانة غاز تعاني من انخفاض قدره (21%) عن قيمتها الاسمية مع قرب استحقاقها في 2012/10/31، وذلك بسبب الهزة السياسية والاقتصادية في مصر حيث عطلت إنتاجها بالإضافة إلى النزاع القائم ما بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم في العراق. وفي تقرير لنفس الموقع في 2012/11/14، ينقل عن الرئيس التنفيذي للشركة بأن الأجهزة الإعلامية النفطية قد بالغت في مسألة الصكوك، وأن مشكلة دانة غاز لم تكن في عدم المقدرة على السداد، وإنما في السيولة النقدية، فهي

"لا تزال لها مستحقات على الحكومة المصرية بقيمة 200 مليون دولار، وعلى حكومة كردستان 300 مليون دولار".

د- من المهم اطلاع القارئ على بعض ما جاء في مقابلة السيد مجيد جعفر، المدير التنفيذي لشركة كرسنت بتروليوم (والتي لها حصة 40% في تجمع بيرل النفطي)، مع المجلة الإلكترونية "تقرير نفط العراق Iraqi Oil Report"⁽⁷⁾ في 2012/11/6، حيث تحدث السيد مجيد عن الإنتاج في فترة المقابلة، إذ وصل إنتاج الغاز من خورمور إلى معدلات عالية بلغت (340) مليون قدم³/اليوم، و(15) ألف برميل/اليوم من سوائل المكثفات النفطية. ويتوقع أن يتضاعف الإنتاج الفعلي عند إكمال تطوير حقل جمجمال. ويتحدث عن حقلي خورمور وجمجمال الغازيين على أنهما "حقليهما الخاصين"، ونفهم من كلامه وكأن العقد أكثر من كونه عقد خدمة اعتيادي، ولعله عقد خدمة طويل الأجل، أو بديل عقد الخدمة هذا بعقد آخر غيره. تحدث أيضاً حول استثمارهم ما يقارب من مليار دولار في مشروع خورمور منذ 2007. ولا أعرف في الواقع أين هذه الاستثمارات، إذ أن عملهم كان تجهيز ونصب أنبوب بطول (176) كيلومتر ووحدتين لعزل الغاز، ويحتمل حفر بئر أو بئرين إضافيتين، وربما كانت هناك أعمال أخرى غير مشروع خورمور قاموا بتنفيذها في كردستان.

هـ- بيع المكثفات النفطية في السوق المحلية

نود تبين ما يلي حول هذا الموضوع:

أولاً: لقد ذكرت وكالة رويترز في 2012/10/2 خبراً⁽⁸⁾ أثار حفيظة واستياء الكثير، وهو: "أن حكومة إقليم كردستان بدأت بيع نفطها في الأسواق الدولية بموجب اتفاقيات تصدير مستقلة تتحدى فيها سيطرة بغداد على تصدير النفط العراقي". لقد حدث هذا الأمر وحبر الاتفاق بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لم يجف بعد، إذ كان من المفترض أن تقوم حكومة الإقليم -وحسب الاتفاق- بضخ

ما يزيد عن (200) ألف برميل/ اليوم في تلك الفترة، أو بالأحرى تضخ جميع ما يفيض عندها من نفط ومنتجات بعد إكمال حاجتها من النفط لأغراض التصفية.

إن خبر وكالة رويترز هذا يتضمن شراء شحنتين من قبل شركتين سويسريتين معروفتين في تجارة النفط ومشتقاته، وهما شركة ترافيجورا وشركة فيتول. حيث اشترت الأولى شحنة من المكثفات النفطية للتسليم في تشرين الأول 2012، وتم شحن النفط براً من "حقل كردي" إلى تركيا ثم تم تحميله في مطلع الشهر. تبعثها بذلك شركة فيتول، إذ اشترت شحنة "مكثفات" نفطية تبلغ (12) ألف طن للتحميل في نهاية الشهر ويبلغ سعر الطن (890) دولار، وعليه فإن كل شحنة تساوي أكثر من (10) مليون دولار. واستمرت رويترز لتقول أن المتحدث باسم الحكومة العراقية قال في تعقيب على هذه المبيعات أن العراق يؤكد حقه في الملاحقة القانونية لكل أولئك الذين يشاركون في تهريب ممتلكات الشعب العراقي محلياً ودولياً!! رفضت شركة ترافيجورا التعقيب، بينما أكدت شركة فيتول أنها اشترت شحنة من منشأ كردي للتحميل في تركيا ورفضت إعطاء أية تفاصيل أخرى، ولكن المتحدث باسمها ذكر "أن شراء الشحنة الصغيرة تم في عطاء عام بنظام تسليم ظهر السفينة في مرفأ طوروس في تركيا ولا تعليق إضافي"!!!. علماً أن الشركتين تزودان الجهات الاتحادية العراقية بالمنتجات النفطية (حسب ما ذكرت رويترز). هذا وقد ذكر السيد وزير النفط العراقي في 2012/12/9 في أثناء حضوره لاجتماع أوبك في فينا أن شركة فيتول Vitol قد اعتذرت للحكومة العراقية وألغت الصفقة، وذلك حسب معلومات توفرت لنا لاحقاً. كما عرفت لاحقاً أن شركة ترافيجورا اعتذرت أيضاً لوزارة النفط في فترة لاحقة.

إنني ذكرت تفاصيل الخبر، لأن الأمر متعلق بالشركة الإماراتية التي نتحدث عنها، وسنحاول لاحقاً أن نحسب مبالغ هذه الشحنات وغيرها والتي تقول الشركة إن عوائدها تعود إليها "تحت توجيه حكومة الإقليم"، كما ذكرنا سابقاً.

عند الحديث عن المكثفات النفطية، فإن الجهة المعنية في كردستان هي "بيرل كونسورتيوم"، ودانة غاز وكرسنت بتروليوم الإماراتيتين يملكان 80% من هذا الكونسورتيوم. وقد سبق أن اطلعت في أوائل حزيران 2012 على حالة مشابهة، وهي أوراق رسمية مختومة بأختام إيرانية تعود إلى أواخر أيار 2012، تتحدث عن حمولة شاحنة حوضية قدرها (21280) كيلوغرام من "النفثا"، كما مكتوب على أوراق الشحنة، مرسلة عن طريق السليمانية إلى شركة البتروكيمياويات "فارابي" في بندر إمام. والمقصود بالنفثا هنا، وعلى أغلب احتمال منطقي، هي "المكثفات" النفطية.

إن السيد مجيد جعفر في مقابله في 2012/11/6، والمشار إليها أعلاه، لا ينكر الأمر الذي تحدثت عنه رويترز، ولكن يقول: "إن من يأخذ المكثفات أو يأمر بأخذها هي حكومة الإقليم. فهم يحددون لتجمع بيرل النفطى المشتري الداخلى. نحن لا نصدر المكثفات، وإنما نبيعها داخلياً تحت إشراف حكومة الإقليم، لذا فإن تقرير رويترز غير دقيق!!!" -علامات التعجب وضعت من قبلي-.، ويضيف: "نحن نعرف أن الاتفاق الأخير بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية قد وضعنا تحت رقابة ديوان الرقابة المركزية!!".

إننا هنا نتحدث عن المكثفات النفطية التي تنتج عرضياً من الغاز الخام المنتج من خورمور، وتستخدم مثل هذه المنتجات في العراق لمزجها مع البنزين، أو لإنتاج البنزين المحسن، ولذا يطلق عليها "البنزين الطبيعي"، ويمكن إضافتها إلى النفط المصدر لزيادة كميته وتحسين كثافة هذا النفط، فهو يتضمن اعتيادياً على السوائل الهيدروكربونية الخفيفة، التي تكون أثقل من الغازات في الظروف الجوية الاعتيادية، أي أثقل من الغاز السائل البيوتان C_4 وتشمل البنتان C_5 ، والهكسان C_6 . وهي مواد ذات قيمة عالية إذ تستخدم أيضاً في صناعة البتروكيمياويات.

ثانياً: مناقشة الموضوع

(1) يتحدث الجميع على أن البيع يتم داخلياً، وكأن هذه المادة هي إحدى المواد التي يستهلكها المواطن العادي، علماً أنها غاية في الخطورة من حيث سرعة اشتعالها وبالتالي التسبب في الحرائق. لذا فإن البيع الداخلي يعني بالنتيجة الحتمية "التهريب إلى خارج العراق". ويقال أيضاً أن الأمر يتم تحت توجيه ورعاية حكومة الإقليم، فالمسؤول الأول والأخير إذن هي حكومة الإقليم. ولكن هل تستلم حكومة الإقليم جزءاً من قيمة هذه المادة المباعة داخل الإقليم و"المهربة" خارجه بالنتيجة؟. هذا الأمر لا أستطيع نفيه أو تأكيده، ولكن تقرير شركة دانة غاز يقول إن هذه المادة تعود إلى الكونسورتيوم!!.

(2) إن معدل إنتاج المكثفات –وكما جاء في التقرير السنوي للشركة-، هو (12415) برميل/اليوم لسنة 2011. أي (4,53) مليون برميل/السنة لسنة 2011. أما في 2012 فقد وصل معدل الإنتاج لهذه المادة (15) ألف برميل/اليوم، أي (5,48) مليون برميل لسنة 2012. وبهذا فإن المكثفات المنتجة لسنتي 2011 و2012 وصلت إلى حوالي (10) ملايين برميل.

ولو أخذنا سعر البيع الأخير، أي (890) دولار/الطن، أي حوالي (113) دولار للبرميل على ظهر الباخرة في تركيا. ولنقل (95) دولار للبرميل مطروح في الموقع يكون مجمل بيع المكثفات لسنتي 2011 و2012 ما يزيد على (950) مليون دولار. ولو سلمت هذه المواد إلى الحكومة الاتحادية لبيعها مع النفط المصدر وبسعره العالمي، لكان بالإمكان بيع هذه المواد بمبلغ يتجاوز المليار دولار في كل الاحتمالات.

(3) هناك تقرير مطول صادر من شركة دانة غاز وعلى موقعها في 2012/12/14، وبالعنوان: "إنتاج شركتي دانة غاز وكرسنت بترولיום من

کردستان وصل إلى (80) ألف برميل نפט مكافئ يومياً، وذلك بمناسبة الذكرى الرابعة".

والمقصود بالذكرى الرابعة لافتتاح مشروع خورمور.

يقول التقرير بأن الاستثمار الكلي بلغ (1) مليار دولار، وأن الإنتاج الكلي ومنذ 2008 بلغ (67) مليون برميل نפט مكافئ، وأن المشروع وفر لحكومة الإقليم كلفة وقود تعادل (5,4) مليار دولار. ويقصد كلفة الغاز أويل (زيت الغاز) الواصل إلى محطات الكهرباء في حال عدم توفر الغاز. سنرجع إلى كلف الغاز في فقرة لاحقة وسنستمر في احتساب كلف "المكثفات" النفطية.

يقول هذا التقرير أن الإنتاج اليومي للغاز قد وصل إلى (340) مليون قدم مكعب يومياً، وأن إنتاج المكثفات النفطية وصل إلى (15) ألف برميل/اليوم. وفي المجموع الكلي فإن إنتاج الغاز منذ تشرين الأول 2008 وحتى الآن قد بلغ (279) مليار قدم مكعب، كما وأن الإنتاج الكلي من المكثفات بلغ (13) مليون برميل. وهذه أرقام أكثر دقة مما ذكرته عن المعدل اليومي مضروباً في (365) يوماً. إذ أنها تعطينا مجمل الإنتاج الفعلي.

نرى أننا لسنا بعيدين عن الحسابات التي أجريناها كما مبين أعلاه، إذ كان مجموع المكثفات المنتجة التي توصلنا إليها في سنتي 2011 و2012 قد بلغت حوالي (10) مليون برميل حتى نهاية 2012. وهنا ذكر التقرير أن مجمل الإنتاج للمكثفات منذ تشرين الأول 2008 إلى تشرين الأول 2012 قد بلغ (13) مليون برميل، وعملياً يصل إلى (13,9) مليون برميل نهاية 2012.

بهذا نحن نتحدث عن قيمة مكثفات نفطية تعادل (1,32) مليار دولار لو بيعت داخل كردستان، وتصل إلى أكثر من (1,4) مليار دولار فيما لو سلمت إلى الحكومة الاتحادية لمزجها مع النفط المصدر.

(4) إضافة لما سبق، فإن التقرير السنوي 2011 لشركة دانة غاز يقول أنهم يستلمون مبالغ الغاز السائل LPG، بالإضافة إلى المكثفات النفطية، حيث أكملت

وحدة الغاز السائل الأولى في كانون الثاني 2011، والثانية في حزيران 2011، أي لم يكن هناك بيع للغاز السائل في سنة 2010 وما قبلها. وذكر التقرير أن معدل إنتاج الغاز السائل لسنة 2011 وصل إلى (203) طن يومياً. ولو افترضنا أن الغاز السائل يباع بالأسعار المدعومة جداً، أي يبلغ سعر الأسطوانة ذات (16) كيلو غرام (5000) دينار بسعر الجملة. فسوف يكون العائد اليومي حوالي (4,63) مليون دينار، والسنوي (23,141) مليار دينار وتعادل حوالي (3,19) مليون دولار، ونصل لسنتي 2011 و2012 إلى ما يزيد عن (45) مليون دولار.

(5) تقول شركة دانة غاز في تقريرها السنوي -وكما مبين في ج- ثانياً، أعلاه-، أنها استلمت (266) مليون دولار في سنة 2011، و(82) مليون دولار في 2010 من مبيعاتها في العراق، أي ما مجموعه (348) مليون دولار لهاتين السنتين. ولما كانت دانة غاز تملك 40% من الكونسوريتوم، فهذا يعني أن الكونسوريتوم استلم مبلغاً قدره (870) مليون دولار. ولو أخذنا سنة 2012 (وسنوات ما قبل 2010) بنظر الاعتبار، فإننا سنصل إلى أرقام قريبة جداً من أرقام مبيعات المكتفات التي تم احتسابها ووصلت إلى (1,32) مليار دولار، كما مبين في الفقرة (4) أعلاه. علماً أنه في نفس الوقت فإن الكونسوريتوم يستلم حصص من الدفعات التي تدفعها الحكومة الاتحادية إلى حكومة الإقليم نتيجة اتفاقية تصدير نפט الإقليم، حيث استلم قبل فترة وجيزة (120) مليون دولار، منها (48) مليون دولار لشركة دانة غاز، إضافة إلى دفعة أو أكثر كانت قد سلمت إليهم في سنة 2011، وكما أوضحنا سابقاً.

(6) يقول الكونسوريتوم أنه صرف ما يقارب مليار دولار. كذلك قال المدير التنفيذي لشركة دانة غاز في 2012/11/14 أن حكومة الإقليم مدينة لهم بـ(300) مليون دولار. ولا أعرف هل يقصد أن الدائن لحكومة الإقليم هو كل الكونسوريتوم

أو شركة دانة فقط. إذ لو كان المبلغ أعلاه يمثل دانة غاز لوحدها فهذا يعني أن الأقليم مدين على هذا المشروع حتى الآن مبلغ (750) مليون دولار!!.

بالواقع وعلى ضوء ما جاء في أعلاه لا أستطيع أن أفهم كيف أن حكومة الإقليم لا تزال مدينة للكونسوريتوم بهذه المبالغ، إلا إذا كانت مبالغ البيع للمكثفات تدفع بالنتيجة إلى حكومة الإقليم كلاً أو جزءاً. إذ من المفروض أن الكونسوريتوم قد استلم جميع مبالغه من المبيعات. كما وإن إعطائه حصة من المبالغ المدفوعة من قبل الحكومة الاتحادية لحكومة الإقليم أمر غير وارد مطلقاً، لأنه لا يعطي منتجات لغرض التصدير. وأن المبالغ تدفع عن الكلفة للشركات التي تصدر النفط.

كما يظهر مما سبق فإن مبالغ "المبيعات الداخلية"، للمكثفات والتي تهرب بالنتيجة، وكذلك مبالغ المبيعات للغاز السائل، تغطي كلفة المشروع وتزيد. وهذه المبالغ موزعة بين حكومة الإقليم وكونسوريتوم بيرل بتروليوم، أو لدى جهات أو "مشاريع" غير مبينة في التقارير والأخبار الصادرة من الشركات نفسها.

علماً أن المعلومات المتوفرة أخيراً تبين أن كمية قليلة من "المكثفات" قد أرسلت في آب 2012 إلى خط التصدير الرئيسي. ولكن هذه الكمية القليلة جداً لا تؤثر في سياق هذه الملاحظات بالمرّة.

ثالثاً: الغاز الجاف المسلم إلى محطات الكهرباء (عرض ومناقشة)

نود أن نوضح ما يلي حول هذا الموضوع، بعد أخذ المعلومات الواردة في سياق الملاحظات أعلاه بنظر الاعتبار:

(1) يقول المقاول بأنه سلم جميع الغاز المنتج الجاف إلى حكومة إقليم كردستان مجاناً، وذلك لغرض استعماله في محطتي كهرباء السليمانية وأربيل، وسيتم توصيله إلى محطة كهرباء دهوك قريباً. ويحتمل أن هناك استخدامات أخرى

للغاز، إذ هنالك في الخطة الموضوعة توسع في استخدام الغاز في الصناعة، ومنها في محارق معامل السمنت، وكذلك لأغراض منزلية، وهو أمر جيد واقتصادي. بدء بتسليم الغاز إلى حكومة الإقليم منذ آب 2008، أي قبل إكمال وحدتي الغاز السائل في سنة 2011، مما يعني أن الغاز السائل كان ضمن الغاز الجاف المسلم إلى حكومة الإقليم قبل إكمال وحدتي الغاز السائل، وما كان يعزل من الغاز الخام المنتج من حقل خورمور هو "المكثفات" النفطية فقط.

(2) يقول تقرير شركة دانة غاز المشار إليه أعلاه، بأن معدل الغاز المنتج والمسلم إلى حكومة الإقليم بلغ (265) مليون قدم مكعب يومياً (مقمق) في سنة 2011، أي (96,725) مليار قدم مكعب في سنة 2011. كما وصل الإنتاج في النصف الثاني من سنة 2012 إلى (340) مقمق يومياً، (والذي يعني حوالي 110 مليار قدم مكعب -بافتراض معدل 300 مقمق يومياً على الأقل) خلال سنة 2012. وفي كل الأحوال فإن شركة دانة غاز ذكرت على موقعها في 2012/10/14، أن مجمل الغاز الجاف الذي أنتجه الكونسورتيوم من حقل خورمور قد بلغ (297) مليار قدم مكعب قياسي وذلك منذ بدء الإنتاج في النصف الثاني من 2008 وحتى نهاية تشرين الأول 2012⁽⁹⁾، أي حوالي (315) مليار نهاية 2012.

(3) إن السعر المدعوم للغاز والذي تبيعه الحكومة الاتحادية لمحطات الكهرباء ومعامل الأسمدة والبتر وكيمياويات يبلغ (50) دينار للمتر المكعب الواحد، وهذا يعني أن سعر المليون وحدة حرارية بريطانية Btu يبلغ (1,15) دولار، والذي يعادل (970,8) قدم مكعب⁽¹⁰⁾. وان سعر الغاز (1,15) دولار للمليون وحدة حرارية بريطانية، هو سعر مدعوم فعلاً ويقارب أسعار الغاز المدعوم في الدول المجاورة، مقارنة بأسعار الغاز العالمية في أوروبا واليابان والصين والتي تبلغ حوالي (7-9) دولار للمليون وحدة حرارية، وحوالي (5) دولار في الولايات

المتحدة. إن السعر المدعوم هذا يعني أن سعر (1000) قدم³ يبلغ حوالي (1415) دينار وتعادل (1,18) دولار لكل (1000) قدم مكعب قياسي.

لنأخذ مجمل إنتاج الغاز المنتج والمسلم إلى حكومة الإقليم، والمذكور أعلاه، والبالغ (297) مليار قدم مكعب حتى نهاية تشرين الأول 2012، أي حوالي (315) مليار نهاية 2012. وبهذا يكون مجمل سعر الغاز بالسعر المدعوم: $1,18 \times 315,000,000 = 372$ حوالي (372) مليون دولار إلى نهاية 2012 بالأسعار المدعومة التي يباع بها الغاز من قبل الحكومة الاتحادية.

أما لو أرادت حكومة الإقليم رفع الدعم الكبير الموجود للغاز الطبيعي (ولو جزئياً)، وهي سياسة السوق المفتوح والتي تدعم توجهها حكومة الإقليم، وكذلك سياسة البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وأرادت اختيار سعر الغاز (3,22) دولار للمليون وحدة حرارية، وهو السعر المقترح من جهات أجنبية على الحكومة العراقية⁽¹⁰⁾، لوصل المبلغ إلى (1,198) مليار دولار. أما لو اعتمدنا الأسعار العالمية لتضاعف هذا المبلغ. ولكننا سنعتمد السعر المدعوم بالكامل، واعتماد مبلغ (372) مليون دولار كسعر للغاز المجهز إلى حكومة إقليم كردستان من حقل خورمور.

إن كميات الغاز المنتج وبعد تطوير حقل جمجمال الغازي ستتطور، وستضاعف كميات الغاز المنتج، لأغراض الاستخدامات المحلية، وكذلك للتصدير. إن خرائط أنبوب الغاز الحالي تدخل إلى داخل تركيا، والحديث يدور حول تزويد المناطق الجنوبية لتركيا بالغاز وكذلك الربط لإيصال الغاز إلى أوروبا، وكما أوضحنا في سياق هذه الملاحظات. إن المبلغ (372) مليون دولار سيتضاعف عند ذلك، وبضمنه ستكون هنالك مبالغ إضافية نتيجة تصدير الغاز، وقد تقول حكومة الإقليم عند ذلك أن الأمر ليس تصديراً (كما تقول عن النفط المهرب إلى تركيا الآن)، وإنما مقايضة بمنتجات نفطية!!!، وكان أقيام النفط أو

الغاز أو المنتجات المقايض بها، (إن كانت هناك مقايضة أصلاً)، هي أموال سائبة لا تدخل في الميزانيات الاتحادية!!!.

لا نعرف هل يستلم الإقليم قيمة هذا الغاز، أو يعطيه "مجاناً" إلى القطاع الخاص الذي شيد ويشغل المحطات الغازية. وهل هناك موافقة من الحكومة الاتحادية على هذا "التبرع". إذ من غير المعقول أن تستلم الحكومة الاتحادية مبالغ الغاز المنتج عندها والذي تبيعه إلى جهات حكومية، وتدخل هذه المبالغ إلى الميزانية العامة كواردات (يأخذ منها الإقليم حصته منها)، بينما الإقليم يعطي هذه المادة مجاناً، وكذلك يأخذ كلفة إنتاجها من الميزانية العامة لإعطائها إلى المقاول الذي نفذ المشروع ويديره حالياً. أما إذا كان الإقليم يستلم أقيام هذه الكميات من الغاز ولا يوصلها إلى الحكومة الاتحادية، لإدخالها كواردات عامة للدولة العراقية ويأخذ حصته منها، فهذا أمر آخر وعلى وزارة النفط ووزارة المالية ومجلس النواب متابعة ذلك!!.

رابعاً: ما الذي توصلنا إليه من أعلاه؟

إن ما يراه القارئ من كل ما جاء في أعلاه هو الصورة التالية:

إن حكومة إقليم كردستان استغلت حقل خورمور الغازي، الذي يقع في منطقة "متنازع عليها"، وكانت الحكومة الاتحادية على وشك إحالته للتنفيذ، كذلك تقوم حكومة الإقليم بتطوير حقل جمجمال الغازي. ولقد أعطت كلا الحقلين إلى الكونسورتيوم بعقد غير واضح المعالم، إذ أن الغاز الجاف يعطى إلى حكومة الإقليم مجاناً، بينما يبقى الكونسورتيوم السوائل النفطية "المكثفات" والغاز السائل عنده ويبيعه في السوق المحلية تحت إشراف حكومة الإقليم، مما يؤدي بالتالي إلى التهريب الأكيد للمكثفات.

إن الحكومة الاتحادية لا تستلم مبالغ "المكثفات"، والبالغ قيمتها حتى نهاية سنة 2012 حوالي (1,32) مليار دولار، بأسعار البيع الداخلي في كردستان، ويزداد المبلغ فيما لو كانت هذه المكثفات قد أرسلت للتصدير مع النفط المصدر

تنفيذاً للاتفاقية الأخيرة بين حكومة الإقليم والحكومة الاتحادية. ولا يعرف أحد إذا كانت حكومة الإقليم تستلم جزءاً من هذه المبالغ أم لا. كذلك لا تستلم الحكومة الاتحادية أي مبلغ عن الغاز الجاف الذي يتم إيصاله إلى محطات الكهرباء، علماً أن نصب محطات الكهرباء أمر ممتاز تحمد عليه حكومة الإقليم. إن قيمة هذا الغاز بالأسعار المدعومة جداً يبلغ (372) مليون دولار.

إضافة لذلك فإن الحكومة الاتحادية، (التي تمثل كل الشعب العراقي)، تعطي الحصة (النسبة) التي يقررها مجلس النواب، (الذي يمثل أيضاً كل الشعب العراقي)، من عائدات العراق إلى حكومة الإقليم من الميزانية الاتحادية. كذلك فإنها تعطي 50% من عائدات النفط المصدر من كردستان كسلفة لتغطية كلف الشركات التي تنتج منها النفط (الاستثمارية والتشغيلية)، ولكن قسماً من هذه المبالغ ذهبت إلى الكونسورتيوم الذي لم يساهم حتى ببرميل واحد من النفط المصدر.

تقول المادة (111) من الدستور "النفط والغاز ملك الشعب العراقي في كل الأقاليم والمحافظات".

حكومة الإقليم لم تدفع أي مبلغ مهما كان ضئيلاً إلى الخزينة الاتحادية، ولم تعط أية حصة مهما كانت صغيرة لخارج الإقليم، حتى أنها لم تزود المناطق "المتنازع عليها"، والتي تسميها "المناطق المستقطعة من كردستان"، بأية كمية من الكهرباء!!!.

من هنا نرى كأن حكومة الإقليم تقول: إن ما موجود في كردستان (والمناطق المتنازع عليها) من غاز ونفط هو ملك كردستان وحدها، وعلى الحكومة الاتحادية دفع تكاليف تطويره، وما موجود من نفط أو غاز في بقية أنحاء العراق فإنها تتقاسمه مع الجميع.

وأية قسمة هذه، إذ لو كان الإقليم يعطي جزءاً من قيمة هذه المواد إلى الحكومة الاتحادية بدلاً من كل المبالغ، لقلنا أن الأمر "غير عادل" أو "ظالم"، ولكن عندما لا يعطي أي شيء وتؤخذ قيمة إنتاجه، فإن الأمر يتعدى الظلم، وقد يسمى حينئذٍ "إتاوة"، أو "خاوة"، أو "نهيبة"، أو "حواسم"، أو سمّه ما شئت!!.

2- عقود المشاركة بالإنتاج مع شركة نفط كلف كيستون

كنت قد أشرت في كانون الثاني من العام 2008 وبصورة موجزة⁽¹¹⁾ إلى عقود المشاركة بالإنتاج لـ "شركة نفط كلف كيستون المحدودة Gulf Keystone Petroleum Ltd"، والموقعة في 2007/11/6 مع حكومة إقليم كردستان، سواء مع الشركة لوحدها أو مع بعض الشركاء الأوربيين. وذكرت في حينه أن تقييم حكومة الإقليم لعنصر المجازفة في هذه الرقعة "الاستكشافية" التي وقعتها مع هذه الشركة يتراوح بين "وسط" كعنصر للمجازفة لرقعة "عقرة-بجيل Akri-Bijeel" وفي رقعة دهوك، إلى "منخفض" (أي لا يوجد عنصر مجازفة من الناحية العملية) في رقعة "شيخان Shaikan".

إن المعلومات المذكورة أدناه تعتمد بصورة أساسية على التقرير السنوي لسنة 2011 للشركة أعلاه⁽¹²⁾، والذي يقع في 72 صفحة، ويفهم من سياقه أنه صادر في الربع الثاني من عام 2012.

إن الشركة أعلاه شركة صغيرة مستقلة لاستكشاف وإنتاج النفط، ويرتكز عملها في الوقت الحاضر على العمل في كردستان العراق. وهي مسجلة في بيرمودا وموجودة في بورصة لندن ولها مكاتب في أربيل والجزائر ولندن. توجد لديها أربع رقع متجاورة في الإقليم، (مع احتمال امتداد عملها إلى المناطق المتنازع عليها أو حتى داخل محافظة نينوى!!)، وضمن هذه الرقعة شيخان والحقل المكتشف فيها من قبل الشركة والذي تسميه: "الاكتشاف العظيم لحقل شيخان العملاق Giant

Shaikan Field" وهو حقل تقول الشركة عنه أنه يتضمن (16) مليار برميل نطف oil in place، كما سنوضح لاحقاً.

يمكن إيجاز ما قامت به الشركة حتى الآن، وحسب ما جاء بالتقرير السنوي أعلاه، بما يلي:

أ- بعد أن حصلت الشركة على عقود المشاركة في تشرين الثاني 2007، في شيخان وعقرة-بجيل (أو حسب ما تكتبه الشركة أكري-بيجيل Akri-Bejeel)، فإن الشركة "حصلت في سنة 2008 على المعلومات الزلزالية ثنائية الأبعاد 2D seismic data.

ولا يتحدث التقرير عن كيفية الحصول على هذه المعلومات الزلزالية ثنائية الأبعاد، وهل هي نتيجة أعمالهم الزلزالية الفعلية الخاصة في سنة 2008، أو المقصود "حصولهم" على أعمال زلزالية سابقة (أو كليهما)، إذ أن معظم الرقع كانت قد تمت بها مثل هذه الأعمال، إضافة إلى أنها امتدادات جيولوجية مترابطة مع مناطق في شمال العراق كان قد وجد فيها النفط سابقاً. علماً أن من الأمور الاعتيادية أن يعطى إلى الشركات، حتى قبل الإحالة إليها، مثل هذه المعلومات وبصورة رسمية وضمن شروط مزايدات العطاء (إن كانت هناك مزايدات)، أو وفق شروط العقد عند التعاقد. هذا وأن جميع الوثائق المتعلقة بهذه المناطق كانت قد "وصلت" لوزارة الموارد الطبيعية في كردستان في السنوات الأولى من الاحتلال الأميركي للعراق، إضافة إلى أنها معروفة لدى الجيولوجيين الذين كانوا يعملون في شركة نطف الشمال سابقاً.

في تموز 2009 حصلت هذه الشركة على عقدين آخرين للمشاركة بالإنتاج في منطقة "شيخ عادي Sheik Adi"، ومنطقة "ببر بحر Ber Bahr". علماً أن الشركة انسحبت في هذه الفترة من أعمالها في الجزائر إذ كانت هذه الأعمال خاسرة وبلا جدوى.

في آب 2009 حصلوا على الجائزة الكبرى عند إكمال أول بئر في شيخان (البئر شيخان-1 1-Shaikhan)، حيث بينت نتائج البئر اكتشاف نفطي كبير. وهنا نلاحظ حالة خاصة نجدها في جميع عقود المشاركة في كردستان، وهي الإعلان عن العثور "اكتشاف" على حقول هايدروكربونية جديدة من أول بئر تحفر، وهو أمر نادر في العالم. وهذا أمر يؤكد الانطباع السائد بأن لدى الشركات معلومات جيولوجية وجيوفيزيائية مسبقة وحيدة، بالإضافة إلى وجود نضوحات نفطية وغازية نشطة في بعض الرقع الاستكشافية.

لقد بدء بالحفر في شيخان-1 في 2009/4/27، وفي تشرين الثاني 2009 كانوا قد وصلوا إلى عمق (2950) متر، بعد أن اخترقوا الطبقة النفطية في آب 2009 للوصول إلى طبقات نفطية أعمق. وبدأوا بتقييم النتائج وتوصلوا في تقرير أكمل في كانون الثاني 2010، إلى وجود كميات من النفط oil in place تصل إلى (1,9) مليار برميل تقييم P90، و(7,4) مليار برميل P10. علماً أن P تعني هنا (محتمل probable)، و10 و90 أو أي رقم آخر سوف يذكر في المستقبل فإنه يعني نسبة الاحتمال، أي أن P90 تعني 90% محتمل، وهو يشبه الأمر المؤكد ويعزز لاحقاً بحفر آبار أخرى وغيرها من الطرق. كما وأن P10 تعني كمية إضافية، واحتمال وجودها بنسبة 10%.

ثم بدء بحفر البئر (بجيل-1،1-Bejeel) في كانون الأول 2009، وفي آذار 2010 أعلن عن اكتشاف كبير آخر، (وأيضاً من أول بئر حفرت)، في منطقة (أكري-بيجيل/ عقرة-بيجيل). أعلن أن الحقل يتضمن كمية من النفط (تقييم P50)، تعادل (2,4) مليار برميل. عدّل الرقم بعد إعادة تقييم الحقل في كانون الثاني 2012 وتوصل إلى أن حقل أكري-بيجيل يحوي نفطاً يعادل (2,5) مليار برميل تقييم P90، و(4,5) مليار برميل تقييم P10.

واستمرت الاكتشافات الجديدة لشركة "كلف كيستون بتروليوم"، حيث تم الحصول في صيف 2010 على المعلومات الزلزالية ثلاثية الأبعاد 3D Seismic

data في منطقة الشيخ عادي وشيخان، وبمسافة تعادل (814) كيلومتر مربع. وبدء بحفر البئر شيخ عادي-1 في 2010/8/4 ووصل إلى عمق (3730) متر، وتوصل أيضاً إلى اكتشاف مكنن نفطي كبير (وأيضاً من أول بئر تم حفرها!!)، وتم تقدير الاحتياطي للنفط الموجود فيها بحوالي (3) مليار برميل تقييم P10. بدأ الاهتمام بتقييم حقل شيخان من خلال آبار أخرى وصولاً إلى طبقات جيولوجية أخرى، وبأعماق مختلفة، وإجراء فحوصات وإعادة تقييم للمعلومات السابقة. فلقد بدء بحفر البئر شيخان-3 في 2010/9/2 ووصلوا إلى عمق (1518) متر في كانون الأول 2010. وكذلك بدء بحفر البئر شيخان-2 في 2010/12/1، ووصلوا إلى عمق (3300) متر في آب 2011. بهذا أصبح الاحتياطي لحقل شيخان (8) مليار برميل (P90)، و(13,4) مليار برميل (P10) كنفط موجود oil in place.

ب- يقول رئيس هذه الشركة في التقرير السنوي 2011، من أنها تملك احتياطي في كردستان يعادل (16) مليار برميل كنفط موجود. ويؤكد أن جميع تقديرات الاحتياطي للحقول الجديدة المكتشفة معززة، في نيسان 2011، بتقرير من الشركة الاستشارية المستقلة المختصة Dynamic Global Advisors DGA والتي مقرها في بوستن في الولايات المتحدة الأمريكية.

إن حقل شيخان -بنظر الشركة- يعتبر من أهم الاكتشافات النفطية الحديثة في العالم (وهذا صحيح)، إذ أن أي حقل يتضمن احتياطي يبلغ (8) مليار نفط P90 و(13,4) مليار نفط P10، والمعدل (10,5) مليار برميل (بعد أخذ نتائج البئر شيخان-4 بنظر الاعتبار)، هو حقل ضخم بكل المقاييس.

يجب أن نوضح هنا من أن رقعة شيخان تقع بين حقل طاووقة (المكتشف حديثاً)، وحقل طق طق (المكتشف في سبعينيات القرن الماضي)، ويوجد فيها نشاط واضح لنسوحات نفطية. ونظراً لضخامة الحقل فإن رئيس الشركة يقول في تقريرهم

السنوي، أن غايتهم الوصول بالنتيجة إلى إنتاج (400) ألف برميل/اليوم من حقل شيخان وحده، ويمكن الوصول إلى إنتاج (500) ألف برميل/اليوم.

ج- الإنتاج الحالي للشركة

إن ما جلب نظري في حديث رئيس الشركة المذكور في التقرير وفيما يتعلق بمهامهم الرئيسية الآتية (أي لسنة 2012، وما بعدها بقليل)، هو تمديد فترة فحوصات "EWT" Extended Well Tests، وتكبير منشآت إنتاج الفحوصات، ويؤكد أن الغاية هي الوصول إلى إنتاج (40) ألف برميل في اليوم في "فترة الفحص الممدد" هذه، للالتحاق بالتصدير للنفط و"البيع الداخلي" للنفط المنتج. كما يذكر أن سعة منشآت فحص الآبار ازدادت في سنة 2011 بما يقارب 144% عن سنة 2010 إذ وصلت إلى (200137) برميل/اليوم بدلاً من (82054) برميل/اليوم في سنة 2010.

في التطبيق العملي الفني فإن تمديد فترة الفحوصات وتكبير ساعات أجهزة الفحص (أي وضع خزانات ومضخات أكبر وإضافة عازلات الغاز في هذه الحالة)، هو أمر لا ينطبق على وضع الشركة هنا ولا يوجد له مبرر مطلقاً، ولكن رغم ذلك نجده في تقرير هذه الشركة وتقارير الشركات الأخرى العاملة في إقليم كردستان وكما سنرى عند الرجوع لها. إن الفحص للبئر يتم اعتيادياً لفترة ساعات وتغلق البئر بعد ذلك لحين ربطها بخط أنبوب النفط المنتج الواصل إلى عازلات الغاز. من النادر جداً أن تمدد فترة فحص الآبار، وذلك لأسباب فنية، مثل ملاحظة عدم استقرار الضغوط أو التدفق النفطي. وحسب معلوماتي فإن هذا الأمر حدث مرة واحدة في السابق، وذلك في حقل البزركان في سبعينيات القرن الماضي، حيث كان هناك تذبذب كبير في ضغط البئر، دون معرفة السبب في حينه.

كما يظهر هنا، وفي الحالات المشابهة الأخرى في الإقليم، فإن اتخاذ قرار "تمديد فترة الفحص"، وحصول الموافقة عليه من قبل وزارة الموارد الطبيعية في الإقليم، هو تلاعب بهذا المفهوم، إذ هو يطلب هنا أن يستمر الإنتاج لأسابيع

وشهور وقد يكون سنوات بحجة "تمديد فترة الفحص"، وذلك من أجل بيع المنتج وليس من أجل فحص البئر. فالإنتاج في هذه الحالات هو ليس بكميات قليلة لأغراض الفحص، وإنما ينتج لأغراض تجارية، ولهذا يجب أن يدخل النفط في جميع حسابات وتدقيقات ديوان الرقابة المالية، لمعرفة أين تذهب أقيامه وكيف يتصرف بها، ويجب تقليل المبالغ المدفوعة للكلفة في حالة هذه الأقيام.

د- حصص الشركة والشركات الأخرى في الحقول "المكتشفة"

إن شركة كلف كيستون لا تملك حالياً جميع الحصص في رقع عقودها وفي اكتشافاتها، إذ حدثت تبديلات في الملكية نتيجة البيع أو الشراء أو المقايضة فيما بين الشركات، (بعلم وموافقة أو بتوجيه من حكومة الإقليم)، ويتوقع أن تستمر هذه العملية، خصوصاً وأن هذه الحقول النفطية الجديدة والكبيرة ستحتاج إلى استثمارات عالية جداً للتطوير لا تتناسب وحجم شركة كلف كيستون النفطية.

أولاً: يمثل الجدول التالي، والمأخوذ من التقرير السنوي لعام 2011، حصص الشركة working interest، والشركات الأخرى في الاكتشافات الجديدة في 2012/5/25.

اسم الرقعة	حصة كلف كيستون working interest	الشركات الأخرى
- شيخان	%75	الهنغارية MOL (20%) تكساس كيستون TKI (5%)
- شيخ عادي	%80	حكومة الإقليم (20%)
- بير بحر Ber Bahr	%40	جنيل إنيرجي التركية (40%) حكومة الإقليم (20%)
- عقرة - بيجيل Akri-Bjeel	%20	الهنغارية MOL (80%)

إن شركة كلف كريستون مسؤولة عن التطوير والتشغيل operator لحقلي شيخان وشيخ عادي، أما حقل بيربحر فيقع تحت مسؤولية شركة جنيل إنيرجي التركية، وحقل عقرة-بيجيل مسؤولة عنه MOL الهنغارية. ولم نلاحظ حصص لحكومة الإقليم في حقلي شيخان وعقرة-بيجيل.

ثانياً: تذكر الشركة في تقريرها أن هناك (48) شركة نفطية عالمية تعمل في إقليم كردستان، وتوصلت هذه الشركات إلى اكتشاف ما يقارب (20) حقل نفطي جديد. وأن الاحتياطي المقدر في كردستان يبلغ كنفط موجود oil in place حوالي (45) مليار برميل. من هذا الاحتياطي يوجد (16) مليار برميل يعود إلى شركة كلف كريستون، والجدول أدناه يرينا النتائج النهائية لكميات النفط الموجودة في اكتشافات هذه الشركة:

مليار برميل (النفط الموجود)

- شيخان: P90 (8)، P10 (13,4)، المعدل (10,5) مليار برميل كما في تشرين الثاني 2011

- شيخ عادي: P90 (1,0)، P10 (3,0)، المعدل (1,9) مليار برميل كما في آب 2011

- عقرة -بيجيل: P90 (2,5)، P10 (5,4)، المعدل (3,9) مليار برميل كما في شباط 2012

- بيربحر Ber Bahr : - ، - ، المعدل (1,5) مليار برميل

المجموع: (17,8) مليار برميل

تقول الشركة في تقريرها أن لديها نفط موجود يعادل (16) مليار برميل، ولكن لو حسبنا نسبة حصصها من مجمل النفط المكتشف والبالغ مجموعه (17,8) مليار برميل نجد أن ما "تملكه" الشركة هو (11,6) مليار برميل فقط. والذي يفهم من

ذلك أن الشركة تتحدث عن مجمل اكتشافاتها (وليس حصتها) عدا بيربحر الذي لم يكتمل احتساب النفط الموجود فيها حتى النصف الأول من سنة 2012.

وتضيف الشركة بأنها لو أخذت جميع اكتشافاتها بنظر الاعتبار والمبالغ المصروفة للوصول إليها، فإنها ستصل إلى نتيجة أن كلفة الاستكشافات لن تزيد عن (20) سنت للبرميل الممكن استخراجه وتحت أي افتراض معقول لنسبة الاستخراج recovery factor. في الواقع إن هذه الكلفة منخفضة جداً مقارنة بكلف الاستخراج في العالم، وحتى في العراق، وتحت أي مقياس يؤخذ به لاحتساب مثل هذه الكلف!!.

هـ - بعض المسائل التشغيلية والمالية

أولاً: بلغ إنتاج الشركة "التجريبي" لسنة 2011 ما يعادل (200137) برميل، مقارنة بسنة 2010 حيث أنتجت (82054) برميل. ومجمل ما باعتها الشركة للسوق المحلي - كما يذكر التقرير - هو (207848) برميل، وحصلت الشركة نتيجة هذه المبيعات (7,7) مليار دولار.

ما جلب نظري في التقرير أمر لم أفهم معناه، إذ يقول إن "حق الشركة" للبيع في سنة 2011 كان (166277) برميل، وقد باعتها داخلياً بمعدل سعر (41,61) دولار للبرميل الواحد، و"حقها" في سنة 2010 كان (30193) برميل وباعته بمعدل سعر (26,78) دولار للبرميل. والذي يفهم من هذا أن "حق الشركة" كان قد أعطي لها من قبل حكومة الإقليم، ولكن كما يظهر - من الأرقام أعلاه - فإن الشركة كانت قد باعت أكثر من "حقها"، ولكن المبالغ التي جمعها المقاول والمذكورة في التقرير تعادل هذا "الحق"، ولا يذكر أين ذهبت مبالغ الفرق!!!.

ثانياً: بعد فحص البئر شيخان-1، فإن الشركة استمرت بالإنتاج من هذه البئر وثلاث آبار غيرها، بموجب ما سمته "فحص الآبار الممدد EWT"، المبين في الفقرة (ج) أعلاه. إن الإنتاج من شيخان-1، وشيخان-3 استمر بمعدل (2520)

برميل/اليوم، ثم ازداد اعتباراً من نهاية الربع الأول لسنة 2012 إلى معدل (5000) برميل/اليوم، ومن المؤكد أن وتائر الإنتاج قد ارتفعت في الفترات اللاحقة. إذ يقول التقرير أن الحقل سيستمر تقسيمه ويستمر في ذلك حتى سنة (2013)، ويتوقع زيادة إنتاج "فحص الآبار" ليصل إلى ما هو مخطط له، وهو (30-40) ألف برميل/اليوم، وتكون وحدات معالجة النفط الخام لشيخان قد أكملت للوصول إلى مواصفات نפט التصدير وعند ذلك - كما يؤكد التقرير - إما أن يباع في "السوق المحلي في كردستان" - أو يصدر - اعتماداً على شروط التصدير!!، كما أنهم قد يقومون بكلا الأمرين في التصدير أو البيع الداخلي!! (علامات التعجب ليست في أصل التقرير وإنما وضعت من عندي).

ثالثاً: من الواجب في هذه المرحلة من كتابة هذه الملاحظات، التوقف عن متابعة تقرير شركة كلف كيستون مؤقتاً، والحديث عن رقتي شيخان وشيخ عادي بالذات. إن كل من مدن شيخان وشيخ عادي يقعان في محافظة نينوى، لا يزالان كذلك، فهما من الناحية الإدارية والمالية ضمن محافظة نينوى. وقد يمتد قسم من حقل شيخان إلى محافظة دهوك، غير أن جزءاً كبيراً وكل حقل شيخان عادي يقعان في محافظة نينوى. وإن حصة الإقليم من الميزانية العامة والبالغة حالياً 17% لا تشملهما، فالمصروفات تتحملها ميزانية محافظة نينوى (الحكومة الاتحادية)!! كانت جميع هذه المناطق تحت إدارة وسيطرة الحكومة الاتحادية (محافظة نينوى)، وبقيت كذلك بعد الاحتلال الأميركي لسنوات وأثناء تواجد القوات الأميركية فيها. وبدءاً من سنوات 2005 - 2006 بدأت القوات الأميركية بالانسحاب منها، لتحل محلها قوات البيشمركة لتسيطر بالتالي سيطرة كاملة عليها، سواء كان هذا الأمر مقصوداً أصلاً من قبل الولايات المتحدة أم بسبب "الأمر الواقع" لعدم وجود جيش عراقي بسبب قرار حله. ولوجود قوات بيشمركة كاملة العدد والعدة وضعف الدولة المركزية!! وفي هذا الحال استطاعت شركة كلف كيستون العمل في هذه المناطق، وكذلك استطاعت شركة هنت الأميركية القيام بنفس الأعمال في مناطق

أكثر جنوباً في سفين، وثم العقود الأخيرة لشركة أكسن موبيل التي تجاوزت كل الحدود للعمل في بعشيقة والقوش.

إن حقلي شيخان وشيخ عادي هما حقلان نفطيان تابعان لمحافظة نينوى، ولكن أمام الأمر الواقع المشار الآنف الذكر، وبوجود قوات البيشمركة فيهما بكثافة أصبحا ضمن "المناطق المتنازع عليها"، ويمكن للشركات العمل في مناطقهما دون "معارضة" أحد!! قد يكون حقل شيخان ضمن هذه المناطق ولكن الأمر لا ينطبق على حقل شيخ عادي. لقد تم التعاقد عليها مع حكومة الإقليم بعقود المشاركة بالإنتاج (وهو أمر غير مسموح به بتاتاً من الناحية الدستورية وعلى علات الدستور الحالي!!)، ودون أية مداولات مع الحكومة الاتحادية أو حتى إعلامها!! لقد تمت مناقشة ومفاوضة عقد شيخان في سنة 2007 و"تحت جناح الظلام"، وعرف البعض عنه عند نشر التوقع عليه في خبر مقتضب في موقع حكومة إقليم كردستان في 2007/11/6 يتحدث عن موافقة مجلس النفط والغاز للإقليم في 2007/11/4 على التوقيع على سبعة عقود مشاركة بالإنتاج، ومن ضمنها عقد شيخان وعقد عقرة-بيجيل، ودون ذكر أية معلومات -مهما كانت قليلة- عن هذه العقود.

وتتوفر لدي معلومات، ومنذ أواخر آب 2012، وإلى أواسط تشرين الثاني 2012، تؤكد أن تحميل النفط من حقل شيخان يصل ما بين (8-10) ألف برميل يومياً. وهذه المعلومات تذكر أن التحميل من حقل شيخان (قرب معبد شيخ عادي)، وقد يقصد بالأمر أن التحميل من حقلي شيخان وشيخ عادي. وهناك حديث واسع في المحافظة (لا أستطيع تأكيده) من أن الواردات يتم تقاسمها بين إدارة الإقليم وبين شخصية سياسية كبيرة جداً في المحافظة تمتلك السيارات الحوضية تعمل على نقل النفط الخام عن طريق وسطاء محليين إلى البحر الأسود، وبمعدل (8) ألف برميل في اليوم، (أي ما يعادل 2,92 مليون برميل) لسنة 2012، ولو كانت

قد سلمت للحكومة الاتحادية لكان العائد للخزينة المركزية مبلغاً لا يقل عن (292) مليون دولار.

إننا نتحدث هنا عن حقل شيخان فقط، ولكن المعلومات المتوفرة لدينا تشير إلى أن هناك ما معدله (250-300) شاحنة حوضية، تنقل يومياً نفوياً من حقول طقطق وطاوكي (طاوقه)، وشيخان وباستورا، ومناطق أخرى إلى إيران من منافذ برويزخان وحاجي عمران، ومنها إلى البحر الأسود حيث تفرغ حمولتها في سفن راسية في البحر بالاتفاق مع شركات تركية وأذربيجانية، أي أن هناك تهريب ما يقارب من (50) ألف برميل يومياً في فترة ذروة الاتفاق الذي تم بين الحكومة الاتحادية وحكومة الإقليم لتصدير كل نطف الإقليم، أي تم ذلك في شهر تشرين الأول وأوائل تشرين الثاني 2012.

أما الآن ونحن في أواسط كانون الأول 2012 حيث قلّت الكميات التي يرسلها الإقليم من خلال أنبوب التصدير إلى حوالي الثلث (60 ألف برميل/اليوم)، فيتوقع أن الكميات المهربة قد ازدادت. في كل الأحوال سنرجع للحديث عن تهريب النفط في الفصل الثاني من هذه الملاحظات.

رابعاً: نرجع مجدداً إلى تقرير شركة كلف كيستون مجدداً، ولنتحدث عن مصروفات الشركة

بلغ مجمل المصروفات العامة والإدارية لسنة 2011 (60,4) مليون دولار، مقارنة بمصروفات سنة 2010 والتي بلغت (32,6) مليون دولار. وإن الفرق بين مصروفات 2010 و2011 هو بسبب إعطاء "حوافز مشاركة-أسهم- share bounds awards"، حيث قامت الشركة في 2011 بدفعات وحوافز كأسهم بمبلغ (42,5) مليون دولار، وفي سنة 2010 ما يعادل (21,8) مليون دولار. وهذا يعني أن مصروفاتها العامة والإدارية الفعلية هي فقط (17,9) مليون دولار لسنة 2011 و(10,9) مليون دولار لسنة 2010.

عندما يلخص تقرير الشركة حساباته لسنة 2011 يذكر، أن العوائد (6,9) مليون دولار من مبيعاته في كردستان، وأن النتيجة كانت خسارة بعد دفع "الضريبة" البالغة (62,4) مليون دولار. وقد يستغرب القارئ مثل استغرابي- لهذه "الضريبة" وأين دفعها وكيف يدفع ضريبة والشركة خاسرة!!، ولكن -وكما يظهر في التقرير 0 فإن الشركة دفعت هذه الضريبة في المملكة المتحدة!!.

يضيف التقرير أن المبالغ المستثمرة بلغت (172,5) مليون دولار في سنة 2011، مقارنة بمبلغ (157,2) مليون دولار في سنة 2010. وأن الغالبية العظمى من استثمارات الشركة هذه قد تمت في كردستان العراق. من ضمن استثمارات في العراق في سنة 2011 هو صرف (152,5) مليون دولار على أعمالها في التحري وحفر ستة آبار، (شيخان-2، وشيخان-4، وشيخان-5، وشيخان-6، وشيخ عادي-1، وبيربحر-1))، بالإضافة إلى إنشاء وتطوير منشآت "الفحص الممدد للآبار EWT"، لشيخان-1 و2 و3.

مما تقدم نجد أن مجمل استثمارات في جميع أعماله في العالم لسنتي 2010 و2011 بلغت $329,7 = 157,2 + 172,5$ مليون دولار. وذكر التقرير أيضاً أنه استثمر (152,5) مليون دولار في كردستان في سنة 2011 (أي حوالي 88% من مجمل استثمارات في العالم في تلك السنة). لم نقرأ مبلغ استثمارات في كردستان لسنة 2010. ولو افترضنا نفس نسبة 2011، نصل إلى أن استثمارات في كردستان لسنة 2010 بلغت (139) مليون دولار لأعمال مشابهة لما تمت في 2011، إذ تم حفر بئر بجيل-1 وشيخان-3، وإجراء مسوحات زلزالية ثلاثية الأبعاد 3D في مختلف المناطق.

بهذا يبلغ مجمل استثمارات في سنتي 2010 و2011 في كردستان حوالي (291,5) مليون دولار.

من الجدير بالذكر أن الشركة استثمرت في كردستان في سنة 2009 أيضاً، حيث تم حفر شيخان-1 وتم تقييمه. كما أن الشركة حصلت في تلك السنة على عقدي

المشاركة في شيخ عادي وبيربحر، ومن المفروض أنهم دفعوا حافز توقيع العقد bonus، (ولو ان الحافز، حسب المعلومات المتوفرة، لم يتجاوز المليون دولار لكل منهما). ونفس الأمر حدث في سنة 2007 حيث دفعوا حافز التعاقد (والمعلومات التي لدي تقول أن حافز التعاقد كان 10 مليون دولار لشيخان، و10 مليون دولار لعقرة-بيجيل). إضافة إلى ذلك فهناك مبالغ صرفت في سنة 2008 كاستثمارات للأعمال التحضيرية والزلزالية ثنائية الأبعاد.

قد تصل جميع الاستثمارات إلى مبلغ (400) مليون دولار، منها أرقام دقيقة تقريباً لسنتي 2010 و2011 والبالغة (291,5) مليون دولار.

إن مبلغ (400) مليون دولار تم صرفها على حفر (9) آبار وإنشاء معدات بسيطة للفحص، وإجراء فحوصات زلزالية وثلاثية الأبعاد، هذا عدا المصروفات الإدارية والعامية. إن هذه الكلف تعتبر عالية بكل المقاييس، إذ لو افترضنا كلفة حفر البئر وتقييمها يصل إلى (10) مليون دولار، فإن حفر (9) آبار لن تتجاوز (90) مليون دولار.

خامساً: توفير تمويل الشركة

لم أجد في التقرير ما يظهر أن الشركة قد استدانّت أو أصدرت "صكوك" أو ما شابه ذلك لغرض تمويل عملياتها، بل بالعكس فإن تقرير 2011 يظهر أنها حصلت على فوائد من أموالها المودعة، واستفادت من فرق العملة. وكما يظهر فإن تمويل الشركة يأتي من بيع وأرباح الأسهم (نتيجة ارتفاع قيمة الأسهم)، وخصوصاً بعد إعلان اكتشافاتها النفطية الكبيرة والعديدة، وبالأخص الاكتشاف الأول "حقل شيخان". إذ كان سعر السهم الأصلي، وقبل إعلان اكتشاف شيخان (0,05) بنس بريطاني للسهم الواحد (والباوند البريطاني 100 بنس)، ووصل سعر السهم إلى الأرقام المبيّنة في السياق أدناه وذلك بعد إعلان الاكتشاف.

في اجتماع الجمعية العامة في حزيران 2011 تم زيادة رأسمال الشركة نصف مليون دولار، وتم إصدار (50) مليون سهم اعتيادي جديد بسعر (0,01) دولار

للسهم، وكان للشركة في ذلك الوقت (876,181,620) سهماً اعتيادياً. ثم زيد مجدداً في 2011/9/20 وبلغ عدد الأسهم الجديدة (91,120,000) سهم بسعر اسمي قدره (0,01) دولار للسهم، ولكن باعته الشركة بسعر (1,4) باوند للسهم الواحد، وبهذا حصلت الشركة على عائد يقارب من (200) مليون دولار، ورغم ذلك استمر ارتفاع سعر السهم في البورصة، وفي أيلول 2011 أصدرت الشركة أيضاً (800) ألف سهم جديد. علماً أن الشركة كانت قد أصدرت في شباط 2011 ما مقداره (7) ملايين سهم جديد كحوافز لمدرء الشركة، وكذلك مليون سهم جديد كحوافز للمنتسبين. بالإضافة إلى أسهم وحوافز ومكافآت أخرى عديدة للمدرء، مما يعطي انطباعاً أن مدرء هذه الشركة قد أصابهم الخير الوفير، وهو أمر مفهوم إذ أن الشركة "اكتشفت" أحد أكبر الحقول النفطية المكتشفة حديثاً في العالم بالإضافة إلى اكتشافات أخرى في كردستان، وسترتفع قيمة الشركة كثيراً.

في غمرة هذه الانتصارات وهذا النمو المضطرد، كان للشركة مشاكل قانونية مع جهة يسميها التقرير "سكين في الخصرة Excalibur" حيث أقامت هذه الجهة دعوى قانونية ضدها في لندن ونيويورك، ولا يتوقع البت بها إلا في أواخر عام 2012.

و- مستقبل الشركة

يتحدث التقرير السنوي للشركة بإسهاب عن كردستان العراق، والإمكانيات النفطية العالية الموجودة، رغم أنها لم تكن موجودة على الخارطة النفطية قبل سنوات قليلة ولكن الآن موجودة بشكل واضح و متميز إذ أن الإقليم الذي عدد نفوسه (3,757,058) نسمة، ومساحته (40643) كيلومتر مربع، كما ينقل التقرير هذه المعلومات من الموقع الرسمي لحكومة الإقليم فهو الآن معروف في كل الأوساط الرسمية النفطية العالمية. سنرجع إلى عدد النفوس (والرقم هنا دقيق جداً!!) في الفصل الثاني.

إن التقرير متفائل جداً من مستقبل الشركة، ويتحدث عن الدخول في مرحلة الإنتاج التجاري التي تحتاج إلى بنية تحتية يجب إكمالها، منها أنبوب بطول (122) كيلومتر يربط شيخان بخط نفط التصدير كركوك-جيهان بالقرب من فيشخابور على الحدود التركية. وإن سعة الأنبوب يجب أن تصل إلى أكثر من (400) ألف برميل/اليوم. كما وأن دراسات الشركة للمستقبل تعتمد على خطة الإقليم لخطوط أنابيب النفط، والتي تدرس في الوقت الحاضر من قبل حكومة الإقليم، ومن ضمنها خط أنبوب لنقل مليون برميل/اليوم إلى الحدود التركية، وخط أنبوب آخر بطاقة (500) ألف برميل/اليوم لنقل النفط الثقيل المنتج في كردستان.

من المتوقع أن تقدم شركة كلف كيستون GKP لحكومة الإقليم خطتها في تطوير حقل شيخان في شباط 2013، وإن حجم الإنتاج في الخطة غير واضح ويعتمد -كما يقول بين لايدو- في مقالة طويلة مهمة نشرت في "تقرير نفط العراق Iraq Oil Report"⁽¹³⁾، على خطط الأنابيب المشار إليها أعلاه، ولاسيما للنفط الثقيل (مثل نفط شيخان وغيره)، وكذلك على مدى تعاون تركيا مع الإقليم في الموافقة على خطوط تصدير منفصلة ومستقلة لنقل نفطه إلى البحر. ويستمر هذا المقال، عند التحدث عن كلف كيستون، ليقول عنها وعن غيرها من الشركات الصغيرة التي حصلت على عقود مشاركة بالإنتاج، من أن إمكانياتها المالية والتقنية، تحتاج إلى مساندة من الشركات الكبرى. وباندفاع الشركات الكبرى العالمية للحصول على حقول في كردستان، فإنه من المتوقع أن تبيع كلف كيستون اكتشافاتها في كردستان كلاً أو جزءاً، وبضمنها حقل شيخان (والذي تسميه الشركة حسب ما جاء في المقال بجوهرة التاج crown jewel)، وستحصل الشركة على عروض مغرية، بعد التأكد من صحة الاحتياطات، سواء باعت "حقولها"!!
بالكامل، أو احتفظت بجزء من الحصص.

إن الإعاقة الأخرى في خطط الشركة لبيع "اكتشافاتها"، أو الحصول على عروض جيدة لها، هو الدعوى المقامة عليها حالياً في لندن، والتي أشرنا إليها

سابقاً، حيث تدعى الجهة التي أقامت عليها الدعوى القضائية بأنها تملك 30% من حصة كلف كيستون في حقل شيخان والحقول الأخرى، ويُنظر البت بها في نهاية 2012.

3- "شمبانيا" النفط. عقد المشاركة بالإنتاج لحقل نفط طق

نود أن نوضح النقاط حول الموضوع أعلاه، وقد يجد القارئ بعض الإطالة في بعض الفقرات، فالقصد من ذلك إعطاء صورة واضحة ودقيقة.

أ- المقدمة:

أولاً: عندما تحدثت في كانون الثاني 2008 عن عدد من عقود المشاركة بالإنتاج بين حكومة إقليم كردستان وعدد من الشركات الأجنبية⁽¹⁴⁾، ذكرت أن اتفاقية المشاركة بالإنتاج بين حكومة الإقليم والكونسورتيوم المكون من شركة جينيل إنيرجي التركية General Energy وشركة أداكس Addax الكندية بقيت سراً ولا يعرف محتواها على الرغم من مرور أكثر من ثلاث سنوات من توقيعها، إذ اعتقدت في حينه أن الاتفاقية وقعت في سنة 2004. ونشرت حكومة الإقليم قبل سنتين، وعلى موقعها على الانترنت، عدداً كبيراً من عقود المشاركة بالإنتاج كانت قد وقعت مع الشركات، ومنها ما يخص حقل طق طق، حيث اتضح أن التوقيع الأول للاتفاقية كان قد تم في سنة 2002، وعدلت الاتفاقية وأضيف عليها مرات عديدة حتى أصبحت على عقد المشاركة الحالي، كما سوف نبينه لاحقاً.

إن حال حقل طق طق النفطي شبيه بحال حقل خورمور الغازي والذي تحدثنا عنه في معرض حديثنا عن شركة دانة غاز، والفرق أن خورمور يقع في مناطق متنازع عليها، بينما حقل طق طق يقع في إقليم كردستان، ولكن كليهما حقلان مكتشفان منذ سبعينيات القرن الماضي، وكانت الحكومة الاتحادية التي جاءت بعد الاحتلال تنوي استغلالهما. يقع حقل طق طق، (مثل حقل خورمور)، ضمن الملحق (3) من مسودة قانون النفط والغاز في 2007/2/15، وصادق عليها مجلس

الوزراء بالإجماع بضمنهم وزراء الإقليم ورفعت لمجلس النواب لإقرار القانون. ولكن رفضت بعد ذلك من قبل وزير الموارد الطبيعية للإقليم - كما أوضحنا سابقاً. والملحق (3) بعنوان: "الحقول غير المنتجة البعيدة عن عقد الإنتاج"، أي هي حقول ثابتة نفطية أو غازية. ولكن في الملاحق التي قدمها لاحقاً وزير الموارد الطبيعية في الإقليم حول "حقل طق طق" المعروف والمحفور فيه ثلاث آبار، والمقيمة احتياطياته على ضوء هذه الآبار، وذو نوعية نفط عالية جداً، تم تحويله من قبل الإقليم إلى ملحق رقم (4)، أي "الرقع الاستكشافية" التي لم يتم بها أي عمل عدا بعض الدراسات الجيولوجية والأعمال الزلزالية الأولية في أحسن الأحوال. ولم يكن هذا التحويل أمراً مفاجئاً ومستغرباً فقط وإنما مستهجناً كذلك. إذ كيف يتحول بجرة قلم حقل ثابت إلى منطقة استكشافية، وأكثر من ذلك يستغل عن طريق التوقيع عليه بعقد مشاركة بالإنتاج (ومثل هكذا عقود تسمى - عقود مجازفة- risk contracts)، ولا توجد في هذا الحقل أية مجازفة مهما كانت صغيرة.

يقع حقل طق طق حوالي (60 كم) شمال شرق كركوك، وحوالي (65 كم) جنوب شرق أربيل، وحوالي (120 كم) شمال غرب السليمانية. ويبلغ طول الحقل حوالي (12 كم).

ثانياً: إن نتائج الآبار الثلاث المحفورة في هذا الحقل في أواخر السبعينيات، والفحوصات الزلزالية والجيولوجية التي أجريت عليه في حينه، بينت أنه مكن نفطي جيد ومعامل الاستخراج جيد والاحتياطي الممكن إنتاجه يبلغ (260) مليون برميل، ويزداد هذا الاحتياطي بسهولة على ضوء حفر آبار أخرى وتقييم جديد. الأهم من ذلك أنه نفط ممتاز جداً إذ تبلغ كثافته (48) API، أي خفيف جداً، ولا يحتوي على كبريت يجب التخلص منه بعمليات عديدة قبل تصديره، مثل حقل كركوك الذي يحتوي على نسب مركبات كبريتية عالية يتخلص منها في معمل خاص يتألف من عدد من الوحدات يسمى "معمل التركيز أو المعالجة process plant". وهو المعمل نفسه الذي تم ضربه بالكامل من قبل القوات الكردية بقيادة

الشهيد محمد محمود عبد الرحمن (والذي كان اسمه الحركي سامي عبد الرحمن) وذلك في مساء يوم 1969/3/1، مما أدى إلى إيقاف التصدير تماماً من الشمال ولمدة شهور طويلة، إذ كانت في حينه الحقول الشمالية (ومنها كركوك) هي المصدر الرئيس لصادرات العراق. في الوقت نفسه أدى هذا الهجوم إلى تبدل جذري في موقف حكومة انقلاب تموز 1968 فيما يخص الحركة الكردية وضرورة حلها، إذ طلبت الحكومة العراقية إعادة التفاوض مع القيادة الكردية والتي انتهت باتفاق 21/آذار/1970، الذي فشل أيضاً واستمرت بعده العمليات الحربية⁽¹⁵⁾.

ثالثاً: تحدثنا عن نـفـط طـق و أنه نـفـط خـفـيـف جـداً بـكـثـافـة (API 48)، مـقـارـنـة بالنـفـوط الـمـتـوسـطـة الـكـثـافـة مـثـل نـفـوط كـرـكـوك الـمـصـدرة و الـتي تـصـل كـثـافـتـها بـيـن (API 33-32) و نـفـوط البـصـرة حـيـث تـبـلـغ كـثـافـتـها (API 30-29) الـمـصـدرة مـن مـيـنـاء البـصـرة و (API 31-30) الـمـصـدرة مـن مـيـنـاء الطـوـافـات الجـديـد. و نـلـاحـظ هـنـا أن الـرقـم يـرـتـفـع كـلـمـا كـان الـنـفـط أخـف بـعـكـس مـفـهـوم الـكـثـافـة النـوعـية حـيـث تـزـداد الـكـثـافـة كـلـمـا كـانـت الـمـادـة أثـقـل.

إن "معهد النفط الأميركي API American Petroleum Institute" قد وضع نظاماً لكثافة النفط والمنتجات النفطية، يعطي رقماً أعلى كلما كانت المادة أخف كما يلي⁽¹⁶⁾:

$$\text{كثافة API} = 141,5 / \text{الكثافة النوعية} - 131,5$$

ومن هذه المعادلة تظهر كثافة الماء (API10)، وبما ان النفط أخف من الماء ولذلك فإن كثافة API للنفط أعلى من الماء.

على ضوء هكذا نوعية نفط من حيث خفته العالية وعدم وجود الكبريت فيه، ومع وجود احتياطي مناسب منه، قامت وزارة النفط الاتحادية في سنة 2005 باستدراج عروض لتشبيد مصفى متطور بطاقة إنتاجية (70) ألف برميل يومياً في

المنطقة، باستخدام مزيج من نطف كركوك ونطف طق طق، ومع وجود وحدات لتكسير وتصليح ومعالجة 20% من المواد الثقيلة في النطف لتحويلها إلى وحدات خفيفة (بنزين ونطف أبيض - كيروسين-، وزيت الغاز- كازأويل-). ولكن ذهب المشروع أدراج الرياح كسائر المشاريع الأخرى في حينه، وهاجر المهندس الكيمياوي اللامع المسؤول عن مشاريع المصافي إلى خارج العراق، مع حسرة وخيبة أمل كبيرتين!!.

تزداد أسعار النطف كلما ازدادت خفته وقل كبريته، وهكذا كان حال النفوط الليبية (بالإضافة إلى قربها من أوروبا).

لقد صدرت العديد من المقالات والدراسات حول النطف الليبي في أثناء الانتفاضة الشعبية ضد القذافي، ودخول القوات الأجنبية ليبيا "لتحريرها"، لتبين أن حرب ليبيا، (كما كانت حرب العراق!!)، هي حرب من أجل النطف تحت ذريعة إسقاط الدكتاتور مع استغلال المد الشعبي ضده!! وعلى الرغم من أن الاحتياطي النفطي الليبي منخفض جداً مقارنة بالعراق، ولكن له ميزة الجودة العالية، إذ أنه خال من الكبريت ولا يحتاج إلى معالجات خاصة سواء في المنشأ أو في المصافي، وهكذا هو حال نطف طق طق، كما أن نفوط ليبيا -على العموم- هي نفوط خفيفة وكثافتها حوالي 42-44 API، وكثافة نطف طق طق أقل بكثير، إذ تشير أرقام الآبار المحفورة في السبعينيات إلى أنها (48) API، وعندما حفرت آبار بعد اتفاقية المشاركة بالإنتاج وصلت في بئر من الآبار على الأقل إلى (51) API. إنني لا أعرف نطفاً في العالم يضاهي نطف طق طق، ولهذا يسمى حالياً في العالم النفطي: "الشمبانيا السوداء" أو شمبانيا النطف".

على ضوء ما سبق، فإن المرء يستغرب من سبب إعطاء هذا الحقل "هدية/هبة" إلى إحدى الشركات وبعقد مشاركة بالإنتاج بدلاً من الاحتفاظ به لكردستان العراق إن لم نقل للعراق. فالإقليم في كل الأحوال يستلم حصته من نطف العراق ككل، وكان من الأفضل له الاحتفاظ بمثل هكذا حقول للمستقبل حيث من المؤكد أن الكورد

سيكون لهم دولة. فماذا كان العائد يا ترى من وراء هذه "الهدية" الثمينة، ولمن كان؟!.

رابعاً: قد يكون من المفيد لو أعطينا القارئ إيجازاً عن اقتصاديات ما يسمى بعقود أو اتفاقيات المشاركة بالإنتاج (PSC, PSA production sharing contracts or agreements). ولغرض الاطلاع على تفاصيل هذا النوع من العقود، يمكن الرجوع إلى كتابي: "ثلاثية النفط العراقي" (17).

إن الغاية من هذا الموجز هو تبيان كيفية تقاسم النفط (أو ثمنه) بين حكومة الإقليم والشركات. ونؤكد مرة أخرى أن مثل هكذا عقود تسمى عادة "عقود مجازفة" وتطبق على "رقع استكشافية" لم يتم العمل عليها بالحفر والبحث عن النفط أو الغاز، وكذلك في مناطق صعبة جداً باهضة التكاليف كالبحت في الجرف البحري وما شابه ذلك. وسميت بعقود مجازفة لأنها في حالة عدم اكتشاف نفط أو غاز في تلك المناطق المتعاقد عليها، فإن جميع النفقات التي تكبدتها الشركة جراء الإنتاج غير الناجح، سوف تخسرها هي وحدها دون أن تتحمل الحكومة أية خسارة. وقد يعمل بها في حالات أخرى نادرة جداً، وذلك في مناطق يعرف فيها النفط، ولكن في حقول وظروف معقدة جداً وبكلف عالية جداً، وفي كل الأحوال فإن "نفط الربح" الذي يعطى الشركات لا يكون بالكمية "السخية جداً" التي أعطيت في الإقليم!!.

إن عقود المشاركة بالإنتاج تعتمد على توزيع النفط، وكما يلي، وفيما يتعلق بعقود كردستان:

(1) "نفط الربح Royalty Oil": قد تكون هناك استعمالات للنفط المنتج ضمن عمليات الشركة نفسها، وهي كمية قليلة جداً، ولكن النفط المتبقي والجاهز للبيع/ التصدير يؤخذ منه 10% كريع لحكومة الإقليم، ويبقى 90% منه يوزع كما يلي:

(2) "نفط الكلفة": تؤخذ من الـ90% من النفط المشار إليه في أعلاه، نسبة من النفط تسلم إلى الشركات لتغطية النفقات الاستثمارية (المصروفات الرأسمالية) التي تكبدتها الشركات من كلفة الأموال التي كانت قد أنفقتها للاستكشاف وإنتاج النفط وتوصيله إلى خط التصدير، إضافة إلى المكافآت والهبات. وكذلك في الكلف التشغيلية قبل وفي أثناء فترة الإنتاج. ولقد لاحظت أن نفط الكلفة هذا في عقود الإقليم لا يزيد عن 40% من الـ90% المتبقية المبينة في (1) أعلاه. أي 36% من النفط الكلي الجاهز للبيع.

كما لاحظت أن الكلف الاستثمارية تتضمن في بعض العقود أنابيب خارجية أو مصفى أو محطة كهرباء، أو شوارع أو منشآت تخدم أغراض الشركة أو أغراض الإقليم وأهالي المنطقة. وهو أمر جيد جداً، ولكن حتى نكون منصفين وعادلين أمام العراقيين جميعاً، فإن هذا الأمر يجب أن يطبق على كل العراق، ويجب أن تأخذه الحكومة الاتحادية كنموذج وتطبقه هي أيضاً. وفي كل الأحوال، فإن احتساب هذه الكلف يجب أن تكون ضمن الميزانية العامة للدولة، وضمن حصة الإقليم (أو المحافظات الأخرى) من الميزانية الاتحادية، وألا تكون خارجها فعند ذلك ستكون المحافظات الأخرى مغبونة.

ما يجب ملاحظته هنا أن الحد الأعلى لنفط الكلفة هو 40% (من الـ90% من النفط الكلي الجاهز للبيع)، ولكن هذه النسبة تقل إلى درجة كبيرة بعد استكمال دفع قيمة الاستثمارات التي أنفقتها الشركات للوصول إلى إنتاج نفط قابل للبيع. وتبقى عند ذلك الكلف التشغيلية أو الاستثمارية اللاحقة. وعندما تقل هذه النسبة نتيجة دفع الكلف الاستثمارية فإن ما تبقى (نفوط الربح المبينة أدناه) سوف تزداد نسبتها. على العموم من المفضل ارتفاع نسبة نفط الكلفة للتخلص من هذا الدين، إلا إذا كانت هناك حاجة ماسة آنية للنقد.

(3) "نفط الربح":

يبلغ المتبقي بعد استقطاع الربح ونفط الكلفة، 60% من 90% (بعد استقطاع الربح 10%)، أو 54% من **النفط الكلي الجاهز للبيع**، يمثل **نفط الربح الكلي** لكل من الشركات وحكومة الإقليم. ويعطى جزءاً من هذا **النفط إلى الشركات بنسب تحدد**ها العقود ويسمى **"نفط الربح"**، أي **ربح الشركات**.

يتراوح **"نفط الربح"** للشركات على العموم بالنسبة للنفط بين 35% إلى 15%، وقد تختلف النسب قليلاً سواء بالزيادة أو النقصان. وفي الغاز بين 40% إلى 20%. وفي كلتا الحالتين تعتمد النسبة على ما يسمى **"معامل الربح R-Factor"**.

إن **"معامل الربح R-Factor"**، يمثل نسبة العائدات المترجمة لدى المقاول إلى مجمل **المصروفات**، وبمرور الوقت تقل نسبة معامل الربحية، وخصوصاً بعد استكمال **المصروفات الرأسمالية**. لذا في بداية الإنتاج يكون **"نفط الربح"** 35%، حيث يصبح معامل الربح F-Factor يعادل واحد أو أقل. وينخفض **"نفط الربح"** تدريجياً وبحسب الصورة المذكورة في العقد ليصبح في النهاية 15%، وذلك عندما يكون معامل الربح أكثر من (2) أو (2,5) كما هو محدد في العقد. إن تقليل نسبة **"نفط الربح"** لا تعني بالضرورة تقليل أرباح الشركات من النسبة العالية 35% للوصول إلى 15%، إذ كما أوضحنا سابقاً، فإن انخفاض **"ربح الكلفة"**، هو أمر حتمي خصوصاً بعد استكمال **المصروفات الرأسمالية**، وتزداد عند ذلك نسبة حصة الأرباح التي تتقاسمها الحكومة مع الشركات، وبالتالي فإن حصة الشركات الفعلية تزداد أيضاً.

وكأمثلة على نسبة **"نفط الربح"** نذكر الأرقام أدناه لبعض الشركات وكما جاء في عقودها المنشورة في مواقع حكومة الإقليم:

حقل طق طق بين (27% - 15%). وحقل شيخان (35% - 18%)، وحقل كردامير (مع شركة ويسترن زاكروس) بين (40% - 28%)، وحقل أكري بيجيل (38% - 20%)، ومع شركة هنت أويل (30% - 15%)، وحقل بيربحر (32%

- 16%)، وفي حقل كارميان (ويسترن زاكروس) بين (35% - 16%) للنفط، وللغاز (40% - 20%)، وحقل شيخ عادي (30% - 15%) للنفط، وللغاز (35% - 18%)، ولحقل طاوكي/طاوقه بين (38% - 16%)، ولحقل بيره مكرون (شركة رسبول الإسبانية) بين (32% - 16%) للنفط، وللغاز (38% - 19%)، ولحقل ميران مع شركة هيريتج إنبرجي (30% - 15%) للنفط، وللغاز (35% - 18%).

يجب أن نلاحظ بأننا افترضنا نسبة "نفط الربح" تبلغ على العموم (35% - 15%)، ولكن هذه النسبة ليست من النفط الكلية الجاهزة للبيع وإنما من 54% منه كما موضح أعلاه. أي من الناحية العملية "نفط الربح" يبلغ (9,18% - 8,1%) من مجمل النفط الجاهز للبيع، وهذه الكمية تدفع إلى "تجمع الشركات" العاملة، وبقية النفط يدفع إلى حكومة الإقليم. إن حصص تجمع الشركات يحتوي على العموم على حصة لحكومة الإقليم تصل إلى حوالي 20%، وهي حصتها من نفط الربح أيضاً.

(4) إن اتفاقيات الحكومة الاتحادية مع حكومة الإقليم هي دفع 50% من الموارد المتأتية من النفط المصدر من الإقليم من خلال أنبوب التصدير الرسمي. وفي الواقع فإن الاتفاق الأخير ينص على أن جميع النفط المنتج في الإقليم (عدا ما يستخدم في المصافي الرسمية) يتم تصديره رسمياً، وتسلم الحكومة الاتحادية 50% من أقيامه لتغطية كلف الشركات، (والذي أفهمه تغطية نفط الكلفة).

لغرض تسهيل الاحتساب نفترض سعر نفط الإقليم المصدر من خلال الحكومة الاتحادية يبلغ (100) دولار للبرميل. ولنطبق هذا السعر على اتفاقيات المشاركة بالإنتاج الحالية، وفي الوقت الحالي نحصل على ما يلي:

- الربح: (10) دولار/البرميل للحكومة.
- نفط الكلفة: (36) دولار/البرميل، نفط الكلفة، يدفع للشركات.

- نـفـط الـربـح: (18,9) دـولـار/الـبرـمـيل لـنـقـل 20 دـولـار/الـبرـمـيل مـنـه 20% (أـي 4 دـولـار) لـلـحـكـومـة "الإـقـلـيـمـيـة" و الـمـتـبـقـي (16) دـولـار لـلـشـركـات، (مـقـارـنـة بـ"1-2" دـولـار لـلـبرـمـيل المـنـتـج عـلـى الأـكـثـر فـي مـعـظـم عـقـود الخـدمـة الفـنـيـة الـتي وـقـعـتـها الحـكـومـة الـاتـحـادـيـة بـعـد طـرح حـصـتـها البـالـغـة 25%).

وبهـذا تـكـون حـصـة الشـركـات (16) دـولـار كـربـح و(36) دـولـار لـاسـتـرـجـاع الكـلفـة، و المـجمـوع (52) دـولـار. و حـصـة الحـكـومـة "الإـقـلـيـمـيـة" الـمـتـبـقـيـة و البـالـغـة (48) دـولـار. تـدـفـع الحـكـومـة الـاتـحـادـيـة 50% (أـي 50 دـولـار: الـبرـمـيل) لـتـغـطـيـة نـفـط الكـلفـة، و لـكـن ما تـسـتـحـقـه الشـركـات هـو (36) دـولـار/الـبرـمـيل فـقـط. إن الطـرـيـقـة الـمـتـبـعـة هـي أن الحـكـومـة الـاتـحـادـيـة تـدـفـع (50) دـولـار/الـبرـمـيل إـلى حـكـومـة الإـقـلـيـم، لـغـرض تـغـطـيـة التـكـالـيـف (بـعـد التـدـقـيـق!!). و لـكـن ما يـجـب أن تـدـفـعه حـكـومـة الإـقـلـيـم إـلى الشـركـات الـمـنـتـجـة لـلـنـفـط المـصـدر هـو (36) دـولـار/الـبرـمـيل فـقـط، هـذا عـلـى افـتـرـاض أن الكـلف مـدـقـقـة بـالـكـامـل مـن قـبـل دـيـوان الرـقـابـة المـالـيـة. و لـهـذا فـإن ما يـدـفـع (50) دـولـار/الـبرـمـيل يـعـتـبـر سـلـفـة!! فـأين تـذـهـب الـ(14) دـولـار/الـبرـمـيل الـمـتـبـقـيـة؟ هل تـذـهـب لـتـغـطـيـة جـزء مـن نـفـط الـربـح لـلـشـركـات أـيـضاً، و البـالـغ (16) دـولـار/الـبرـمـيل؟. أم تـأخـذ حـكـومـة الإـقـلـيـم جـزءاً مـنـه، عـلـى أـسـاس الـربـح و البـالـغ (10) دـولـار/الـبرـمـيل بـالـإـضـافـة إـلى حـصـتـها مـن نـفـط الـربـح البـالـغ (4) دـولـار/الـبرـمـيل؟!، و جـمـيـع هـذه المـبـالـغ يـجـب أن تـعـود إـلى الخـزـيـنـة الـاتـحـادـيـة!! أم أـنها تـدـفـع نـفـط الكـلفـة أـكـثـر مـما هـو مـحـدـد بـالعـقـد، و هـذا أـمر جـيـد لو كان يـحـصـل فـعـلاً لـإنـهـاء المـصـروفـات، و عـلـى افـتـرـاض أن "عـقـود المـشـارـكـة" يـجـب تـعـديـلـها لـاحـقاً لـتـنـسـجـم مـع الدـسـتـور العـراقـي. أم أن حـكـومـة الإـقـلـيـم تـقـوم بـجـمـيـع هـذه الأـمـور "و سـواها"!!.

هـذا و نـود أن نـؤكـد هـنا مـرة أـخـرى أن عـائـدات الشـركـات لـن تـقـل (عـلـى أـكـثـر اـحـتمـال) بـل قد تـزـيـد عـند و صـول "نـفـط الـربـح" حـدودـه الدنـيـا، إذ عـند انـخـفـاض نـفـط الكـلفـة عـند إـكـمـال دـفـع المـصـروفـات الرأـسـمـالـيـة سـتـزـداد "الأـربـاح" و بـالتـالـي سـتـزـداد حـصـة "نـفـط الـربـح"، و فـي الـوقـت نـفسـه تـزـداد عـوائـد الحـكـومـة و الشـركـات.

و نشير هنا أن الأستاذ كامل المهدي كان قد أصدر في 2012/3/23 دراسة مهمة بعنوان: "قراءة في عقود إقليم كردستان النفطية مقارنة مع عقود وزارة النفط"⁽¹⁸⁾، توصل فيها إلى أن "نسبة العائد الداخلي IRR Internal Rate of Return" في عقود كردستان يبلغ (31%)، بينما يبلغ في عقود وزارة النفط (19%). كذلك توصل إلى أن التدفقات المالية للشركات في عقود كردستان تفوق ما هو موجود في عقود الوزارة بمقدار الضعف. علماً أن الكاتب قد افترض أن "نفط الربح" في عقود كردستان (25%) على عمر العقد. كذلك افترض أن الضريبة في كل من عقود الإقليم والوزارة (35%)، في حين أن الضريبة في عقود وزارة النفط حددت بـ (35%)، بينما في عقود كردستان حددت بأقل من (40%)!!، وكان مقدارها في عقد وسط دهوك مع شركة هنت الأميركية (15%) فقط!!.

كذلك ذكر المهدي أن حكومة الإقليم قد وقعت عقوداً في المناطق المتنازع عليها، ويقول: "أن الأراضي المختلف عليها، حسب المصادر الأميركية، تشمل كل شمال الموصل، وتمتد جنوباً لتشمل كل محافظة كركوك ومعظم ديالى وصولاً إلى محافظة واسط، بمعنى أن المخطط إن نفذ، فإن مساحة كردستان سوف تكون ضعف ما عليها هي الآن، وأن العراق سوف يخسر حدوده مع تركيا ويفقد منفذه التاريخي إلى إيران عبر خانقين".

ب- ملاحظات فنية حول الحقل والشركة في طق طق

سنعتمد في ملاحظتنا هذه بالأساس على التقرير السنوي لشركة جينيل إنيرجي لسنة 2011، "Genel Energy/ Annual Report and Account 2011"، والذي يقع في (122) صفحة⁽¹⁹⁾. وبالنظر إلى أن هذا التقرير يتحدث عن الوضع الجديد لما آلت إليه الشركة التركية "جينيل إنيرجي العالمية المحدودة GEIL Genel Energy International Limited" وهي الشركة التي تم التعاقد معها

أصلاً. إذ قامت الشركة البريطانية "Vallare PLC فالير"، بالاستحواذ على الشركة التركية، وبالتفاهم معها، وسميت الشركة الجديدة "جينيل إنيرجي Genel Energy plc"، كشركة تركية – بريطانية، وذلك في 2011/11/21، ودخلت سوق البورصة في لندن. إن التقرير السنوي هذا يتحدث عن وضع جديد مغاير وعملياً عن فترة الـ(40) يوماً الأخيرة من سنة 2011 من عمر هذه الشركة الجديدة التي احتفظت باسمها القديم.

على الرغم من المعلومات الكثيرة التي يحتويها هذا التقرير، عن حقل طق طق وغيره من الحقول التي تملك جينيل إنيرجي حصصاً فيها (وأهمها حقل طاوقه/طاوكي)، غير أن التقرير يركز على مسألة الاندماج (الاستحواذ) بين الشركتين، وعلى وضع الأسهم وسعرها في بورصة لندن. لذا رأينا أنه من الأفضل الاعتماد أيضاً على عدد من التقارير التي أصدرتها الشركة القديمة/الجديدة، وعلى محاضرات وندوات ومقالات موثوقة كتبت من قبلها أو عنها، وتجدها في جدول المصادر تحت أرقام (19أ، وب، وج،...).

وفيما يلي أهم الملاحظات:

أولاً: لقد تم توقيع اتفاقية مشاركة بالإنتاج لتطوير حقل طق طق في 2002/7/17، (أي قبل الاحتلال الأميركي للعراق)، من قبل إدارة السليمانية المؤقتة، مع شركة تركية "جينيل إنيرجي إنترناشنال". ولو أن الاسم الظاهري "إنيرجي: الطاقة" يدل على أنها تعمل في مجال الطاقة، إلا أنها لم يكن لها أية علاقة مطلقاً بأمور البحث والاستكشاف والتطوير النفطي، فهي شركة للأعمال الإنشائية، وعندما يتذكر محمد سيبيل Sepil رئيس الشركة حين أعطي له حقل طق طق أنه "لم يكن يعرف أي شيء عن النفط عدا البنزين الموجود في خزان سيارته"⁽²⁰⁾. ولهذا لم تستطع هذه الشركة أن تعمل أي شيء إلا بعد سنوات، وكان "نفط الربح" في هذه الاتفاقية الأولى (49%).

بعد ذلك تم تعديل الاتفاقية ووقعت مع حكومة إقليم كردستان في 2004/1/2، أيضاً كاتفاقية مشاركة بالإنتاج مع الجهة التركية نفسها. عدلت الاتفاقية في 2006/11/21 بإدخال شركة أداكس Addax الكندية، علماً أن أداكس كانت قد دخلت في تموز 2005 في جينيل إنيرجي، وشكلاً تجمعاً لإدارة مشروع طق طق "Taq Taq Operating Company TTOPCO". لقد كانت حصة أداكس في 2005 تعادل (30%)، وحصة جينيل إنيرجي (70%)، ثم عدلت في سنة 2006 لتصل حصة أداكس إلى (45%) وحصة جينيل إنيرجي في حقل طق طق إلى (55%). ثم عدلت مرة أخرى بعد صدور قانون النفط والغاز لإقليم كردستان والمرقم (22) لسنة 2007، وذلك بعد مصادقة برلمان الإقليم عليه في 2007/8/6. وفي الوقت الحاضر فإن عقد المشاركة بالإنتاج وبعد تفعيل حصة حكومة الإقليم في المشاركة والبالغة 20%، يتضمن حصة (أو ما يسمى مشاركة عاملة WI working interest) لشركة جينيل إنيرجي تبلغ (44%)، ولشركة أداكس (36%)، والباقي (20%) حصة حكومة الإقليم. علماً أن الاستثمارات المطلوبة لحصة الإقليم تدفع من قبل الشركتين جينيل إنيرجي (55%)، وأداكس (45%)، وتسترجع من خلال نفط الكلفة. كما أن أداكس لم تعد شركة كندية إذ اشترت وأصبحت من المجموعة الصينية "Sinopec Group" والتي تعمل في إفريقيا والشرق الأوسط.

استمكت جينيل إنيرجي 25% من إجازة حقل طاوكي في سنة 2009، كما استمكت في السنة نفسها 25% من إجازة حقل ميران. واستمرت جينيل إنيرجي بالتوسع في هذه السنة (أي في 2009)، فاستحوذت على 40% من إجازة دهورك وبيربحر Ber Bahr، وكذلك 20% من إجازة حقل جياسورك Chia Surk. هذا بالإضافة إلى الرقعة الاستكشافية "كيوا جيرمله Kewa chirmila" التي كانت قد أضيفت في سنة 2006 إلى عقود المشاركة لحقل طق طق، ودخلت حكومة الإقليم

بحصة 20%، وبذلك أصبحت حصة جينيل إنيرجي 44%، وحصة أداكس 36% من حصة هذا العقد.

اضطر توني هيوارد المدير التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم BP العملاقة على الاستقالة في سنة 2010، إثر الحادث المأساوي الذي كلف شركة BP ما يقارب (30) مليار دولار، حيث حدث نضوح نفطي كبير جداً في منصة بحرية في خليج المكسيك قرب السواحل الأميركية. وفي واقع الأمر أن توني هيوارد لم يتقاعد وإنما أُجبر على التقاعد، خصوصاً بعد تصريح الرئيس الأميركي أوباما بأنه سوف يطرده. إلا أنه لم يتقاعد!! ولم يترك النفط. إذ جمع ما يقارب (2) مليار دولار وشكل شركة مع بعض الأثرياء في العالم منهم ناتانيل روثجايلد Rothschild سليل العائلة المصرفية المعروفة، وكذلك مشاركة الصناديق السيادية الكويتية وأبو ظبي، وكان اسم الشركة Vallare PLC⁽²⁰⁾، وحسب قانون الشركات في جيرسي "Companies (Jersey) Law"، والذي يسمح بتكوين شركة مهمتها الاستحواذ على الشركات الأخرى. أصدرت هذه الشركة أسهماً اعتيادية بما يزيد عن (130) مليون سهم، بسعر اسمي قدره (0,10) باوند للسهم، وباعته بسعر (10) باوند للسهم، وحصلت على (5,1863) مليون دولار، وذهبت تفتش عن شركات استكشاف وإنتاج النفط، ولم تجد أفضل من كردستان العراق مكاناً لهذا استثمار، فهنا منتهى السخاء!!، والحقول في "اكتشاف" مستمر والشركات الصغيرة تريد استثمارات عالية للتطوير والإنتاج. كما لم تجد أفضل من جينيل إنيرجي للاستحواذ عليها (acquisition)، أو الأفضل القول للالتحام بها (merger) فهي تمتلك أحد أفضل حقول كردستان إن لم يكن أفضلها جميعاً، وهو حقل طق طق، إضافة إلى حصص في حقول أخرى عديدة. وهكذا في 2011/11/21، قامت شركة Vallare PLC بالاستحواذ أو الالتحام مع شركة Genel Energy International Limited، لتشكيل شركة باسم Genel Energy plc، ذات الإمكانيات العالية

للتطوير المستقبلي، ويمكن القول أن الشركات العالمية الكبرى لن تستطيع شراء الشركة الجديدة، وستكون إحدى الشركات الناجحة والعاملة والباقية في كردستان.

ثانياً: بعض الأمور الفنية

إن الشركة تأخرت ما يقارب (4) سنوات قبل أن تكمل بئرها الأولى في حقل طق طق، وهي البئر طق طق-4، في سنة 2006. ومن المضحك المبكي أن التقرير السنوي 2011 للشركة يقول بعد حفر هذه البئر أنه أعلن في تموز 2007 عن اكتشاف حقل طق طق!! مع أن الإنتاج كان مستمراً منه قبل هذه الفترة وكما يلي (19ج):

السنة	الف برميل/سنة
2003	395
2004	161
2005	368
2006	506
2007	392
2008	319
2009	6,852
2010	11,939
2011	23,941

أي أن مجموع الإنتاج من هذا الحقل وإلى نهاية 2011 بلغ (44,944) مليون برميل، أي حوالي (45) مليون برميل عدا إنتاج سنة 2012. إن التقرير السنوي يؤيد هذه الأرقام فيما يتعلق بالإنتاج من سنة 2009 إلى سنة 2011، حيث يقول أن معدلات الإنتاج اليومي بلغت (19) ألف برميل لسنة 2009، و(33) ألف برميل لسنة 2010، و(66) ألف برميل لسنة 2011. ويقدر الإنتاج اليومي لسنة 2012 بـ(90) ألف برميل، ويخطط أن يصل الإنتاج سنة 2013 إلى (120) ألف برميل/اليوم. علماً أنه ضمن المخطط أن يصل معدل إنتاج الحقل في سنة 2014 إلى (200) ألف برميل يومياً.

ولو أضفنا الإنتاج السنوي لسنة 2012 والمقدر بـ(366 × 90) فسنصل إلى حوالي (32,940) مليون برميل، ليصل المجموع الكلي لإنتاج الحقل منذ 2003

وحتى نهاية 2012 بكمية كلية تصل إلى (77,9) مليون برميل. وسنحسب لاحقاً قيمة هذه الكمية فيما لو كانت قد سُلمت كلها إلى الحكومة الاتحادية لتصديرها ضمن خط التصدير بين كركوك وجيهان.

يؤكد التقرير السنوي للشركة المشار إليه أعلاه، أن ما يعيق الإنتاج ويحد التوسع به هو طريقة نقل النفط بالشاحنات الحوضية، وهناك ما يقارب من 400 شاحنة حوضية تحد بالنتيجة إنتاج الحقل بحدود (90-100) ألف برميل/اليوم. ولذا ولتسهيل النقل والارتفاع بالإنتاج ولتقليل كلف النقل، فإنه يخطط (كما يقول تقرير 2011)، لمد خط أنبوب بطول 78 كم من حقل طق طق إلى خرمانة مباشرة. وحسب المعلومات المتوفرة مؤخراً من الجريدة الإلكترونية "تقرير نفط العراق"⁽²¹⁾ في 2012/12/18، يذكر بن لاندو بأن هذا الأنبوب (20 عقدة) في طريقه إلى الإكمال في نهاية 2012. ويضيف أن جينيل إنيرجي تنوي أيضاً تصدير الغاز من حقل ميران الغازي وأن أنبوب نقله إلى تركيا أيضاً سوف يكتمل في نهاية 2012 لنقل (4) ملايين متر مكعب سنوياً من الغاز، أي ما يقرب من (390) مليون قدم مكعب مقيم يومياً. كما أنها تخطط لتمويل خط تصدير رئيسي من خرمانة إلى فيشخابور بطاقة مليون برميل/اليوم، بكلفة تقارب (400) مليون دولار ليكتمل في سنة 2015.

وفي تقرير آخر عن رويترز⁽¹⁹⁾، يتحدث كاتبه عن معلومات مستقاة من رئيس العمليات لحقل طق طق في 2012/8/7، حيث ذكر أن الحقل يضخ (105) ألف برميل/اليوم - في ذلك الوقت-، ينقل (55) ألف برميل منها بشاحنات حوضية إلى خرمانة للتصدير وكذلك ينقل (35) ألف برميل/اليوم أيضاً بالشاحنات إلى مصفى بازيان ويضيف رئيس العمليات "والباقي يخزن"!!! إن الباقي هو (15) ألف برميل/اليوم. والمفروض أن الخزانات جميعها مملوءة، إذ لم يكن هناك تصدير قبل هذه الفترة. وواضح أن هذه الكمية المتبقية هي "للبيع الداخلي"، وهي كناية ملطفة عن "التهرب"!!!.

والأغرب من ذلك فإن مدير العمليات يقول في نفس المقابلة: "يبلغ التصدير (55) ألف برميل/اليوم بطلب من حكومة الإقليم، ولو طلبت حكومة الإقليم زيادة إلى (70) ألف برميل/اليوم لتمكنا من ذلك". كما يضيف: "أنه من الممكن الاستمرار بإنتاج (80) ألف برميل/اليوم، (من الطاقة الحالية البالغة 105 ألف برميل/اليوم)، وذلك من خلال "البيع الداخلي والكميات التي ترسل إلى مصفى بازيان". ولما كان مصفى بازيان يحتاج (35) ألف برميل/اليوم، فإن البيع الداخلي لحقل طق يبلغ (45) ألف برميل يومياً فقط!!.

إن ما جاء أعلاه يؤكد الشكوك بأن "التهريب"، أو ما يسمى "البيع الداخلي" يتم من خلال توجيه وإرشاد حكومة الإقليم، وهي التي تحدد الكميات المرسلة للتصدير والكميات المعدة للبيع الداخلي، لكل شركة ومن هو "المشتري الداخلي"، ولقد سبق أن ذكرت هذا الأمر في معرض الحديث عن شركة دانة غاز. هناك عدة تفسيرات لذلك، فإن أردنا أن نكون حسني الظن، يمكن القول بأن حكومة الإقليم تحاول أن تدفع جزءاً أو كلاً من "نفط الربح" من هذا الباب. والمعروف أن "البيع الداخلي" يؤدي إلى الانتفاع المادي لجهات مختلفة إذ الأسعار منخفضة، وتبلغ أسعارها ثلث أسعار التصدير كما تقول مقالة أخرى لرويترز عن حقل طق في 2010/7/17 بقلم تريسي شيلتون^(19ج،د)، ولهذا يمكن تصور احتمالات الفساد المالي، وما قد يدخل رسمياً لميزانية الإقليم نسبة محدودة مع عوائد هكذا مبيعات ضخمة، وبالنتيجة فإن هذه العمليات لا ينتفع منها حتى الشعب الكردي!!.

(2) معلومات عن الآبار وكلفتها ونوعية النفط

إن المعلومات أدناه مستقاة من التقريرين^(19ج،د):

رقم البئر	معدل الإنتاج برميل/اليوم	معدل الكثافة API	الكلفة مليون دولار
طق-4	29790	47	18,5
طق-5	26550	48	10,6
طق-6	18900	48	12,3

10,2	48	36560	طق طق-7
10,3	48	35750	طق طق-8
9,2	48	16270	طق طق-9
14,8	48	44240	طق طق-10
3,7	22	470	طق طق-11
11,3	51	49140	طق طق-12
7,7	48	29810	طق طق-13
5,8	48	29810	طق طق-14
6,7	غير متوفرة	غير متوفرة	طق طق-15
6,2	غير متوفرة	غير متوفرة	طق طق-16
31,8	غير متوفرة	غير متوفرة	KC-1 Kiwa-chirmila (كيوه جرميل)

إن وضع الآبار أعلاه هو كما في كانون الثاني 2012.

ويقول التقرير أيضاً^(19ج)، أن الشركة سوف تقوم بحفر (5) آبار أخرى في (2012)، و(3) آبار في 2013 باستخدام جهاز الحفر الذي تملكه الشركة. كذلك سيتم حفر بئر KC-02 إحدى الآبار الجديدة في طق طق والتي ستصل إلى عمق (5200) متر لاستكشاف طبقة الترياسك Triassic، إذ يعتقد أن الطبقات العميقة تحوي نفطاً أيضاً، وتسعى الشركة إلى شراء جهاز حفر جديد.

أعلن عن طق طق-10 في 2009/3/18. أما طق طق-14 فقد حفر في أيلول 2008 في تركيب آخر Pila Sp1 ولذا ليس له علاقة بالحقل المنتج الحالي.

علماً أن طق طق-1 كان قد حفر في عام 1978 إلى عمق (3986) ومر على أربع طبقات نفطية.

هذا ولو استبعدنا كلفة حفر طق طق-14، لوجدنا مبالغة كبيرة في كلفة حفر الآبار، وخصوصاً بالنسبة لبئر كيوه جرميله، وكذلك الغالبية العظمى من آبار طق طق. إن المعلومات المتعلقة بإمكانية الآبار طق طق-15 و16 غير موثقة لدي، ولكن معلوماتي الأولية تقول أنها مشابهة لبقية آبار طق طق، كما أن الكثافة 48 .API

(3) معلومات عن احتياطي حقل طق طق

يتحدث التقرير السنوي عن ثلاثة أنواع من الاحتياطيات، وهي: (1P) الاحتياطي الثابت proven reserve الممكن إنتاجه، و(2P) وهو الاحتياطي المرجح probable oil وهي احتياطيات "ثابتة" ولكن غير مقيمة بدقة، إذ لم يحفر ما يكفي من الآبار لتقييمها بالكامل. وهناك احتياطيات ممكنة (3P) Possible reserve، وهو احتياطي التخمين والحدس المعتمد على المعلومات الجيولوجية والزلزالية في منطقة الاحتياطيات الثابتة والمرجحة وما جاورها.

إن التقرير السنوي لجينيل إنيرجي يعتمد تقديرات شركة مكدانيل McDaniel & associates في تقديرات الاحتياطي، وحصصة (WI working interest) جينيل إنيرجي في مختلف الحقول المشاركة فيها وأساساً (طق طق وطاوكي)، ويعتمد مكدانيل احتساب 2P من الاحتياطي (وهنا يعني الاحتياطي الثابت والاحتياطي المرجح)، ولا يأخذ الاحتياطي 3P (الاحتياطي الممكن) كما في 2011/6/30، لأن هذه التقديرات تحدد قيمة الشركة في بورصة لندن، وكذلك لتقييم شركة جينيل إنيرجي إنترناشنال وتقدير قيمتها قبل أن يتم الالتحام (الاستحواذ) مع شركة فالير التي سبق الحديث عنها.

ولتقييم موجودات جينيل إنيرجي (وهي بالأصل حصصها في احتياطي طق طق وطاوكي)، افترضت أن جميع النفط المنتج هو للتصدير، وأن الشركة ستحصل على الأسعار العالمية، وبوجود خط أنابيب خاص إلى الحدود التركية للتصدير. ووصل التقييم إلى أن "صافي القيمة الحالية net present value بلغ (1865) مليون دولار في الوقت الحاضر، على افتراض "سعر الخصم discount rate" يبلغ (10%).

يقول التقرير السنوي أيضاً، وفيما يتعلق بالاحتياطي لحقل طق طق:

إن احتياطي 2P (أي الثابت والمرجح) لحقل طق طق يبلغ (647) مليون برميل، منها 44% حصة شركة جينيل (285 مليون برميل). علماً أن تقديرات

الاحتياطي لحقل طق طق 2P، في أواخر سبعينيات القرن الماضي كانت (260) مليون برميل.

أما الاحتياطي 3P (الاحتياطي الممكن)، والذي يعمل حالياً على تقييمه من خلال حفر آبار أكثر وتحليل نتائجها، فيبلغ (1042) مليون برميل. يقول تقرير الشركة السنوي إن آبار طق طق أعطت استمرارية وتدفقاً مستقرين وعاليين، مما يدل على أن المكنن ذو مواصفات عالية، وأن معامل الاستخراج recovery factor يصل إلى 35 – 40%، (وهو رقم عالٍ)، ويتوقع التقرير زيادة معامل الاستخراج بتقدم الوقت والمعرفة أكثر عن المكنن. بهذا وعلى ضوء احتياطات 2P فقط، يمكن اعتبار طق طق حقلاً عملاقاً Giant Field، إذ أن تعريف الحقل العملاق: هو الحقل الذي يحتوي نفطاً ثابتاً يمكن استخراجه بكمية تقل عن (5) مليارات برميل، وتزيد عن نصف مليار برميل. وحقل طق طق ضمن هذه الأرقام. أما عندما يزيد احتياطي الحقل عن (5) مليارات برميل فعند ذلك يدعى عملاقاً جداً Super Giant Field.

(4) معلومات عن احتياطات حقول أخرى، لجينيل إنيرجي حصة فيها:

* 25% من رخصة حقل طاوكي، (سبق أن كتبتة حقل طاوقه والأصح طاوكي)، وسنتحدث عن هذا الحقل لاحقاً، إذ أنه حقل منتج. علماً أن رقعة "بشكابير Peshkabir" قد تمت إضافتها إلى رخصة طاوكي، وأن هذه الرقعة ملاصقة لرقعة طاوكي من جهة الغرب الأمر الذي يعني أنها على الأرجح تقع في محافظة نينوى، أو في ما يسمى "المناطق المتنازع عليها"!!.

* حقل ميران الغازي، وتملك جينيل إنيرجي 18,7%. إن هذا الحقل يعود إلى شركة هيريتج Heritage وهي الشركة المشغلة operator.

إن احتياطي هذا الحقل (4) ترليون قدم مكعب من الغاز. مضافاً إلى ذلك احتياطي تحري (أي 3P)، قد يبلغ (175) مليون طن مكافئ للنفط، أي حوالي (900) مليار قدم مكعب.

وفي سنة 2011 أكملت التحريات الزلزالية الثلاثية الأبعاد 3D Seismic وأكملت البئر غرب ميران-3 Miran West-3 في أواسط 2012. كما بدء بحفر البئر شرق ميران-1 Miran East-1 في آذار 2012.

ويقع هذا الحقل إلى الشرق من حقل طق طق (من المحتمل في محافظة السليمانية)، وإن جينيل إنيرجي (بطاقمها الجديد)، تود أن تأخذ أكبر حصة فيه، ولقد ذكرنا سابقاً خططها في إيصال غاز ميران إلى تركيا.

* حقل جياسورخ Chia Surkh

ويقع إلى الشرق من رقعة كارميان Garmian على الحدود الإيرانية، ويعتبر مشتركاً بين محافظتي ديالى والسليمانية.

إن جينيل إنيرجي تسعى للاستحواذ على 80% من الحقل وأن تكون هي المشغل operator.

إن احتياطي هذا الحقل قدره (306) مليون برميل مكافئ للنفط والغاز والنفط.

ج- ملاحظات مالية

إن التقرير السنوي لا يعطينا الكثير عن موضوع الكلف الاستثمارية أو التشغيلية، ولا عن قيمة المبيعات، أو المبالغ المستلمة من قبل الشركة عن حصتها فيما تدفعه الحكومة الاتحادية على أساس سلفة لتغطية الكلف التشغيلية والاستثمارية لهذه الشركات، وذلك بعد تدقيق الكلف!!، ومعرفة ماذا تستلم الشركة فعلاً، أو الإقليم (إن كانت تدخل المبالغ ضمن ميزانية الإقليم)!.، وذلك نتيجة ما يسمى "البيع الداخلي"، أو قيمة النفط الذي تستخدمه المصافي الرسمية في كردستان، والمتوقع أن يكون سعر النفط المجهز للمصافي أقل من سعر النفط المصدر.

لهذا فإن ما سيذكر أدناه هو أرقام من التقارير المشار إليها سابقاً بضمنها التقرير السنوي، وكذلك حسابات قمت بإجرائها على ضوء الأرقام الرسمية المتوفرة من الشركات وحكومة الإقليم، وكما يلي:

أولاً: الكلف الاستثمارية

تحدث الندوة التي عقدت في 2012/1/17 عن حقل طق طق^(19ج) لمناقشة المصروفات السابقة، وميزانية 2012. ونصل منها إلى النتائج التالية:
إن مجموع الاستثمارات المصروفة على الآبار التي تم حفرها والمشار إليها في جدول الفقرة ثانياً (3) "معلومات عن الآبار"، تلخص بما يلي:

*** (158,865) مليون دولار للآبار البالغة (13) بئراً والمحفورة حتى ذلك الحين.** أي بمعدل (12,288) مليون دولار لكل بئر. وهي أرقام عالية جداً بكل المقاييس، سيما وأن قسماً من آبار طق طق قد تجاوزت كلفها هذا المعدل ووصلت إلى (18,5) مليون دولار كما في بئر طق طق-4. كما أن كلفة بئر Kc-51 قد بلغت (31,831) مليون دولار!!.

*** (110,052) مليون دولار لحفر (9) آبار أخرى تستكمل في نهاية 2013.** وحساب هذا المبلغ تم من قبلي اعتماداً على معدل سعر الآبار السابقة العالي جداً والبالغ (12,288) مليون دولار للبئر الواحدة.

*** (84) مليون دولار ميزانية 2012**، وهو الأمر الذي يذكره تقرير هذه الندوة نفسها، ويذكر أن ضمن هذه المبالغ (16) مليون دولار لنصب محطة كهرباء، وستتم إحالتها في الربع الثالث من سنة 2012 وتشغيلها في الربع الثاني من 2013. كذلك (25) مليون دولار للمنشآت الخدمية الدائمة وتشمل تنظيم المخازن. و(8) ملايين دولار لأغراض اجتماعية تخدم المنطقة. يبقى (35) مليون دولار، وباعتقادي أنها صرفت على المرحلة الثانية لإنشاء منشآت معاملة النفط بطاقة (90) ألف برميل اليوم.

المجموع الكلي لما جاء أعلاه هو حوالي (353) مليون دولار. ولو أضفنا تقدير كلفة أنبوب (78كم) يربط خرمانية بحقل طق طق، بحوالي (200) مليون دولار، مقارنة بتقدير كلفة الأنبوب الرئيسي المخطط له والذي يربط خرمانية بفيشخابور، والذي تقول الشركة نفسها في تقريرها أنه يكلف (399) مليون دولار لطاقة تعادل أكثر من (5) أمثال طاقة الأنبوب الأول، ولمسافة تصل إلى الضعف بطرق وعرة جداً.

ولو أضفنا لأعلاه (150) مليون دولار أخرى لتغطية جميع الكلف الرأسمالية والتشغيلية السابقة الأخرى، ومنها شراء حفارة بقيمة (10) ملايين دولار، وإكمال المرحلة الأولى من منشآت معاملة النفط، وكلف التحري الزلزالي 3D ستصل إلى مبلغ أكثر من (700) مليون دولار لتشمل كافة المصاريف لأقصى حد حتى هذا اليوم (عدا الهبات والحوافز المحددة بالعقد والتي سنتحدث عنها لاحقاً، وهذه المبالغ كان يجب أن تسلم إلى الميزانية الاتحادية، مع لفت نظر القارئ إلى أننا اعتبرنا الكلف العالية جداً لحفر الآبار والمحسوبة من قبل الشركة صحيحة!! ولأزيد القارئ وضوحاً حول هذه النقطة، فإن التقرير السنوي للشركة يقول إن المصروفات الرأسمالية لشركة جينيل إنيرجي كانت (68) مليون دولار لسنة 2009، و (46) مليون دولار لسنة 2010، وتبلغ (86) مليون دولار لسنة 2011. أي (200) مليون دولار فقط للسنوات (2009) إلى (2011)!! ولا تشمل هذه طبعاً حقل طق طق فقط، وإنما تشمل نسبة حصتها في عقود المشاركة بالإنتاج الأخرى. ولكن هذه ليست مبالغ أو استثمارات جديدة أدخلت إلى كردستان، إذ أن الشركة كانت تنتج وتبيع داخلياً منذ 2003، ولم يكن هناك مصرفى رسمي لتزوده بالنفط قبل 2010. وسنرى كم هي قيمة النفط التي باعتها الشركة.

ثانياً: بيع النفط داخلياً:

نجد في كل تقارير الشركة وفي ما مكتوب عنها، أنها تبيع النفط داخلياً للحصول على عوائد لتمشية مصروفاتها الخدمية والتشغيلية ونسب عالية من المصروفات الرأسمالية.

ولنأخذ الملاحظات التالية بنظر الاعتبار:

(1) يقول التقرير السنوي لسنة 2011 للشركة: إن عوائد الشركة تأتي من النفط المصدر (يقصد من خلال الحكومة الاتحادية)، ومن البيع الداخلي. ويضيف إن هناك سوقاً داخلياً واضح ومضمون في كردستان العراق!! (وكأنه يتحدث عن بضاعة اعتيادية!!). حيث يقوم المشتري بتحميل النفط مباشرة من الحقل بواسطة الشاحنات الحوضية. والمهم في التقرير أنه يقول: إن سعر البرميل للمشتري الداخلي يأتي من خلال عروض **tendering process** تقوم بها حكومة إقليم كردستان، والدفعات تتم مباشرة إلى شركات النفط المنتجة التي يباع نفطها داخلياً مقدماً بمدة شهر. ويضيف أيضاً: إن المبيعات الداخلية تقدر بحوالي (160) ألف برميل/اليوم (يقصد لجميع الشركات)، ويتوقع أن تزداد الكمية إلى ما يقارب (250) ألف برميل/اليوم في السنوات القليلة القادمة!! إن حقلي طق وطاوكي يمثلان ما يزيد عن 75% من المبيعات الداخلية من المنتجين المستقلين (أعتقد يقصد عدا حقل خرماله). ويضيف: إن لشركة جينيل إنيرجي علاقة مع المشتريين المحليين منذ فترة طويلة.

يضيف التقرير السنوي هذا إن الشركة تأمل أن تصل عوائدها (من البيع الداخلي والتصدير) إلى الأسعار العالمية بزيادة التصدير.

ويؤكد التقرير مسألة مهمة، وهو أن النقد المطلوب لأغراض العمليات **operating cash flow** يتم من مبيعاتهم الداخلية المحلية والتي تكفي لتمويل تطويراتنا الحالية، ومنهاج الاستكشاف في كردستان، علماً أن حاجتهم لهذه المبالغ - كما يقول التقرير - مدعومة بالكلف المنخفضة للمبالغ الاستثمارية **low capital cost**، ولكلفة التطوير والإنتاج المنخفضة التي تصل إلى (2-3) دولار/البرميل.

أليس هذا القول هو نفس ما توقعناه وتحدثنا عنه في أواخر الفقرة السابقة عن المصروفات التي تمت في حقل طق طق.

ولكن التقرير السنوي للشركة لسنة 2011 لم يقف عند هذا الحد فهو يضيف وبصورة واضحة لا لبس فيها: "وبغض النظر عن التوصل أو عدم التوصل إلى اتفاق طويل الأمد للتصدير في كردستان، فإننا لا نزال نستطيع تطوير استثماراتنا في كردستان مع الاحتفاظ بقدر كاف للتوسع."!!!

تعترف الشركة هنا بأنها تبيع داخلياً، وبالنتيجة "تهريب"، لكميات كبيرة من النفط من حقل طق طق أو من حقل طاوكي، وأن النقد المستلم من هذه المبيعات يكفي لتمويل كل تطويراتهم ومنهاج الاستكشاف في كردستان!! أي يأخذ من مبالغ مبيعات طق طق وطاوكي لتمويل حصة عملياتهم في حقول ميران (25%) أيضاً، وفي عقد دهورك وبيربحر (40%)، وفي جياسورخ (20%)!!

(2) يقول تقرير الشركة السنوي إن عائدات الشركة من المبيعات كانت (24) مليون دولار من المبيعات الداخلية. من الوهلة الأولى نرى أن هذا الرقم قليل جداً، ولكن لننظر به ملياً:

إن (24) مليون دولار هي عائدات جينيل إنيرجي من المبيعات الداخلية من تاريخ 2011/11/21 وحتى نهاية السنة، إلى 2011/12/31، أي لمدة (40) يوماً فقط، واستلمت من مبيعاتها في طق طق وفي طاوكي. علماً أنه في ذلك التاريخ كان هناك تصدير لنفط كردستان من خلال الأنبوب الرسمي، وكما يلي لسنة 2011:

معدل ما استلمته الحكومة الاتحادية للتصدير برميل/اليوم	معدل الإنتاج الكلي في كردستان برميل/اليوم	
78882	189217	تشرين الثاني
78347	221883	كانون الأول

إن المعلومات أعلاه مستقاة من وثائق من حكومة الإقليم، وإنني سوف أبحث هذا الموضوع بالتفصيل في الفصل الثاني من هذه الملاحظات وذلك لغرض تحديد

مقدار "كميات النفط المهرب"، وقيمتها الفعلية، الأمر الذي أدى إلى إحداث أضرار جسيمة للشعب العراقي بعربه وكرده!! إنني أعطي هنا رؤوس أقلام وتقديرات عامة فقط.

فيما يتعلق بالعائدات الـ(24) مليون دولار لمدة (40) هي نتيجة حصة جينيل إنيرجي في طق طق (44%)، وفي طاوكي (25%). في ذلك الحين كانت الطاقة الإنتاجية والتصديرية للحقلين متقاربة. لهذا يمكن الافتراض أن (15,3) مليون دولار جاءت من طق طق و(8,7) مليون دولار جاءت من طاوكي.

يمكن الافتراض أيضاً أنه إذا كانت (24) مليون دولار جاءت في (40) يوماً لجينيل إنيرجي، فإن ما جاءها في (365) يوماً، أي لسنة 2011 هو (219) مليون دولار من كلا الحقلين. أو (139,6) مليون دولار من حقل طقط طق حيث تملك جينيل إنيرجي 44%. ولهذا فإن مدخلات الحقل الكلية من المبيعات هي $139,6 \times \frac{44}{100} = 317,3$ مليون دولار من حقل طق طق فقط وللسنة 2011، وإن 20% من هذا المبلغ، أي حوالي (63,5) مليون دولار استلمتها حكومة الإقليم، والباقي 80% استلمته الشركتان جينيل إنيرجي وأداكس ويبلغ (253,8) مليون دولار. علماً أن أسعار البيع الداخلي مختلف عليها، فمنهم من يقول أنها نصف الأسعار العالمية أو ثلثها. وتقارير أخرى تقول إنها بين 40 – 60 دولار/البرميل حسب نوعية النفط وأفضلها نفط طق طق. كما وأن هناك معلومات أخرى تقول إن نفط طق طق وصل سعره هذه السنة، أي سنة 2012 إلى (70) دولار/البرميل!!.

إن معدل سعر البيع لسنة 2011 لنفط الشمال كان (106,2) دولار/البرميل. ولو افترضنا أن السعر الذي بيع به نفط طق طق داخلياً في سنة 2011 يعادل (60) دولار/البرميل وحصلوا على مبلغ (317,3) مليون دولار لكل مبيعات الحقل، أما كان الاجدى لجميع الاطراف بدلاً من ذلك لو ان هذا النفط قد أرسل مع النفط المصدر في تلك الفترة وكان العراق قد حصل على مبلغ (562) مليون دولار،

تدفع نصفها أي (281) مليون دولار إلى حكومة الإقليم للدفع إلى الشركات كسلفة لقاء الكلفة، والفرق ليس كبيراً إذ يبلغ (36) مليون دولار وتكون كل الأمور قانونية، (طبعاً عدا أن عقود المشاركة بالإنتاج هي أصلاً غير دستورية بالمرّة).

نحن نتحدث عن سنة 2011 فقط ولنتحدث عن السنوات الأخرى:

(3) في الفقرة ثانياً من ب- ملاحظات فنية عن الحقل والمبين أعلاه ذكرنا جدولاً بإنتاج الحقل من سنة 2003 إلى سنة 2011. من المفترض أن جميع الإنتاج وإلى بداية 2011 قد تم بيعه داخلياً. وبعد 2011 وضعت حكومة الإقليم حصصاً لما يذهب للتصدير، وما يذهب للمصافي، وما يذهب للسوق الداخلي.

مع تذكير القارئ بأننا سنرجع لموضوع البيع الداخلي، أو بالأصح "التهرب"، وبإسهاب أكثر لاحقاً، أود هنا أن أوضح في الجدول التالي قيمة ما باعتته شركة جينيل إنيرجي وبمعدلات الأسعار العالمية للنفط في حينه، منذ 2003 وإلى 2011:

السنوات	الإنتاج برميل	السعر للبرميل دولار	القيمة الكلية مليون دولار
2005 – 2003	847641	60	50,9
2006	505780	65	32,9
2007	391617	85	33,3
2008	319304	110	35,1
2009	6,851,921	75	513,9
2010	11,939,396	76,5 (معدل سعر نفط كركوك الفعلي)	913,4

من هنا يظهر أن مجمل المبالغ لقيمة الإنتاج بين 2003 إلى 2010 يكون حوالي (1580) مليون دولار، فيما لو كانت هذه الكمية قد سلمت إلى الحكومة الاتحادية للتصدير وبافتراض بيعها بالسوق المحلي بنصف سعرها ستكون حصة جميع شركاء حقل طق طق (790) مليون دولار.

(4) يقول تقرير أصدره بنك American Merrill Lynch في نيسان 2012 عن جينيل إنيرجي^(19ب) (وقد صدر بالتنسيق مع الشركة ويقع في 26 صفحة)، إن جميع إنتاج طق طق تم بيعه داخلياً في سنة 2010 وحصل

المقاولون على (280) مليون دولار، مما يعني أن مجمل البيع الداخلي (350) مليون دولار بإدخال حصة حكومة الإقليم 20% بالعائدات. أما في سنة 2011، فإن المقاولين حصلوا من المبيعات الداخلية على (290) مليون دولار، والذي يعني أن مجمل المبيعات الداخلية (362,5) مليون دولار بإدخال حصة حكومة الإقليم 20% بتقاسم المبيعات. أي ان المبيعات في سنتي 2010 و2011 وحسب تقارير الشركة نفسها، أو البنك الذي يعمل على الدعاية للشركة، تبلغ (712,5) مليون دولار لسنتين فقط!! مما يعني أن سعر بيع نفط طق طق داخلياً ولجودته أكثر من نصف سعر بيع نفط كركوك.

(5) لنستمر بما جاء في (3) أعلاه واعتماد سعر البيع الداخلي المخفض، اي نصف سعرها، تكون المبيعات بلغت (790) مليون دولار، ولو أضفنا لها ما جاء في (4) أعلاه حول مبيعات 2011، والبالغة (362,5) مليون دولار، نصل إلى مبيعات داخلية نهاية 2011 حوالي (1152,5) مليون دولار. وبإضافة المبيعات الداخلية لسنة 2012 والتي سنعتبرها مثل 2011، نصل إلى مبيعات داخلية كلية تقارب (1520) مليار دولار، وهذا المبلغ أكثر من ضعف الاستثمارات والمصرفيات لشركة جينيل إنيرجي منذ تأسيسها، وبافتراض أن المصرفيات العالية التي سبق أن قدرتها كانت قد صرفت فعلاً، وهو أمر مستبعد.

لذا يطرح السؤال التالي نفسه: لماذا تدفع الحكومة الاتحادية للشركات 50% من أسعار بيع ما مسلم لها به لدفع النفقات؟، وقد استلمت هذه الشركات كامل النفقات قبل سنين، وأن ما يدفع لهم من قوت الشعب العراقي بعربه وكرده هو إضافة مالية هائلة. وإذا كانوا لم يستلموا هذه المبالغ، فعلى المتابع والذي يريد أن يعرف أين تذهب ثروته، وخصوصاً الشعب الكردي، وكذلك ديوان الرقابة المالية، والذي يدقق المصرفيات وبالتالي يجب أن يدقق الواردات، عليه أن يسأل أين ذهبت هذه المبالغ وهل دخل قسم منها في ميزانية كردستان، ناهيك عن الميزانية

الاتحادية حيث لم يدخلها دولارا واحدا من هذه المبيعات. إنها "النهية" مرة أخرى!!.

(6) أن مبالغ كميات النفط المصفاة ترجع اعتياديا إلى الخزينة الاتحادية. يا ترى أين تذهب مبالغ النفط المصفى، وهل يزود للمصافي مجاناً؟! لم أتطرق هنا إلى البيع للمصافي الحكومية وإنما فقط احتسبنا قيمة النفط المباع داخليا، إذ أن جينيل إنيرجي مجهز مستمر لهذه المصافي. إن سعر البيع للمصافي الحكومية الاتحادية للنفط الخام في شمال العراق يبلغ (1268) دينار/البرميل، وفي المصافي الجنوبية (2000) دينار/البرميل، وهو سعر رخيص جداً ويمثل كلفة إنتاج النفط فقط.

د- على ضوء ما مر في أعلاه، هل لشركة جينيل إنيرجي - أو غيرها- ديون على الحكومة؟!، سواء أكانت الحكومة الاتحادية أم حكومة الإقليم!!.

أولاً: ما هي "استحقاقات الشركات"؟!

يقول "بين لاندو" في 2012/12/18 في "تقرير نفط العراق"، بأن السيد وزير الموارد الطبيعية في الإقليم أشتي هاورامي يقدر بأن حوالي (15) مليون برميل من النفط المستخرج من كردستان كانت قد تم تصديرها دون دفعات من قبل الحكومة الاتحادية، ويقدر المبالغ المتأخرة دفعها للشركات بحوالي (4) ترليون دينار عراقي (أو ما يعادل 3,33 مليار دولار). من الواضح أن السيد أشتي لا يتحدث عن حصة الإقليم البالغة 17% من واردات النفط الكلية للعراق (ومن ضمنها المرسل من كردستان إلى خط التصدير بين فترة وأخرى، وبحسب ما تشتهي حكومة الإقليم!!)، علماً أن هناك تحفظات كبيرة أصلاً على نسبة الـ17%!!.

إن السيد أشتي يتحدث عن استحقاقات/ ديون الشركات على الحكومة الاتحادية، إذ أنه لا يتحدث عن ديون/استحقاقات على حكومة الإقليم وإنما على الحكومة الاتحادية!! ولكن ما تعهدت به الحكومة الاتحادية هو دفع (50%)، (أي نفط

الكلفة)، من قيمة النفط المرسل إليها للتصدير، وذلك لتغطية النفقات الاستثمارية والتشغيلية، (أي نفط الكلفة)، بعد تدقيقها من قبل ديوان الرقابة المركزية.

كانت الحكومة المركزية قد دفعت ما يقارب (514) مليون دولار حتى أيار 2011، ودفعت (541) مليون دولار أخرى في تشرين الثاني 2012، على شرط رفع معدل النفط المرسل من كردستان إلى خط التصدير إلى (200) ألف برميل/اليوم اعتباراً من أيلول إلى نهاية سنة 2012، ليرتفع إلى (250) ألف برميل/اليوم في السنة القادمة. وقام مجلس الوزراء بإيقاف دفعة ثانية تدفع لسنة 2012 (لاعتراض ديوان الرقابة المالية المركزية على دفعها لعدم توفرها في سنة 2012)، وتبلغ قيمة هذه الدفعة غير المدفوعة (292) مليون دولار. أي ما دفع فعلاً لحكومة الإقليم، (لتدفعها إلى الشركات)، حتى نهاية سنة 2012 هو مبلغ (1055) مليون دولار. ولكن حكومة الإقليم لم يعجبها ذلك فأوقفت إرسال النفط للتصدير في أواسط كانون الأول 2012، و لم تصل كمياتها في أي يوم من الأيام (200) ألف برميل/اليوم.

إن إرسال أو عدم إرسال نفط كردستان إلى خط التصدير يظهر كأنه "لعبة" من قبل حكومة الإقليم تستخدم "الضغط" على الحكومة ولخلق الحجج تلو الحجج لإلغائه وإرجاعه. فإن كان الأمر فعلاً "لعبة"، فهو لعبة "بغيضة" تتم لحساب الشركات الأجنبية، وعلى حساب مصالح الشعب الكردي في كردستان العراق، إذ أن الربح الوحيد منها هي الشركات الأجنبية و(كل مستفيد أو منتفع آخر خارج نطاق ميزانية الإقليم)، كما تثير مشاعر كثيرة غاضبة لدى الشعب العراقي في الجنوب في أحقية ما يتم في كردستان من الأمور النفطية. وتبدأ التساؤلات المحقة عن مدى صحة نسبة حصة الإقليم من الميزانية، ناهيك عن مساهمة الإقليم في الميزانية الاتحادية التي تبلغ الصفر نتيجة عدم تصدير النفط من حقولها من خلال الحكومة الاتحادية، أو احتفاظها بعائدات نفطية وغير نفطية يجب أن تكون جزءاً من الميزانية الاتحادية.

إن أمر وضع رقم تصدير لنفط الإقليم والواجب تسليمه إلى الحكومة الاتحادية، وأن لا يقل كمعدل عن (250) ألف برميل/اليوم يجب تثبيته بميزانية 2013 بشكل واضح، وبهذا يكون ارسال هذه الكمية الى خط التصدير امرا قانونيا واجب التنفيذ، إذ أن الميزانية تصدر بقانون. علماً أنه كانت هناك محاولات بهذا الخصوص في ميزانيتي 2011 و2012، ولم يكتب لها النجاح، والمفروض تثبيتها في ميزانية 2013. إذ أن من غير العدل أو المنطق أن تمول حقول الجنوب ميزانية الإقليم، والإقليم ينتج في الوقت نفسه النفط ولا يرسله إلى خط التصدير الاتحادي، ويهربه إلى الخارج.

إن ما تعهدت به الحكومة الاتحادية تم تنفيذه، (رغم تحفظي أصلاً على تعهد الحكومة الاتحادية). ولكن كون دفعات الحكومة الاتحادية كانت نصف قيمة النفط المستلم، ولتغطية كلفة إنتاج النفط (أي نفط الكلفة)، واعتبارها سلفة لحين انتهاء تدقيق ديوان الرقابة المركزية، جعل الأمر أكثر قبولاً لحين معرفة نتائج تدقيق الرقابة المركزية.

لقد لاحظنا في كل الصفحات السابقة، وكذلك سنرى في الصفحات اللاحقة، أن جميع الشركات التي ذكرناها (أهمها شركة دانة غاز - حقل خورمور وأنبوب الغاز، وشركة جينيل إنيرجي - حقل طق طق)، قد استردت كامل كلفها الرأسمالية والتشغيلية وأكثر، وإذ كانت لم تسترد هذه الكلف فلتعلمنا الشركات أين ذهبت مبالغ "المبيعات الداخلية"؟!.

إن ما خبرناه من تجربتنا الشخصية مع ديوان الرقابة المركزية ومنذ سبعينيات القرن الماضي، (حيث لعب دوراً رقابياً بارزاً تمت تأديته بنجاح في تلك الفترة)، هو أنه لا يدقق في صحة احتساب الكلف الرأسمالية أو التشغيلية فحسب، فهذا أمر طبيعي وضمن العمل اليومي الاعتيادي. ولكن مهمته الأساسية كانت أداء المنشأ الذي يدققها، وهل هناك من أمور تثير الاستفسار، وعلاقة هذا الأمر بالكلف المشار إليها. لا يمكن معرفة الكلفة دون معرفة "الإيرادات" إن وجدت، وفي حالتنا هذه

موجودة وهائلة!! إن من المهام الرئيسية لديوان الرقابة المركزية - وبصفته حامي المصالح المالية للشعب العراقي- هي تدقيق العوائد المتأتية للشركات العاملة في كردستان أيضاً، وهل تتطابق مع الكميات المنتجة والأسعار العالمية، وأين تذهب كميات النفط المنتجة هذه وأقيامها، ومن استلمها وكيف استلمها؟! ولا نعرف إذا كان ديوان الرقابة المركزية قد قام بذلك أم لا، إذ في حساباتي التي قدمتها في هذه الدراسة، أن الشركات هي مدينة لنا، وليس لهذه الشركات ديون علينا لقاء "نفط الكلفة". وأود أن أضيف أن ما دفعته الحكومة الاتحادية حتى الآن لهذه الشركات هو سلفة ولمبلغ وصل إلى (1055) مليون دولار، هو مبلغ لا تستحقه الشركات الأجنبية بالمرّة ويجب استرداده. كما أن ما هو مخصص للشركات العاملة في كردستان في ميزانية 2013 والتي أرسلها مجلس الوزراء إلى مجلس النواب، والبالغة (750) مليار دينار عراقي، (أي حوالي 625 مليون دولار)، وبافتراض إرسال (250) ألف برمبيل/اليوم، هو أيضاً مبلغ كبير جداً ويجب أن لا يدفع بالمرّة إلاّ بعد الانتهاء من التدقيق الصحيح والكامل لما يسمى بـ "الكلف"، آخذين عائدات الشركات بنظر الاعتبار نتيجة "البيع الداخلي" وطرحها من "نفط الكلفة".

أما إذا كان السيد أشتي يتحدث عن استحقاق الشركات لقيمة "نفط الربح"، فتلك بالتأكيد مسألة أخرى!! إذ لا يمكن لأي عاقل، (ولا أريد أن أقول وطني، أو قومي، أو أي شخص تهمة ثروة وطنه!!)، أن يسمح بإعطاء قيمة "نفط الربح" من خزينة الدولة الاتحادية. إننا لا نتحدث هنا عن "تأميم النفط"، فذلك أمر قد انتهينا منه ولن نرجع عنه، وكان مطلب جميع القوى الوطنية العراقية، وفي مقدمتها الحزب الشيوعي العراقي والقوى اليسارية الأخرى، والأحزاب الكردية، وغالبية القوى القومية والقوى الدينية السياسية، وذلك في أواخر ستينيات القرن الماضي، وتم فعلاً ذلك في النصف الأول من سبعينيات ذلك القرن، في زمن حكم حزب البعث وفي ظروف سياسية وإقليمية مواتية. ولم أعرف في ذلك الحين أيّاً من القوى

السياسية الكردية، (وبضمنها الحزبين الكرديين الرئيسيين الحاليين)، وحتى أثناء الاقتتال فيما بينهما، من عارض تأميم النفط، بل كنت أسمع التأييد للتأميم دائماً. إن عقود المشاركة بالإنتاج هي: "خصخصة للنفط" بكل معنى الكلمة، ولقد تحدثنا عن هذا الأمر في كتبنا السابقة بما فيه الكفاية. إضافة لذلك أن الإقليم لم يكن مضطراً بالمرّة لمثل هذه العقود، فهو يأخذ حصته التي يحددها مجلس النواب له من نفط العراق في كل الأحوال، وفي الوقت نفسه يبقى نفط كردستان لأهل كردستان محفوظاً لهم عند تكوين دولتهم!! وهناك من يعتقد أن القيادة الكردية قامت بتشجيع هذه العقود "السخية" لمعرفة ماذا تحوي كردستان من كنوز نفطية. ولكن هذه الأمور معروفة وفق المعلومات الجيولوجية والجيوفيزيائية والآبار المحفورة سابقاً، والبرهان واضح إذ أن الممكن النفطي أو الغازي يظهر إلى العلن من أول بئر تحفر في كردستان!! فهل الأمر مصادفة يا ترى؟!!!

إضافة لذلك فإن من الممكن معرفة احتياطيات النفط بأسلوب آخر وطرق أخرى، دون إعطاء 15-35% من أرباح النفط إلى الشركات، وذلك من خلال طلب مبالغ خصيصاً للاستكشاف سواء من الميزانية الاتحادية أو ميزانية الإقليم تكفي لهذا الغرض.

إنني أتحدث هنا وأقول ثانية وثالثة أن الدستور الحالي لا يسمح أبداً بعقود المشاركة بالإنتاج، وإذا قبلت الحكومة الاتحادية الحالية، أو أية حكومة اتحادية مقبلة، في يوم من الأيام، إعطاء الشركات "نفط الربح"، فإنها ستكون حكومة قد كسرت الدستور واستهانت بمصالح المواطنين (وفي مقدمتهم الكرد)، ويرفع عنها وقتئذ صفة حكومة وطنية، وإنما تصبح حكومة رعاية مصالح الشركات الأجنبية!! إضافة لذلك، وحتى لو كان الدستور يسمح بذلك، فمن غير المنطقي أن توقع مثل هذه العقود في مثل ظروف العراق، وخصوصاً لحقول مقيمة ومحفورة بها آبار كالحقل الذي نتحدث عنه الآن في طق طق.

ثانياً: هل هناك سبب "مخفي" لتوقيع عقود المشاركة بالإنتاج؟

يقول السيد أشتي، في المقال نفسه الذي تحدثنا عنه قبل صفحات⁽²¹⁾ عندما يتحدث عن الخطط النفطية المقبلة لكردستان، أن: "كردستان تستطيع أن تصنع حلاً طويلاً الأمد لهذه المسألة من خلال إكمال البنية التحتية اللازمة". أما في مؤتمر إسطنبول فلقد صرح في 2012/11/15 مندداً بالسياسيين، بقوله: "إن السياسيين لا يمكنهم أن يهندسوا السياسات الصحيحة"، ويضيف جملة "نارية" أذهلتني مؤقتاً!!، إذ قال: "عند خلق وقائع على الأرض، فإن قسماً من هؤلاء السياسيين سينزاحون عن الطريق"!! وأفضل هنا أن أعيد كتابتها كما صرح بها أشتي باللغة الإنكليزية: "By creating facts on the ground, some of these politician will go by the sideway".

قلت ذهلت مؤقتاً، ولكن عندما تذكرت "تصريحاته النارية" في دبي وفي الولايات المتحدة بعد ذلك، والمذكورة في كتابي السابق: "حكومة إقليم كردستان وقانون النفط والغاز"⁽³⁾ تلاشى ذهولي!!.

السؤال المطروح هو من هم أولئك السياسيين الذين يريد أشتي "إزاحتهم" عن طريق "خلق وقائع على الأرض"، وما هي هذه الوقائع، وعن أي أرض يتحدث؟ حسب فهمي فإنه يتحدث عن خلق وقائع جديدة في "المناطق المتنازع عليها" - حسب النص الدستوري-، أو "مناطق مستقطعة من كردستان" حسب تسمية بعض قادة الإقليم (ومنهم وزير الموارد الطبيعية، كما أشرت لذلك في كتبي السابقة). إضافة لذلك فهو يريد إكمال "البنية التحتية" لإمكانية تصدير النفط مباشرة وبصورة مستقلة عن بغداد و"سومو"، معاكساً بذلك أيضاً نصوصاً دستورية لا تعطيه هذا الحق، وإن فعلت حكومة الإقليم ذلك، عندها على الحكومة الاتحادية قطع أية مبالغ تصرف للإقليم من الميزانية الاتحادية، إذ يصبح الأمر عصياناً سافراً!!

نحن نعرف من الذين يريد أن "يزيحمهم" السيد أشتي عن الطريق من بعض مسؤولي الحكومة الاتحادية، ولكن هل يريد أن "يزيح" عدداً من السياسيين الكرد

من الذين لا يؤمنون بمثل هذه السياسات ويعملون على إفشالها للضرر البليغ الذي تؤديه للعراق عموماً وللکرد خصوصاً، إذ أن سياسات "خلق واقع على الأرض"، تعني سياسة "خلق عداء دائم"، ويبدو انه استلهم الدرس جيداً من أساتذة خلق وقائع جديدة على الأرض!!

وعودة إلى موضوعنا، هل أن توقيع مثل هذه العقود المضرة هو لأسباب أخرى قد تخطر أو لا تخطر على بالنا، وإذا كان الأمر كذلك فعند ذلك علينا أن نأخذ هذه الاحتمالات بنظر الاعتبار. من الأمور التي تخطر على البال - إن كنا نحسن الظن بمقاصد القادة الكرد الذين يؤيدون مثل هذه السياسات-، هو "تثبيت أمر واقع على الأرض"، وأن ما قاله السيد أشتي هو ليس "زلة لسان" وإنما ينسجم مع جاء بمقدمة كتابي الأخير: "الجديد في القضية النفطية العراقية"⁽²²⁾، وهو أن توقيع هذه العقود ما كان إلا لتثبيت "أمر واقع على الأرض" وفيما يتعلق بالحدود المستقبلية التي يريدها الإقليم لحجم إقليمه، وذلك بالاستحواذ على كركوك بالكامل، وأكثر من نصف محافظتي نينوى وديالى، والكثير من محافظة صلاح الدين.

إن إعطاء هذا "السخاء الهائل" للشركات، هو لتأييد هذه الشركات لهذا الاتجاه، وبالأخص الشركات العالمية الكبرى، ومنها "أكسن موبيل" والتي تعادل عشر فرق عسكرية حسب قول السيد مسعود البارزاني رئيس الإقليم نفسه، ولاعتقادهم كذلك أن حكومات هذه الشركات ستدعمهم في حال حدوث المشاكل!!.

إننا نعتقد بأن هذا الأمر - إن كان موجوداً - فإنه لا يخدم أحداً مطلقاً، وفي أحسن الأحوال فإنه بالنسبة للقادة الكرد هو مقامرة!!، وبالنسبة للفرد الكردي هو "اختطاف" لشعوره القومي لتكوين دولته التي يستحقها، وذلك بمحاولة سلب الآخرين حقوقهم وخلق بوادر أزمة مجهولة عواقبها، ولن تكون مخاطر وإحتمالات التدخل العسكري وإنغماس دول الجوار فيه خارج إطار هذه "اللعبة المشبوهة" وقد تؤدي إلى إدخال الشعب الكردي وقضيته في متاهات ودرب الام جديد !!

لم يكن عرب العراق يوماً ضد القضية الكردية، بل العكس هو الصحيح فلقد تعرض الكثير منهم للقتل والتعذيب حتى الموت والسجن بسبب موقفهم المؤيد للقضية الكردية. ولا ننسى من أن مئات الألوف من عراقيي الجنوب والوسط أُلقي القبض عليهم بعد أن أخذت أسمائهم من صورة عريضة قدمتها الحكومة الأميركية لقادة انقلاب 8 شباط 1963، وكانت هذه العريضة قد قدمت إلى حكومة المرحوم عبد الكريم قاسم لرفض الحرب التي أعلنتها الحكومة العراقية على الحركة الكردية وقتئذ. ومن المؤسف جداً أنه في ذلك الوقت الذي كان يتعرض فيه السجناء للتعذيب، كانت القيادة الكردية قد أيدت الانقلاب المشؤوم وهي تعرف أن قاداته من أشد المناوئين لحركتها. ولم يمض وقتاً طويلاً قبل أن يندم الكرد على هذا التأييد!! ويتذكر القادة الكرد من الذين تجاوزوا الخمسين من أعمارهم في الوقت الحالي ذلك جيداً، ويعرفون معنى الأخوة واللحمة العربية الكردية.

ثالثاً: الموقف من "نفط الربح"

يقول أشتي في المقالة نفسها، أن بإمكان كردستان إنتاج (750) ألف برميل/اليوم، أي ثلاثة أمثال الإنتاج الحالي، لولا "المعوقات التي تضعها بغداد"، وقد رأينا أن المعوقات المقصودة هي عدم دفع قيمة "نفط الربح".

بالتأكيد تستطيع كردستان أن تنتج (750) ألف برميل/اليوم، من الحقول الموجودة في كردستان وكذلك من الحقول الموجودة في الأراضي المتنازع عليها، وبالأخص ما يقع في محافظة نينوى والتي هي حالياً تحت إمرة البيشمركة، بينما يتم تمويلها من الخزينة الاتحادية من خلال حصة محافظة نينوى.

إن نفط الربح الحالي من الكمية أعلاه والبالغة (750) ألف برميل/اليوم، يقارب (141,75) ألف برميل/اليوم، بافتراض أنه يمثل 35% من نفط الربح البالغ 60% من النفط الكلي بعد استقطاع نسبة الربح البالغة 10%. وبالنتيجة وكما تم احتسابه في (الفقرة رابعاً من أعلاه: "اقتصاديات عقود المشاركة بالإنتاج") فإن استحقاق

الشركات الحالي بموجب عقود المشاركة يصل إلى (18,9%) من مجمل النفط المنتج. وقيمتها السنوية بالأسعار الحالية لنفط كركوك، ستبلغ (5,43) مليار دولار. لقد افترضنا "نفط الربح" 35% من نسبة الأرباح الكلية (بعد استقطاع 10% الربح)، وذلك بسبب إصرار حكومة الإقليم على أن الحكومة الاتحادية لم تدفع كامل "نفط الكلفة" والبالغ 36% من كامل النفط المصدر، رغم أنها دفعت 50% من قيمة هذا النفط. ولقد حاولنا في الصفحات السابقة تبيان أن الجانب العراقي (سواء الحكومة الاتحادية أو حكومة الإقليم) كانتا قد دفعتا جميع نفط الكلفة، وذلك من خلال دفعات مباشرة من قبل الحكومة الاتحادية لنفط الكلفة، أو قيمة مبيعات الشركات الداخلية التي وافقت عليها حكومة الإقليم.

ولو افترضنا جديلاً إمكانية تطبيق ما تريد حكومة الإقليم "فرضه" على الحكومة الاتحادية، فما الذي ستفعله حكومة الإقليم فيما لو سلمت إليها كمية الإنتاج الممكن تصديره من كردستان حالياً- والبالغ (750) ألف برميل/اليوم- للتصرف به مباشرة بموجب بنود اتفاقيات المشاركة التي عقدها مع الشركات النفطية؟

إن كمية "نفط الكلفة" البالغة (36%) من الإنتاج الكلي، تصل إلى (270) ألف برميل/اليوم، وقيمتها بسعر نفط كركوك الحالي (10,35) مليار دولار، وهي أيضاً من حصة الشركات بالإضافة إلى "نفط الربح". أي أن حكومة الإقليم ستسلم الشركات (10,35) مليار دولار نفط الكلفة + (5,43) مليار دولار (نفط الربح) = (15,78) مليار دولار عن تصدير سنوي لنفط كردستان يعادل (750) ألف برميل/اليوم.

ولما كانت قيمة هذه الكمية من النفط بالسعر الحالي لسعر نفط كركوك تعادل (28,74) مليار دولار، ولذا سنجد (أو بالأحرى سيجد الشعب الكردي)، أنه لن يستلم من هذه المبالغ العالية سوى (15,78 - 28,74)، أي حوالي (13) مليار دولار فقط!!!.

لغرض تسهيل الحسابات المقبلة، سنفترض نسبة (16%) من النفط الكلي المصدر هي نسبة "نفط الربح"، للسنوات القليلة المقبلة، وذلك على اعتبار أن نفط الربح الآن هو (18,9%) من النفط الكلي الجاهز للتصدير، وفي حالة انخفاض "نفط الكلفة" إلى (5%)، فإن قيمة "نفط الربح" ستتناقص إلى (12,8) من النفط الكلي.

بالتأكيد إن الحكومة الاتحادية لا توافق على دفع هذه المبالغ "الباطلة" لنفط الربح، وإن دفعتها في المستقبل من الأيام لسبب أو لآخر، فإن الحكومة ستكون "باطلة"!! ولكن إن أرادت حكومة الإقليم أو برلمانها أن يعطوا هذه المبالغ إلى الشركات، فليعطوها من حصتهم، وليس من حصة فقراء المحافظات الأخرى من غير الإقليم، إذ أن فقراء الكراة في كل الأحوال سيتحملون عبء هذه المبالغ. إن السيد أشتي وحكومة الإقليم يدعون دائماً بأن عقودهم هي الأمثل، وأن سياستهم النفطية هي الأنجح، ولهذا "تتراكض الشركات الأجنبية إلى كردستان". كما يقولون دائماً بأن العائدات التي يحصلون عليها نتيجة عقودهم هي "أفضل" من عقود الحكومة الاتحادية، و"تخدم" العراق بصورة أفضل.

إذا كان الأمر كذلك، واقتنع به الكراة، إذن، لنتفق على أن تكون الحصص المالية من الميزانية العامة النفطية للإقليم ليست نقداً بل عيناً. أي نعطيهم النسبة التي يقررها مجلس النواب نفطاً، وليس أي نفط، وإنما النفط الذي وقعوا عقود إنتاجه، ولو كانت هذه العقود تعطي عائداً أفضل كما تدعي حكومة الإقليم، فمن المفروض أن يكون هذا الاقتراح أمراً يبعث على السرور في قلب حكومة الإقليم، لأنها ستحصل على إيرادات أكثر لأن عقودها الأفضل حسب ادعائها. علماً أن (750) ألف برميل/اليوم التي تقول أن باستطاعتها إنتاجها تغطي أية حصة يخطط لها مجلس النواب وتفيض. ولو أنني متأكد من أنهم سيصرون على دفع نفط الكلفة للشركات، لأن ما بيع داخلياً من النفط لا يعرف أين ذهبت أقيامه بالضبط، ولذا لا زلنا - بنظرهم- مدينين للشركات النفطية!!

إن هكذا قرار يمكن أن يتخذ بعد احتساب المستحقات على حكومة الإقليم نتيجة عدم إرسالها النفط إلى خط التصدير الرئيسي، وقد قامت وزارة النفط بهذا الاحتساب و سأحاول إعادة الاحتساب مرة أخرى في مكان آخر من هذه الملاحظات.

إنني متأكد بأن حكومة الإقليم لن توافق على هذا الاقتراح لأسباب عديدة بدءاً من أنها ستستلم عوائد بيعها للنفط ناقصاً منه ما معدله 16% منها كنفط الربح ستدفعها إلى الشركات النفطية، بالإضافة إلى نسب عالية من نفط الكلفة التي يدعون أن الشركات لم تستلمها. فإذا كانت حصتها النفطية من الميزانية الاتحادية هي كل (750) ألف برميل/اليوم، فإنها ستستلم ليس كل قيمها البالغة (28,7) مليار دولار، بل سي طرح منها 16%، أي ستستلم (23,8) مليار دولار في أحسن الأحوال، أما في أسوأ الأحوال - وهو المتوقع- فإنها ستستلم (13) مليار دولار فقط، كما أوضحنا قبل قليل. وفي كل الأحوال فإن ميزانية الإقليم ستستلم مبلغاً بين هتين القيمتين. ولو كانت حصة حكومة الإقليم أقل من (750) ألف برميل/اليوم، فإنها ستستلم مبالغاً أقل تبعاً لنسبة هذه الحصة.

من الأمور الأخرى التي ستجابهها حكومة الإقليم، ولعلها الأصعب هي رقابة الاكراد أنفسهم وبرلمانهم على العائدات الكلية. ولن تكون هناك أموراً سائبة وغير مراقبة كما هي عليه الحال الآن.

أود أن أضيف ملاحظة صغيرة حول عقود كردستان. إن ركض الشركات نحو كردستان هو بالتأكيد لا يعني "نجاح" السياسة النفطية لحكومة الإقليم. إذ أن هذه العقود لا تؤدي إلى الربح العالي، أو على الأقل "الربح المنصف" الذي يريده الشعب الكردي، وإنما بالعكس تسعى إلى الربح العالي جداً للشركات النفطية وغير النفطية، الكبيرة أو المتوسطة أو الصغيرة. وهذا الربح العالي وغير المعقول يسرق من أفواه الكرد قبل العرب. إن نفوط كردستان بالنسبة للشركات "المغامرة التي تريد الاستحواذ على شركات أخرى"، أو بالنسبة للشركات النفطية الفعلية، وكما

نقرأه في جميع النشرات والصحف العالمية النفطية، هي نفوط "الفرهود" أو "الحواسم" والريح السريع جداً للشركات في هذا الزمن الذي استمرت فيه الأزمة الاقتصادية العالمية أكثر من 4 سنوات وتمتد بالتأكيد لسنوات أخرى. وفي هذا الجو الاقتصادي الخانق في أميركا وأوروبا.. فإن الشاطر من يحصل على حصة من نفط كردستان!!.

تصور الأمر معكوساً، وأن الحكومة الاتحادية أعطت مثل هذه الامتيازات، هل كانت ستبقى شركة واحدة من الشركات في كردستان، وعلى رأسها الشركات النفطية الكبرى؟.

يا لها من سياسة نفطية "ناجحة"!! بنظرة بسيطة في الوضع الكردستاني، ماذا سيخسر الشعب الكردي، وماذا ستكون العلاقة مع الدولة العراقية، وشعب جنوب ووسط العراق، ومع أهالي محافظة نينوى كمثال، سيرى أن السياسة تمثل منتهى الفشل والسقوط وخيبة الأمل!! أما إذا كان المقصود بهذه السياسة هو شيء آخر، وهو "التبرع" بالحقول النفطية لقاء خلق واقع على الأرض، فهو في أحسن الأحوال "مقامرة" غبية، قد تنتهي بأن يخسر الشعب الكردي في العراق جزءاً كبيراً مما حققه حتى الآن، وهو أمر لم يحققه أي شعب كردي في البلدان المجاورة؟ والمستقبل سيرينا صحة ما أقول!!

رابعاً: ماذا تخطط شركة جينيل إنيرجي وحكومة الإقليم؟

إن حكومة الإقليم - كما يظهر من لسان السيد أشتي- تعمل لإكمال البنية التحتية اللازمة لاستقلال الضخ النفطي لكردستان عن المنظومة الاتحادية، وخارج سلطة شركة تسويق النفط الاتحادية سومو SOMO، المخولة الوحيدة بالتصدير. إن نظام البنية التحتية يتضمن خزانات ومضخات وخطوط أنابيب مستقلة، (وقد يكون أكثر من خط)، لإيصال نفط كردستان إلى داخل الحدود التركية، سيما وأن نفط كردستان تتفاوت كثافته من API 48 (نفط طق طق)، إلى أقل من API 27 (نفط شيخان). ولكن الأهم من كل ذلك حصول موافقة الحكومة التركية على مثل هذا

العمل المنفصل لحكومة الإقليم، الأمر الذي سيعرضها إلى مشاكل جمة مع الحكومة الاتحادية العراقية، إلا إذا جاءت حكومة عراقية جديدة ترضخ لما تريده حكومة إقليم كردستان، ولن يأت برلمان يمثل الشعب العراقي يمثل هذه الحكومة. وتقول الأخبار أن جينيل إنيرجي (برئيسها التركي محمد سيبيل Sepil) تعمل بجد عال لإقناع القطاع الخاص التركي لبناء خط أنابيب نقل نفط داخل الأراضي التركية إلى البحر (مشابهاً الخط العراقي إلى جيهان)، وكذلك تروج جينيل إنيرجي داخل تركيا وداخل كردستان لمد الأنبوب المنفصل. وتعمل هذه الشركة بكل جهدها و"إمكانياتها" لإقناع الحكومة التركية بذلك!!.

لقد تعهدت الشركة بتمويل وإكمال خط أنابيب (20 عقدة) قادر على ضخ مليون برميل/اليوم من خرمانة إلى الحدود التركية قرب فيشخابور وبكلفة تقدر بـ(400) مليون دولار جاهزة الآن للتمويل من قبل جينيل إنيرجي. ولقد أنشأت هذه الشركة لهذا الغرض شركة أخرى جديدة خاصة سجلت في جيرسي في 2012/11/28 تحت اسم: "أنابيب جينيل إنيرجي المحدودة Genel Energy Pipeline Limited". ويقول سيبيل رئيس الشركة التركية: "أن هناك خطة لمد أنبوب من خرمانة إلى فيشخابور، والذي نأمله أيضاً أن يمد إلى داخل تركيا، ولكن هذا القرار هو بيد حكومة إقليم كردستان"⁽²¹⁾. وكأنه يعلن بهذا أن موافقة الجانب التركي قد تم الحصول عليها وبقيت موافقة حكومة الإقليم.

من المفيد الرجوع إلى مقالة النيويورك تايمز في 2012/9/1 والتي تتحدث عن "توني هيوارد"، المدير التنفيذي لشركة بريتيش بتروليوم BP، الذي طرد منها على إثر حادث خليج المكسيك، وأصبح بعدها المدير التنفيذي لشركة جينيل إنيرجي!!، وأسس مع صديقه جوليان (من المؤسسة المالية الشهيرة) ميريل لنج Merrill Lynch، وعدد من الأغنياء "شركة استحواذ" باسم شركة فايبر، والتي اندمجت في جينيل إنيرجي إنترناشيونال القديمة لتشكلا جينيل إنيرجي الجديدة،

وتوقع الصديقان أنهما سيكونان من الأثرياء بالدخول إلى كردستان، والمتوقع أن يتحقق حلمهما بفترة وجيزة!!.

يقول جوليان في هذه المقالة: "إنه من الأمور غير الاعتيادية أن تجد استثماراً يمثل هذه النوعية - يقصد حقل طق طق- لم يتم حتى الآن الاستحواذ عليه من قبل الشركات الكبرى"، ويضيف: "أن جينيل إنيرجي جاءت رخيصة جداً، حيث النفط ينتج من احتياطات موجودة حالياً، وتوسعات مقبلة، وبسعر كلفة نفط يقدر بحوالي 1,5 دولار للبرميل".

لقد كانت جينيل إنيرجي رخيصة جداً فعلاً، والسبب في ذلك أن الحقل كان "هبة سخية" أصلاً، ولا يحتاج إلى استثمار يذكر لإنتاج أحسن أنواع النفط في العالم. وعندما انخفضت أسهم هذه الشركة في آب 2012 بحدود 30%، بعد أن كانت قد ارتفعت سريعاً بصورة عالية لتصل إلى حوالي (10) باوندات بريطانية للسهم، علماً أن سعر الإصدار يعادل (10) بنس السهم (البوند 100 بنس)، أي ارتفعت مائة مرة عن سعر السهم الأصلي. وكما قلنا انخفضت في آب إلى ما يعادل 689,5 بنس للسهم. اعتقد الكثير ممن يعملون في بورصة لندن أن الوضع المتوتر بين بغداد وأربيل كان هو السبب، وأن انخفاض سعر السهم جاء انعكاساً لذلك. ولكن جينيل إنيرجي كان لها رأي آخر، وهي تضغط باتجاهه، حيث بيّن أحد محلي دويتشه بنك Deutsche Bank في المقالة نفسها تعليقاً على انخفاض السهم، أن السبب هو توتر العلاقات بين بغداد وأربيل، ولكن "بوجود أنبوب خاص لنقل نفط كردستان إلى العالم، وإن حدث هذا، فإن سعر سهم جينيل إنيرجي سيرتفع إلى الضعف فوراً". فهي تريد بشدة أنبوب خاص، إذ أن قادتها يريدون أن يكونوا أغنياء بسرعة، ولا يريدون تدخلاً من الحكومة الاتحادية، أو ممانعة من أية قوة سياسية كردية!! وهم يسعون "بكل الوسائل" لتحقيق ذلك.

إن شركة جينيل إنيرجي، بمديرها التنفيذي الحالي توني هيوارد، الذي كان يقضي إجازته على يخته عندما حدثت كارثة خليج المكسيك وهو المدير التنفيذي

لشركة بريتش بترولسيوم، ولم يهتم أو يقطع إجازته. كما أن شركة جينيل إنيرجي يرأسها شخص مثل محمد سيبييل، والذي قدم إليه أحد أفضل حقول العراق مجاناً وعلى طبق من ذهب، لن يتورع عن عمل أي شيء ضد ما يحول دون الغنى السريع السريع!! هل يعتقد أحد أن مثل هكذا شركة تهتم بمصالح الشعب الكردي، أو بمصالح العراق ككل؟!.

الآن وبعد أن فرغت من تبييض وتنقيح ملاحظاتي ، نشر هذا اليوم 2013/1/8، على موقع وكالة الأنباء رويترز مقالاً يعلن فيه أن نفط طق و صل ميناء ميرسين التركي ويحمل على ناقلات النفط للتصدير، وبعد أن تم نقله بالشاحنات الحوضية من قبل شركة جينيل إنيرجي من خطها الجديد في فيشخابور إلى ميناء ميرسين، للتصدير المباشر من قبل شركات النفط العاملة في كردستان وبرعاية حكومة الإقليم، وبمعزل، أو بالأحرى بتحد واضح وجلي للحكومة الاتحادية، وكل الدولة العراقية!!.

الآن كسرت حكومة الإقليم كل الخطوط الحمراء، وتمادت وبغطرسة عالية، ولا أرى أمام الحكومة الاتحادية إلا إيقاف الدفعات "المستحقة" اليها بموجب الميزانية الاتحادية، اذ لدى حكومة الاقليم حالياً موردها الخاص . كذلك من المفروض اتخاذ إجراءات سريعة لاستقطاع الديون المستحقة على الإقليم نتيجة عدم إرسال نفطهم إلى الخط الاتحادي للتصدير. كما وهناك إجراءات يجب اتخاذها ضد تركيا.

4- عقود المشاركة بالإنتاج لشركة "ويسترن زاغروس

"WesternZagros

سنعتمد في كتابة هذه الملاحظات على تقرير شيق عرض كمحاضرة من قبل الشركة، بعنوان: " WesternZagros/ Corporate Presentation/ August 2012"، في آب 2012، ويقع في 54 صفحة⁽²³⁾. وعلى تقرير صادر من الشركة

في 2012/11/21 عن "التقرير التشغيلي والمالي للربع الثالث من 2012 لشركة ويسترن زاكروس"^(23ب). وكذلك على مقابلة قام بها "بين لانرو"، ونشرها في "تقرير نفط العراق" في 2012/12/10، مع المدير التنفيذي للشركة "سيمون هاتفيلد"^(23ج). بالإضافة إلى تقارير صادرة من الشركة أو من صحفيين قريبين من عمل الشركة.

أ- معلومات عن الشركة، وكيف دخلت كردستان، ومواقع عقدي المشاركة

بالإنتاج

ونوجز هذه المعلومات بما يلي:

أولاً: إن هذه الشركة الكندية، (مسجلة في ولاية ألبيرتا- كالغاري Calgary)، وكانت من أوائل الشركات التي دخلت الإقليم في عام 2004، تحت اسم "Calgary Western Oil Sands Inc."، في وقت لم تكن الأمور فيه واضحة لما يعزم الإقليم أن يقوم به. وحصلت شركة "Western" في أيار 2006 على اتفاقية تعهد مع حكومة الإقليم لتطوير رقعة "كوردامير Kurdamir". في هذه الفترة قامت شركة ماراثون الأميركية بشراء شركة "ويستيرن"، ولكن "ممتلكات" ويستيرن في كردستان بقيت معزولة وباسم جديد "ويستيرن زاكروس WesternZagros"، ويحتل أن إطلاق اسم "زاكروس" المأخوذ من اسم "جبال زاكروس" كان لإضفاء الطابع المحلي على الاسم.

علماً أن شركة ماراثون Marathon الأميركية النفطية المعروفة (والتي تعتبر من الشركات النفطية متوسطة الثقل)، لم تدخل كردستان مباشرة إلا في أواخر عام 2010، حذراً من الحكومة الاتحادية وأملاً في الحصول على عقد مناسب معها. ولكن بعدما تأكدت من انعدام احتمال توقيع عقد من عقود المشاركة بالإنتاج مع الحكومة الاتحادية وأن الأمر منافسة بين الشركات، اتجهت نحو كردستان لتحصل على عقود منفصلة، وكذلك دخلت كشريك في عقود أخرى، واعتبر دخول هذه الشركة إلى كردستان "نصراً نفطياً" لحكومة الإقليم. فلقد دخلت لتشارك رقعة

"أتروش" في تشرين الأول 2010. وحصلت على رقعة "حرير"، وعلى رقعة "سفين Safen" في الوقت ذاته، كما دخلت أيضاً في رقعة "سرسنك" (حيث أن عقد المشاركة بالإنتاج الأول كان مع شركة "هـل وود Hillwood"، كما تم توقيعه في تشرين الثاني 2007)، وأصبحت شركة ماراثون لاعباً مهماً في مسيرة كردستان النفطية⁽²³⁾.

تم الاتفاق الأولي مع شركة ويستيرن زاكروس في أيار 2006، ولكن عقد المشاركة بالإنتاج لرقعة "كوردامير Kurdamir" لم يوقع إلا في شباط 2008. ثم عدل في حزيران 2008 بإدخال شركة "تاليسمان Talisman" الأميركية، وتم توزيع الحصص بعقد كوردامير إلى 40% حصة (WI working interest) لشركة ويستيرن زاكروس، و40% لشركة تاليسمان، و20% لحكومة الإقليم. مع تحديد شركة تاليسمان بالمشغل operator.

ثانياً: بعد أن ظهرت نجاحات رقعة كوردامير، تم توقيع عقد مشاركة بالإنتاج لرقعة أخرى مع شركة ويستيرن زاكروس، وهي رقعة "كارميان Garmian" في تموز 2011. وبعد نجاحهم في هذه الرقعة أيضاً، وكمشغل operator، تم دخول الشركة الروسية "كازبروم نفت Gazprom Neft" في النصف الثاني من سنة 2012 في هذه الرقعة. وأصبحت حصص حقول رقعة كارميان، 40% لشركة ويستيرن زاكروس، و40% حصة شركة كازبروم، و20% لحكومة الإقليم، وبقيت مؤقتاً ويستيرن زاكروس المشغل operator إلى سنة 2014، حيث يتوقع الإنتاج التجاري عند ذلك.

علماً أنه قبل ذلك بفترة وجيزة قامت "شركة طاقة الإماراتية Abu Dhabi National Energy Company" بشراء 19,9% من أسهم شركة ويستيرن زاكروس.

إن دخول الشركة الروسية الحكومية "كازبروم نفت" كردستان قد أثار ضجة كبيرة، إذ أنها متعاقدة مع الحكومة الاتحادية على عقد تطوير حقل بدرة، ولها

حصة 30% في هذا العقد. ويشاركها في هذا العقد أيضاً الشركة الكورية كوكاز ولها حصة 22,5%، والشركة الماليزية بتروناس ولها حصة 15%، والشركة التركية TPAO ولها حصة 7,5%، والباقي 25% حصة شركة الاستكشافات النفطية الحكومية العراقية.

وعلى الشركة الروسية الآن الخيار بين العمل في كردستان مع حكومة الإقليم أو ترك كردستان والعودة مرة أخرى للعمل مع الحكومة الاتحادية، والمفروض أن تقرر ذلك خلال الأسابيع القليلة القادمة. إن المعلومات متضاربة حول ردود فعل الحكومة الروسية (إذ أن "كازبروم نفت" شركة حكومية) حول هذا الأمر. ففي الوقت الذي تقول فيه حكومة الإقليم أن الحكومة الروسية راضية عنه، فإن دوائر الحكومة الاتحادية العليا تقول عكس ذلك. وتذكر بأن في أثناء زيارة السيد رئيس الوزراء العراقي الأخيرة إلى موسكو في تشرين الثاني 2012، أثير هذا الموضوع مع الرئيس الروسي بوتين. فاستدعى الرئيس الروسي هذه الشركة وطلب منها التعامل مع الحكومة الاتحادية حصراً!!.

ثالثاً: إن رقعة "كوردامير"، بمساحة (340) كيلومتر مربع، وتقع جنوبها مباشرة رقعة "كارميان"، بمساحة (1780) كيلومتر مربع، وتعتبر من أكبر الرقع التي تم التوقيع عليها إن لم يكن أكبرها. والرقتان قريبة من الحدود الإيرانية، ولا يفصلهما عن هذه الحدود إلا منطقة "رقعة جياسورخ". ولما كانت جياسورخ من "المناطق المتنازع عليها"، حيث تقع في محافظة ديالى، فهناك احتمال كبير أن رقعة "كارميان" تقع في "منطقة متنازع عليها"!!، كما وأن الأسماء مثل كوردامير أو كارميان وغيرهما هي أسماء أطلقت حديثاً لذا قد وجدت صعوبة في تحديدها في الملاحق المقدمة من الحكومة الاتحادية أو المقدمة لاحقاً من وزارة الثروة الطبيعية لكردستان، والمرتبطة بمسودة شباط 2007 لقانون النفط والغاز.

رابعاً: "المناطق المتنازع عليها"

من الملاحظ أن حكومة الإقليم تحاول دائماً أن تمنح رخص أو تدخل في رخص الشركات العالمية النفطية المهمة في "مناطق متنازع عليها". وهذا الأمر واضح بالنسبة لشركة هنت الأميركية، وشركة أكسن موبيل الأميركية العملاقة، وهناك حالات كثيرة مشابهة ستكشف عنها الأيام المقبلة. نحن نعتقد أن شركة كازبروم نفت الروسية قد وقعت في هذا المطب، سواء عن دراية أو عدم دراية، وذلك بالنسبة لرقعة كارميان. لهذا رأيت أن من المناسب التحدث هنا عن المناطق المتنازع عليها، وأرى أنه على وزارة النفط والحكومة الاتحادية متابعة هذا الأمر المهم والتحديد بدقة ما هي العقود التي وقعتها حكومة الإقليم والتي تقع ضمن المناطق المتنازع عليها، وذلك بالإضافة لما ذكرناه سابقاً بالنسبة لخورمور وشيخان وغيرهما.

نود هنا أن نوضح بأننا لا نعرف بالضبط ما هي "المناطق المتنازع عليها"، وخصوصاً بعد أن أطلق عليها رئيس الإقليم اسم "الأراضي الكردستانية عبر الحدود!!!"، وأن هذه التسمية بالتأكيد لا يمكن أن تكون ردة فعل على تسميتها من قبل رئيس الوزراء الاتحادي بـ"المناطق المختلطة"، إذ أنها، ومنذ بداية الاحتلال، تحت السيطرة الكاملة للبيشمركة، وذلك لخلق أمر واقع على الأرض، باعتبارها أراض مستقطعة من كردستان. والمقصود بها الأراضي التي تقع خارج "الخط الأزرق" الذي تعترف به الأمم المتحدة قبل وبعد الاحتلال، على أنه يمثل إقليم كردستان، وعلى ضوئه كانت الأمم المتحدة تستقطع 13% كحصّة لكردستان من خلال اتفاقية "النفط مقابل الغذاء والدواء". لقد قبل بذلك النظام السابق، باعتبار أن الخط الأزرق هو حدود محافظات السليمانية وأربيل ودهوك. وعندما أعلن عن تشكيل الإقليم واعترفت به الحكومة الاتحادية والاحتلال الأميركي كان الخط الأزرق هو حدود "إقليم كردستان" أي حدود المحافظات الكردية الثلاث، السليمانية وأربيل ودهوك مع المحافظات العراقية المجاورة لها.

ما حدث بعد الاحتلال أمور عديدة أدت جميعها إلى ضعف السلطة المركزية. إذ كانت القوات الأميركية منتشرة في جميع العراق، بضمنها هذه المناطق، وكان الجيش العراقي قد تم حله، كذلك لم تكن هناك سلطات محلية ذات وزن أو سلطة، بالإضافة إلى أن الجميع كان يتحدث عن دولة ديمقراطية "فيدرالية"، وإقليم كردستان هو الإقليم الأول. لذلك دخلت القوات المسلحة الوحيدة في ذلك الوقت هذه المناطق، وهي قوات البيشمركة، لتسد الفراغ الأمني، وحماية المواطنين، وفيهم نسبة عالية من الأكراد، وبقيت هذه القوات حتى يومنا هذا، وبعد ذلك توسعت أكثر وازدادت قوة وانتشاراً بمرور الوقت!!

لا يعرف أحد حتى الآن، هل هذه هي الحدود النهائية التي تريدها حكومة الإقليم لحدود كردستان العراق؟!، أم أن هناك حدود أوسع أو مضافة من "المناطق المتنازع عليها". ولا أريد هنا أن أتحدث عن خرائط "كردستان الكبرى"، وغيرها من الخرائط التي تباع في الإقليم، كي لا ندخل متاهة لا آخر لها!!.

عندما يتحدث الدستور عن المناطق المتنازع عليها، فهو يذكر "كركوك" كمنطقة متنازع عليها، ويضيف ما يسميها "المناطق الأخرى المتنازع عليها".

إن المادة (140) من الدستور هي المادة الأساسية التي يعتمد عليها في مفهوم "المناطق المتنازع عليها". وإن هذه المادة تؤكد في "أولاً" منها، "بأن تتولى السلطة التنفيذية اتخاذ الخطوات اللازمة لاستكمال متطلبات المادة (58) من قانون إدارة الدولة العراقية للمرحلة الانتقالية، بكل فقراتها".

إن المادة (58) المشار إليها، تتحدث عن مسائل عديدة تخص المهجرين وسلب العقارات والقضايا المشابهة. ومنها تحديداً (أ)... اتخاذ تدابير من أجل رفع الظلم الذي سببه ممارسة النظام السابق والمتمثلة بتغيير الوضع السكاني لمناطق معينة بضمنها كركوك... وكذلك (ب) لقد تلاعب النظام السابق بالحدود الإدارية وغيرها لأغراض سياسية، والمطلوب معالجة تلك التغييرات غير العادلة.

عند النظر ملياً في المادة (140) من الدستور الدائم، والمادة (58) من قانون إدارة الدولة، يظهر لنا أن الوضع يجب أن يبقى على حاله السابق (أو كما تقول القاعدة الفقهية المعروفة: يبقى الحال على ما كان عليه لحين صدور قانون مخالف). وهذا يعني وبكل وضوح، أن المناطق المتنازع عليها ومنها كركوك، ولحين إجراء الاستفتاء ومعرفة النتيجة، تبقى بيد الحكومة الاتحادية، وبلا استثناء. ولم يقل الدستور شيئاً عند تأخير تنفيذ المادة (140)، كما حدث فعلاً إذ لم تيم تنفيذ هذه المادة المهمة.

من أعلاه نرى بوضوح أن كركوك موجودة تحديداً ضمن المناطق المتنازع عليها، أما بالنسبة للبقية من هذه المناطق، ومدى شمولها بأنها متنازع عليها، فعلياً "الاستنباط" من النصوص الدستور وكذلك من قانون (58). وأحد هذه النصوص المهمة هو ما أشرنا إليه أعلاه، وهو "التلاعب بالحدود الإدارية وغيرها لأغراض سياسية"، وكذلك "تغيير الوضع السكاني".

لنترك كركوك لأنها منطقة متنازع عليها نصاً من غير جدال، ولا يوجد أي تأويل لذلك. أما بالنسبة للبقية فإن التلاعب بالحدود الإدارية شمل أكثر المحافظات العراقية إثر إنشاء محافظة صلاح الدين، وكذلك التعديلات الإدارية التي حدثت في المحافظات الوسطى والجنوبية، مثل بغداد وواسط و كربلاء والأنبار والنجف.

أما فيما يتعلق بالقضية الكردية في مناطق أخرى غير كركوك، فنود أن نوضح أنه لم يكن هناك تغيير بالحدود الإدارية لمحافظة نينوى بعد تشكيل محافظة دهوك بموجب المرسوم الجمهوري ذي الرقم (1066) الصادر في سنة 1969، وذلك أثناء المفاوضات التي تمت في حينه بين حكومة انقلاب تموز 1968 وقيادة الثورة الكردية. إن فشل المفاوضات لاحقاً كان بسبب كركوك فقط ولم تثر أية مسألة أخرى، والذي يعني أن القيادة الكردية كانت موافقة ضمناً على حدود التشكيل الجديد لمحافظة نينوى (بعد تشكيل محافظة دهوك). كانت هناك بعض الاعتراضات من قبل بعض القوى الكردية والمعارضة للقيادة الكردية، على عدم

إلحاق بعض المناطق ذات الكثافة السكانية الكردية مثل عقرة بمحافظة دهوك الجديدة، ولكن هذه الاعتراضات لم تكن تمثل رأي الثورة الكردية في حينه. وكانت هناك حالة خاصة حدثت في 1975، إذ أصدر المرسوم (33) لسنة 1975، باستقطاع قضاء مخمور من محافظة أربيل وإلحاقه بمحافظة نينوى، لذا من الطبيعي أن يكون قضاء مخمور ضمن المناطق المتنازع عليها، بسبب هذا الاقتطاع للقضاء وإلحاقه بمحافظة أخرى من قبل النظام السابق.

لذا وحسب قراءاتي للتاريخ الحديث، فإن محافظة نينوى بتشكيلها الجديد، بعد إنشاء محافظة دهوك، (عدا مسألة قضاء مخمور)، ما كانت في يوم من الأيام ضمن المناطق المتنازع عليها، إلا بعد الاحتلال. نعم لقد كان هناك اضطهاد وتعسف وطرده وتعدي على الكرد في العديد من القرى التي تقع بين محافظتي أربيل ونينوى، أو في نينوى نفسها. ولكن لم تكن هناك قضية "مناطق متنازع عليها"، وفي كل الأحوال ليس بالشكل الذي هو عليه الآن والذي يتضمن نصف محافظة الموصل شرقي دجلة وسنجار، وما يحتمل ان يشكل أكثر من نصف مساحة المحافظة.

كذلك الأمر بالنسبة لمحافظة ديالى وصلاح الدين (حيث ألحق قضاء طوزخورماتو بمحافظة صلاح الدين في سنة 1976)، وديالى حيث ألحق قضاء كفري بمحافظة ديالى في سنة 1975، وبموجب مضمون المادة 58 من قانون الادارة المؤقتة فإن هاتين الحالتين مناطق متنازع عليها مع كركوك وليس مع الإقليم إذ أن كركوك لم يبت بأمرها نهائياً حتى الآن لتكون ضمن الإقليم!!، والإقليم يشمل المحافظات الثلاث: السليمانية وأربيل ودهوك فقط. كذلك لم تكن خانقين، أو المنطقة المحصورة بين محافظة ديالى والسليمانية "منطقة متنازع عليها". وبالرجوع إلى جميع المفاوضات السابقة للحركة الكردية مع الحكومات العراقية قبل الاحتلال وبالأخص مع حكومة البعث التي جاءت بعد تموز 1968 وتوجت باتفاقية آذر، فإننا لا نرى هذه المناطق، التي تتمركز فيها البيشمركة الآن، (عدا

كركوك ومخمور)، مشمولة ضمن المناطق موضوع التفاوض، وإنما كانت محسومة بكونها خارج إقليم كردستان.

إن ما قامت به حكومة الإقليم هو أمر لا يمكن تصديقه في دولة فيدرالية، والسبب الرئيسي هو ضعف الحكومة الاتحادية وعدم قدرتها على اتخاذ إجراءات رادعة مناسبة. إذ أن ما يجري حالياً هو ليس فقط خلق حقائق "منفردة" على الأرض من قبل حكومة الإقليم، وإنما في أرض لا يحق لقواتها المسلحة أصلاً دخولها. والأكثر من ذلك أن تتصرف في هذه المناطق كأنها جزءاً من الإقليم، (عدا تمويل خدماتها إذ أنها تمول من ميزانية الحكومة الاتحادية !!!)، وكأن المادة (140) قد نفذت بالكامل بالطريقة التي أرادتتها حكومة الإقليم، وهي تتصرف منذ عام 2007 بكامل حريتها في التعاقد في هذه المناطق بعقود نفطية محجفة بحق المواطنين، "مبعثرة" الثروة النفطية يميناً وشمالاً، مغرية الشركات الأجنبية للعمل فيها من أجل خلق هذا الواقع الجديد، وهي بالتالي تعمل - سواء بدراية مسبقة أو من دونها- على خلق توتر وصراع دائم مستمر مع القوى العربية والتركمانية والأقليات الأخرى، والأهم مع الحكومة الاتحادية وبشكل يتجاوز مفهوم الحكم الفيدرالي بل ويتجاوز حتى مفاهيم وعلاقات الحكم الكونفيدرالي بمراحل، وإذا تم السكوت عن هذه الانتهاكات الآن وعلى مضض، فلن يستمر هذا الأمر إلى الأبد!!.

إن عدد عقود المشاركة بالإنتاج التي وقعتها حكومة الإقليم في المناطق المتنازع عليها و"غير المتنازع عليها" كثيرة جداً!!، ومن المفترض أن تقوم الجهات الحكومية الاتحادية المعنية، بمتابعة هذا الأمر وتحديد هذه الحقول واتخاذ ما تراه مناسباً. إذ سبق وأن تحدثنا عن توقيع عقود لحقول في مناطق متنازع عليها أو خارج الإقليم مثل جياسورخ في محافظة ديالى، وكذلك في الشيخان وشيخ عادي وسفين وعين سفني والقوش وبعشيقية في نينوى، وخورمور في صلاح الدين، إضافة إلى قبة خر مالة. ولو أردنا أن نتوسع فهناك عقدي حقلي بلخانة وإنجانة في ديالى، كذلك هناك العقود التي وقعتها حكومة الإقليم تحت أسماء مختلفة لرفع

جغرافية استكشافية تقع في محافظات أخرى، مثل شرق خورمور (صلاح الدين، السليمانية، كركوك)، وشمال غرب جياسورخ (السليمانية وديالى)، وجنوب عقرة (الموصل)، وشمال غرب أربيل (الموصل)، وجنوب شرق سنجان (الموصل).
والحبل على الجرار!!!.

ب- معلومات فنية

تفتخر الشركة - ولها الحق بذلك- في تقريرها في كانون الأول 2012، بأنها حفرت أربع آبار استكشافية في الرقعتين كوردامير وكارميان، وحصلت على أربع اكتشافات نفطية وغازية، أي ان نسبة النجاح 100%^(24هـ). وهنا تكرار للحالات التي ذكرناها سابقاً والتي كانت نسبة النجاح فيها 100%. وفي الواقع لم أطلع حتى الآن على حفر بئر فاشل في عقود المشاركة بالإنتاج في كردستان، وهذا يؤكد بالطبع ان عقود المشاركة بالإنتاج في كردستان ليست عقود "مجازفة" كما هو المراد من عقود المشاركة. ولا يزال هناك الكثير من العمل في هاتين الرقعتين، وفيما يلي موجز لبعض الأعمال والنتائج الفنية:

أولاً: رقعة كوردامير

(1) عند إكمال حفر البئر كوردامير-1 وفحصها، أنتج البئر (1172) برميل/اليوم من سوائل نفطية خفيفة ذات كثافة (61) API، (مما يعني مكثفات نفطية)، كذلك أنتج ما يقارب من (27,5) مليون قدم مكعب/اليوم من الغاز.

(2) أما البئر كوردامير-2، فقد أنتج في الفحص الأول لطبقة هيدروكاربونية معينة، (950) برميل/اليوم نפט خفيف ذو كثافة (38-42) API، مع كمية من الغاز تقدر (7,3) مليون قدم مكعب/اليوم.

وعندما اكتمل حفر البئر كوردامير-2 إلى أعماق أخرى وظهرت النتائج في تشرين الثاني 2012^(24ب)، تبين أن بإمكان البئر إدامة إنتاج مستقر بكمية (3450)

برميل/اليوم، بنوعية عالية ذو كثافة (38) API، وخال من الكبريت. كذلك أنتج (8,8) مليون قدم مكعب/اليوم من الغاز الطبيعي.

من أعلاه نرى أن رقعة كوردامير تحوي اكتشافات نفوط خفيفة، وغازات طبيعية ومكثفات نفطية خفيفة condensate، مع نسب كبريت منخفضة. وهناك عمل مستمر لتحري طاقات الحقل الانتاجية، بحفر آبار أخرى منها كوردامير-3 التي بدء الحفر بها في الربع الرابع من 2012.

(3) لا يزال يعمل على زيادة الاحتياطيات، إذ قامت جهة أميركية مستقلة وهي Sproule International Limited بتدقيق احتياطيات كوردامير وكارميان، وتوصلت هذه الجهة إلى أن معدل الاحتياطي (أي المعدل بين P10, P50, P90) يبلغ في كوردامير حوالي (1150) مليون برميل نפט بكثافة (38) API وأكثر. وكذلك يحتوي على (990) مليار قدم مكعب غاز، وعلى (39) مليون برميل من المكثفات النفطية condensate.

تعتبر الشركة حقل كوردامير حقل عملاق لاحتوائه على أكثر من (500) مليون برميل نפט قابل للاستخراج، وذلك في طبقة الأوليكوسين Oligocene الجيولوجية. ولو أخذنا طبقتي الأوليكوسين والأيوسين Eocene، فإن احتياطي التحري (الممكن) prospective reserves يصل إلى (1609) مليون برميل.

ثانياً: رقعة كارميان

(1) **اكتشف حقل ساركله**، بعد أن تم حفر البئر (سركله-1 Sargala-1) وتقييمه. بدأ إنتاجه الفعلي بعد الفحص في بداية 2012 بمعدل (5000) برميل/اليوم، ويجري العمل على زيادة إنتاجه إلى (8000) برميل/اليوم ومن ثم إلى (10) ألف برميل/اليوم في سنة 2013. وقد تمت موافقة الإقليم على "تمديد فحص البئر EWT Extended Well Tests"، وكما لاحظنا سابقاً في الشركات الأخرى. فقد استمر "الفحص" - الذي لالزوم له بتاتا - منذ بداية 2012 وإلى نهايتها، وتوقف لفترة وجيزة لإجراء بعض التصليحات. كما توقف في النصف

الثاني من كانون الأول 2012 لفترة قصيرة، ومن المتوقع أن يعود قريباً ليكمل سيرته في التغطية على "البيع الداخلي"!!
لا تزال التقييمات مستمرة لاحتياطيات حقل سركلة، والتقدير الحالي للاحتياطي الاستكشافي (P10 prospective) هو حوالي (430) مليون. أما الاحتياطي المحتمل (contingent oil) فهو يتراوح بين (9) مليون برميل P90، و(44) مليون برميل P10.

(2) البئر ميل قاسم-1 Mil Qasim-1

أنتج البئر نفطاً ذو نوعية عالية ذو كثافة (43-44) API. ويتراوح الاحتياطي النفطي الأولي بين (7) مليون برميل P90، و (265) مليون برميل P10. ولا يزال التقييم مستمراً.

(3) لقد قدرت الجهة المستقلة Sproul International Limited احتياطيات كوردامير وكارميان الغازية، بأنها تصل إلى (4,9) مليار برميل مكافئ نفط كاحتياطي استكشافي (prospective)، والى كمية (400) مليون برميل مكافئ نفط كاحتياطي محتمل (contingent).

ج- بعض المسائل المالية

من الأمور التي تثير الاستغراب عند الدخول إلى موقع شركة ويستيرن زاكروس على شبكة الإنترنت، ظهور صورة كبيرة لمعدات تحميل السيارات الحوضية، وكأن مسألة بيع النفط داخلياً أمر روتيني ويومي. علماً أنه وحسب المعلومات المتوفرة فإن الإنتاج في هذه الشركة محدود جداً ومحصور ببئر سركله-1، والذي تجاوز (5000) برميل/اليوم اعتباراً من كانون الأول 2011. وأن أول دفعة نقدية استلمت عن هذا النفط نتيجة "البيع الداخلي" كانت في 2011/10/27، بعد أن تمت موافقة حكومة الإقليم على ما يسمى "الفحص الممدد للبئر"، وذلك في 2011/10/27.

لقد كانت المبيعات محدودة، إذ بلغت في سنة 2011 فقط (12,9) مليون دولار، وبلغت (25,9) مليون دولار للربع الأول من سنة 2012. وكان ما مخطط له جمع (40) مليون دولار، للنصف السنة الأول من 2012، ببيع داخلي مستمر وبمعدل (5000) برميل/اليوم، أي بسعر يعادل (44) دولار/البرميل. علماً أن نפט سركله هو نפט مرغوب لأنه من النوع الخفيف الخالي من الكبريت.

لقد قامت شركة ويسترن زاكروس بأمر جديد إذ أرسلت إنتاجها البالغ (5000) برميل/اليوم بالشاحنات إلى خرمانة، ولمدة أسبوعين، ليكون ضمن النفط المصدر وذلك في شهر تشرين الثاني 2012. ويقول المدير التنفيذي للشركة^(24ج): إن النفط المصدر من خرمانة كان مزيج نفوط من خرمانة وطق طق وسركلة فقط. أما نפט طاوكي فإنه يضح من فيشخابور. ويضيف: إن الشركة احتقلت بإنتاج مليون برميل من هذه البئر أثناء ضخ إنتاجها إلى خرمانة للتصدير.

إن كل ما صدر رسمياً من هذه البئر خلال هذين الأسبوعين هو (14×5000=70 ألف برميل)، ولكن المليون برميل المستخرج من هذه البئر، والتي احتقلت بها الشركة، تم "بيعه داخلياً". والمخطط هو زيادة الإنتاج و"البيع الداخلي" إلى (10) ألف برميل/اليوم في سنة 2013.

إن ما يجلب النظر أن شركة كازبروم نفت الروسية دخلت بحصة كبيرة في كردستان، مما يوحي بأن لهذه الرقعة إمكانيات عالية.

تم إعادة تنضيد النص وتنظيم الجداول من قبل هيئة تحرير موقع شبكة

الإقتصاديين العراقيين

26 شباط 2013

<http://iraqieconomists.net>